الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة –

رقم التسجيل/ كلية الشريعة والاقتصاد

الرقم التسلسلي قسم الاقتصاد والإدارة

الحاجات والأولويات كضابط للإنتاج

– دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالبة: إيمان ملالة

إشراف الدكتور: السعيد دراجي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. كمال لدرع	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
د. السعيد دراجي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا ومقررا
أ.د. محمود سحنون	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2	عضوا
د. السعيد بريكة	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية: 1434–1435هـ/2013–2014م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

إلى من أوصى بهما الله ورسوله وجعل رضاهما من رضاه وطاعتهما من طاعته،

إلى أعز وأقرب الناس إلى قلبي أمي وأبي

أدامهما الله ورعاهما وجعلني دائما وأبدا مطيعة لهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل الزميلات والزملاء

إلى صديقاتي الغاليات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه، والصلاة والسلام على حبيبنا وشفيعنا وقرة أعيننا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: الدكتور السعيد دراجي لإشرافه على هذا البحث، وعلى إسداء نصائحه وإبداء ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي ساهمت في إخراج العمل في صورته النهائية رغم انشغالاته ومسؤولياته الكثيرة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، سائلة المولى عز وجل أن ينفعني من علمهم الغزير وملاحظاتهم القيمة في سبيل إثراء هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ خالد رويبح بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية والأستاذ عبد الحفيظ بن ساسي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف على توجيهاتهما القيمة.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل بجامعة الأمير عبد القادر وأخص بالذكر أساتذة كلية الشريعة والاقتصاد الذين استقيت منهم كثيرا من العلم والأخلاق، أسأل الله عز وجل أن يوفقهم في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي مكتبة الأمير عبد القادر وأخص بذكر موظفي مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية وعلى رأسهم الأستاذ محمود بن زغدة.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالجهد البدني أو الفكري بإسدائه النصح والمشورة والدعاء الخالص أو الكلمة الطيبة، وهم كثر ولله الحمد ولا يتسع المقام لذكرهم إلا أني أتوجه للمولى عز وجل أن يجزيهم عني خير الجزاء ولهم في القلب كل مودة واحترام.

جزاكم الله عني خير الجزاء.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

خلق الله عز وجل آدم عليه السلام وأسكنه الجنة هو وزوجه فقال عز وجل:﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾[1]، وتكفل الله تبارك وتعالى بكل أمر معاشهما ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[2]، فكان معاشهما مضمونا، ولكن عندما أكلا من الشجرة التي نُهيا عنها أهبطهما الله إلى أرض الشقاء والسعي قال عز وجل: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[3]، وبهذا صار مطالبا بأن يدبر أمر معيشته وزوجه نظرا لاختلاف طبيعة الأرض عن طبيعة الجنة؛ حيث أن الخيرات فيها غير صالحة للاستهلاك النهائي مباشرة، فبدأ هم المعاش يساوره وهو كيف يستطيع سد حاجاته التي يتطلب بقاؤه على الأرض إشباعها.

إن تحقيق الاستهلاك وتأمين الإنسان لمختلف حاجاته من غذاء وكساء وغيرهما لا يتأتى إلا عن طريق السعي والعمل على استغلال الموارد وجعلها صالحة للاستهلاك النهائي؛ نظرا لكون الموارد المتاحة لا تلبي الحاجات ما لم يمارس عليها الإنسان نشاطا إنتاجيا يهيئها للانتفاع بها، وبهذا كان الإنتاج ذلك الجهد البشري الذي يترتب عليه جعل الموارد صالحة لإشباع حاجات الإنسان.

فالحاجات هي المحور الأساسي للإنتاج؛ وهي متعددة ومتنوعة وفي تطور مستمر، ولهذا فإنه من الطبيعي أن يقتصر الإنتاج على إشباع البعض منها دون البعض الآخر، وهنا تكمن مشكلة الاختيار والتفضيل بين الحاجات التي يمكن أن يتوجه الإنتاج نحو توفيرها وبين تلك الحاجات التي يمكن تأجيلها.

فمواجهة تعدد وتنوع الحاجات يتطلب تحديد الأولويات من خلال ترتيب هذه الحاجات وفقا لأهميتها النسبية وتفضيل أفراد المجتمع لها وبالشكل الذي يسمح بتحقيق أمثل

---

[1] سورة البقرة، آية 35.

[2] سورة طه، الآيتين 118-119.

[3] سورة طه، آية 117.

وأكفأ تخصيص للموارد، وفي سبيل ذلك يتبع الاقتصاد الوضعي أسلوبين مختلفين ومتناقضين تماما؛ الأول منهما وهو الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد في تحديده للأولويات على جهاز السوق بحيث يتم توجيه الإنتاج نحو إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة الشرائية، والثاني منهما وهو الاقتصاد الاشتراكي الذي يعتمد على جهاز التخطيط المركزي في تحديد الأولويات وتوجيه الإنتاج نحو توفيرها.

جعل الله عز وجل الإسلام الرسالة الخاتمة فكان شاملا لجميع مناحي الحياة المختلفة وصالحا لكل زمان ومكان، ومن بين القواعد التي أقرها الإسلام لبناء مجتمع إسلامي مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ حيث عمد إلى وضع القواعد والأسس التي تنظم مختلف النشاطات الاقتصادية تنظيما دقيقا يجمع فيها بين الحاجات المادية والحاجات الروحية، وبين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية، وبين الحاجات الدنيوية والحاجات الأخروية، هذه السمة التي تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية نلمسها في كل جانب من الجوانب الاقتصادية التي عالجها الإسلام، ومن بين هذه الجوانب الإنتاج باعتباره محور النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث أولاه عناية فائقة من خلال وضع القواعد والأسس التي تنظمه تنظيما دقيقا باعتباره وسيلة للمحافظة على الإنسان ليحقق الغاية العليا من وجوده وهي عبادة الله عز وجل.

إشكالية الدراسة:

يحتل الإنتاج أهمية كبرى في حياة الإنسان باعتباره استجابة لأمر الله عز وجل بعمارة الأرض وإصلاحها وفي ذلك تحقيق لمعنى العبادة، بالإضافة إلى أنه يشكل المجال الذي يمكن من خلال تنظيمه وتخطيطه تحقيق التنمية والرفاهية للأمة، ولهذا فإن الاقتصاد الإسلامي عند حثه على الإنتاج قيده بمجموعة من الضوابط التي توجهه الوجهة الصحيحة، وأهم هذه الضوابط: ضابط الحاجات والأولويات، ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة ممثلة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى فعالية ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مقارنة به في الاقتصاد الوضعي؟

إن معالجة إشكالية هذه الدراسة ستتم عن طريق الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي؟ وهل يتفق مع مفهوم الاقتصاد الوضعي؟

- كيف يتم تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الإسلامي؟ وما مدى تباينه مع تصنيف الاقتصاد الوضعي؟
- ما مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي؟ وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها؟
- كيف يساهم ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- تختلف نظرة الاقتصاد الإسلامي للحاجات والأولويات عنها في الاقتصاد الوضعي.
- يساهم ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بفعالية مقارنة بترشيد الحاجات للإنتاج في الاقتصاد الوضعي.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي من المواضيع التي تكتسي معالجتها أهمية كبيرة نظرا لانحراف القواعد السائدة في الإنتاج عن تلك التي تضمنها الاقتصاد الإسلامي، مما نتج عنه أن أصبحت مشكلة الإنتاج من أخطر المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة والعالم الإسلامي بصفة خاصة؛ حيث نشهد توجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات الكمالية وما ينتج عنه من الاستغلال غير الأمثل للموارد المتاحة في ظل غياب آليات تحدث التوازن، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إبراز دور ضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنتاج وتوجيهه نحو توفير الحاجات التي تحقق الحياة الطيبة لأفراد الأمة، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تنبع من كونها مساهمة في بيان فعالية ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية:

- محاولة إعطاء تصور شامل للحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي وإبراز أهم مميزاتها عنها في الاقتصاد الوضعي؛
- بيان فعالية ضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنتاج مقارنة بالاقتصاد الوضعي؛

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- بيان أهم الآثار الترشيدية الناتجة عن التزام الإنتاج بضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي؛
- إبراز أهمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الحياة الطيبة لأفراد الأمة والمساهمة في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية بمفهومها المادي والمعنوي.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع الأسباب الآتية:

- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في معالجة دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي؛ حيث أن موضوع الدراسة لم يحظ بدراسة علمية أكاديمية واسعة، باستثناء بعض الإشارات التي تضمنتها الدراسات التي تناولت موضوع الإنتاج أو موضوع الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي.
- محاولة إبراز الدور الهام الذي يلعبه ضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنتاج.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والإطلاع عليه والاستفادة منه والإفادة به.

منهج الدراسة:

وانطلاقا من الهدف الأساسي لهذه الدراسة وبغية الوقوف على صحة الفرضيات التي تم وضعها فسيتم الاعتماد على عدة مناهج، هي كالآتي:

- المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم هذا المنهج في وصف وتحليل مختلف البيانات المرتبطة بأهداف الدراسة بغرض الوصول إلى النتائج المتوخاة منها، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- المنهج الاستقرائي: من خلال استقراء مقاصد الشريعة في الأولويات وتحليلها واستنباط موقف الاقتصاد الإسلامي منها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- المنهج المقارن: يستخدم هذا المنهج في ثنايا الدراسة لمعالجة الاختلافات الجوهرية بين الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ومقارنة دورها في توجيه الإنتاج في كل منهما.

حدود الدراسة:

عمدت قصد التركيز على موضوع الدراسة إلى الاختصار في عرض آراء العلماء المسلمين في الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي، كما عمدت إلى استخدام الترميز الرياضي في تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الإسلامي بدلا من تحديد قائمة بالسلع والخدمات؛ وذلك راجع لكون تحديد السلع والخدمات التي تدخل في كل مرتبة من مراتب الأولويات أمر يتطلب تضافر جهود العديد من الخبراء والباحثين المتخصصين في شتى المجالات.

الدراسات السابقة:

يتضح من خلال الإطلاع والبحث في الدراسات السابقة أن موضوع الحاجات والأولويات كضابط للإنتاج دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي بهذا العنوان موضوع لم تتم دراسته دراسة علمية أكاديمية – بحسب إطلاع الباحثة وفي حدود ما توفرت لديها من معلومات- في بحث مستقل، فهذا الموضوع لم يحض باهتمام كاف يليق بمكانته رغم تعدد وكثرة الدراسات التي تناولت موضوع الإنتاج وموضوع الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي؛ حيث أن معظم هذه الدراسات كانت تقتصر على مجرد الإشارة إلى ضرورة الالتزام بالحاجات والأولويات كضابط للإنتاج.

ويمكن تقسيم الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع إلى مجموعتين؛ تتضمن المجموعة الأولى منهما الدراسات المتعلقة بالإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتتضمن المجموعة الثانية الدراسات المتعلقة بالحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي، وبيان هذه الدراسات كالآتي:

أولا: الدراسات المتعلقة بالإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

1. **دراسة خالد بن سعد محمد المقرن بعنوان: ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على الإنتاج والإنتاجية، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة 1418هـ.**

تناولت هذه الدراسة موضوع ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على الإنتاج والإنتاجية، وقام من خلالها الباحث بدراسة مقارنة لمستوى الإنتاجية بين كل من السعودية وفترويلا، وبغرض الوصول إلى أهداف هذه الدراسة فإن الباحث قسمها إلى ست فصول؛ حيث تناول في الفصل الأول مفهوم الإنتاج وأهميته في الاقتصاد الإسلامي، وتناول في الفصل الثاني ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتناول في الفصل الثالث ضوابط عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتناول في الفصل الرابع الإنتاجية، وتناول بعدها في الفصل الخامس آثار ضوابط الإنتاج الإسلامية على الإنتاج ومستوى الإنتاجية، والفصل السادس قام فيه بإجراء دراسة تطبيقية مقارنة لمستوى الإنتاجية في السعودية وفترويلا.

وتناولت هذه الدراسة عرض الضوابط التي تحكم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والمتمثلة حسب هذه الدراسة في ضابط المشروعية، ومنع الإسراف في استخدام الموارد، ومنع الضرر، وأولويات الإنتاج وإتقانه، بالإضافة إلى أنه تطرق من خلالها أيضا إلى ضوابط عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

2. **دراسة عبد المجيد محمد الجلال بعنوان: الإنتاج في الإسلام، وهي عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة بجامعة أم القرى سنة 1984م.**

قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول أخرى؛ حيث تناول في الفصل التمهيدي المبادئ الأساسية للنشاط الاقتصادي في الإسلام، وأهمية الإنتاج في الفصل الأول، وتناول في الفصل الثاني مصادر كسب الأموال، وتناول في الفصل الثالث السوق الإسلامية وتحريم الاحتكار، وفي الفصل الرابع الإنتاج والتنمية الاقتصادية. والملاحظ على هذه الدراسة أن الباحث قام من خلالها بمعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالإنتاج كعلاقة المشكلة الاقتصادية بالإنتاج، وكذلك أثر السوق الإسلامية وتحريم الاحتكار على الإنتاج، كما أنه أشار

إلى بعض من ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي باعتبارها عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية كنظام الأولويات والاهتمام بمختلف القطاعات الإنتاجية والاستخدام الأكفأ للموارد الاقتصادية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ترجع إلى تقاعس الإنسان عن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة الاستغلال الأكفأ، وأن معالجة هذه المشكلة يكون عن طريق العمل على استغلال الموارد المتاحة أكفأ استغلال وتحقيق العدالة في توزيع المنتجات الاقتصادية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد لن يتأتى إلا من خلال تكامل دور جهاز الثمن وتدخل الدولة لضمان عدم انحراف الإنتاج عن القيم والأخلاق والسلوكيات الإسلامية.

3. **دراسة بسام يوسف التل بعنوان: القيم الإسلامية وأثرها في الإنتاجية في المؤسسات الصناعية الأردنية، وهي رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة بجامعة اليرموك سنة 1996م.**

تهدف الدراسة التي قام بها الباحث إلى الوقوف على بيان أثر القيم الإسلامية على إنتاجية العمال بصفة عامة والعاملين في الصناعات الأردنية بصفة خاصة، وبغية الوصول إلى النتائج المتوخاة قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول؛ أما الفصل التمهيدي فقد تم التطرق فيه إلى العمل والإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتناول بعدها الفصل الأول القيم الوضعية، والفصل الثاني تناول القيم الإسلامية، وبعدها قام الباحث بدراسة حالة في الفصل الثالث، ليختتم البحث بالفصل الرابع الذي خصصه لمناقشة النتائج. وتناولت هذه الدراسة ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في الفصل التمهيدي بصفة موجزة؛ حيث أشارت إلى أن الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يجب أن يلتزم بمجموعة من القواعد والمتمثلة في: قاعدة الحلال والحرام، أولويات الإنتاج، والأخلاقيات التي تحكمه.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحرص على زيادة الإنتاج يجب أن يكون ضمن الضوابط الشرعية وقاعدة الأولويات والحلال والحرام خدمة للأمة وتحقيقا لرفاهية أفرادها، وأن الإنتاجية تتأثر بالقيم الإسلامية ولكنها ليست العامل الوحيد؛ حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر فيها كالمستوى الصحي، ومستوى التعليم والتدريب المهني وغيرها من العوامل، إلا أن التركيز على القيم الإسلامية يبقى القاعدة الضرورية للارتقاء اقتصاديا واجتماعيا.

4. **دراسة عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل بعنوان: تحليل سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي –دراسة مقارنة–، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة بجامعة أم القرى سنة 1996م.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مميزات وخصائص سلوك المنتج المسلم التي تميزه عن غيره من المنتجين، ولهذا الغرض قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول أخرى، أما الفصل التمهيدي فهو عبارة عن مدخل لبيان الأسس والفرضيات التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وتناول بعدها في الفصل الأول التحليل الاقتصادي لسلوك المنتج في النظام الرأسمالي، أما الفصل الثاني فقد تناول فيه التحليل الاقتصادي لسلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي، وتناول في الفصل الثالث الآثار الاقتصادية لسلوك المنتج المسلم، ليخصص بعد ذلك الفصل الرابع للدراسة الميدانية لسلوك المنتج المسلم. وقد تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بصفة موجزة، بالإضافة إلى مناقشته لآليات تمويل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي باعتبارها من ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي يتميز عن سلوك غيره من المنتجين؛ فهو يختلف أساسا في هدفه من الإنتاج، ومن ثم فإنه يلتزم بضوابط وأحكام الإسلام ابتداء من اتخاذ القرار الاستثماري ومرورا بطرق وأساليب التمويل ونوع السلع المنتجة وانتهاء بالمحافظة على مصلحة المجتمع المسلم والبعد عن كل ما يؤدي إلى الإضرار به، كما خلص الباحث من خلال دراسته الميدانية إلى أن كثيرا من المنتجين المسلمين لهم رغبة قوية في الالتزام بضوابط وآداب الإسلام في سلوكهم الاقتصادي ولكن غياب تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي تسبب في ظهور شخصية مزدوجة لدى المنتج المسلم مما أدى إلى الوقوع في صور من الانحراف في سلوكهم الاقتصادي.

ثانيا: الدراسات المتعلقة بالحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي

5. **دراسة صالح صالحي بعنوان: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ط 1، 2006م.**

تطرق الكاتب في هذه الدراسة إلى أولويات التنمية في المنهج التنموي البديل مقارنة بالفكر الوضعي؛ حيث تعرض فيها إلى مجموعة من النقاط الأساسية بغية الوصول إلى ضبط نظرية

للحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي، هذه النقاط تمثلت في بيان ترتيب الأولويات في كل من الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، ثم خلصت بعد ذلك إلى محاولة وضع نظرية لتصنيف الحاجات وترتيب الأولويات في الاقتصاد الإسلامي من خلال تحديد أهم الافتراضات المرتبطة بالحاجات وأهم مكوناتها حسب أهميتها المجتمعية وطبيعتها وشكلها ومداها، وتم التعبير عنها في شكل رياضي، لتخلص الدراسة بعد ذلك إلى بيان الكفاءة المتوقعة لإستراتيجية تحديد الأولويات في المنهج التنموي البديل، كما أن هذه الدراسة أشارت باختصار إلى ضرورة التزام الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الضوابط أهمها ضابط الحاجات والأولويات وذلك عند معالجتها للضوابط المتعلقة بالإنتاج.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها ضرورة العودة إلى تبني منهج تنموي بديل تحدد فيه الأولويات انطلاقا من المذهبية الاقتصادية للأمة والتي في إطارها تتحقق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد المجتمعية وترتفع إمكانيات النهوض الحضاري.

6. **دراسة محمد البشير فرحان مرعي بعنوان: الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 1، 1422ه-2001م.**

تطرقت هذه الدراسة إلى الحاجات باعتبارها الجانب البشري في المشكلة الاقتصادية؛ وقد تناول الكاتب في هذه الدراسة منشأ الحاجات البشرية وأقسامها وخصائصها، بالإضافة إلى تناوله للحاجات في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها ووسائل إشباعها في الإسلام، ليخلص إلى حقيقة الندرة الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وناقش بعد ذلك الحاجات وأهداف ودوافع الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والعلاقة الحركية بينهما ثم الحاجات البشرية وأولويات التنمية الاقتصادية.

وتوصل الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى أن الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تنضبط بالتعاليم الإسلامية، وأن استخدام الموارد المتاحة في الإنتاج يجب أن يكون وفقا للقواعد الأخلاقية بحيث لا يكون إلا في الحاجات المشروعة.

7. **دراسة عبد الله عبد العزيز عابد بعنوان: مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث المؤتمر الثاني للاقتصاد الإسلامي، دار القلم، جدة، ط 1، 1985م.**

تناولت هذه الدراسة موضوع الحاجات في الاقتصاد الإسلامي، وقد قام الباحث من خلالها بمعالجة مجموعة من النقاط الأساسية المتعلقة بالموضوع بدءا بتعريف الحاجات في الإسلام والتعرض لترتيبها وبيان خصائصها، ليعالج بعدها أثر الحاجات في الإسلام على النمو الاقتصادي.

وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن الإسلام يقرن اعترافه بالحاجات بإنماء الطاقات اللازمة لعمارة الأرض، كما يرتبها حسب درجة إلحاحها من هذه الناحية، ويضمن هذا الترتيب استخدام الموارد المتاحة في إشباع الحاجات الحقيقة.

إن هذه الدراسات التي تناولت موضوع الإنتاج أو موضوع الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي عالجت العديد من جوانب موضوع الإنتاج وموضوع الحاجات والأولويات، إلا أنه ومما يؤخذ عليها هو أن معالجتها لدور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي اقتصرت على مجرد إشارات مختصرة، ولهذا فإن الدراسة التي أود القيام بها تهدف إلى الوقوف على هذا الجانب من جوانب موضوع الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بنوع من التفصيل والتحليل.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بمعالجتها للدور الترشيدي لضابط الحاجات والأولويات للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى معالجتها لأهم الآثار الترشيدية الناتجة عن الالتزام بهذا الضابط في الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

خطة الدراسة:

بغرض الإلمام بمختلف جوانب الدراسة وعلى ضوء الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، هي كالآتي:

الفصل الأول بعنوان دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي، ويضم ثلاث مباحث أساسية؛ الأول منها يتناول ماهية الحاجات في الاقتصاد الوضعي، وثانيهما يعالج المشكلة الاقتصادية وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي، ويتناول المبحث الثالث الإنتاج في الاقتصاد الوضعي ودور الحاجات والأولويات في ترشيده.

الفصل الثاني بعنوان الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي، ويضم ثلاث مباحث أساسية؛ أولها يتناول ماهية الحاجات في الاقتصاد الإسلامي، وثانيهما يعالج الأسس النظرية لتصنيف الحاجات في الاقتصاد الإسلامي، أما الثالث فيعالج الأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث بعنوان دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، ويتضمن ثلاث مباحث؛ أولها يتناول الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مفهومه وأهميته وعناصره، وثانيهما يعالج دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثره، ويتناول المبحث الثالث والأخير التنمية في الاقتصاد الإسلامي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي

تمهيد:

إن أساس النشاط الاقتصادي هو حاجات الإنسان التي يسعى باستمرار نحو إشباعها، هذه الحاجات منها ما هي حاجات أساسية لابد للإنسان من إشباعها، ومنها ما هي حاجات تتطور كلما ارتقى الإنسان في حضارته.

وتتميز الحاجات في الاقتصاد الوضعي بالتعدد والكثرة على عكس الموارد التي تتسم بالندرة، هذا ما جعله يعيش حالة من التناقض بين الحاجات المتعددة والمتجددة باستمرار في مقابل موارد تتصف بالندرة، الأمر الذي استدعى منه إيجاد آليات يتم من خلالها تحديد الحاجات والأولويات. والطريقة التي يتبعها الاقتصاد الوضعي سواء الرأسمالي أو الاشتراكي في تحديده للحاجات وتصنيفه للأولويات هي التي تقرر كيفية توزيع الموارد النادرة على الحاجات غير المحدودة في محاولة منه لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع أكبر قدر ممكن من الحاجات في المجتمع.

وسيتم من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم الحاجات في الاقتصاد الوضعي وخصائصها وتقسيماتها، ليتم بعدها تحليل الآلية التي يعتمدها في تصنيف الأولويات وبيان أهم الحاجات ذات الأولوية، ليخلص بعدها هذا الفصل إلى بيان دور الحاجات والأولويات في توجيه الإنتاج في الاقتصاد الوضعي، وذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي.

المبحث الثالث: الإنتاج في الاقتصاد الوضعي ودور الحاجات والأولويات في ترشيده.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الوضعي

يكتسي معالجة مفهوم الحاجات في الاقتصاد الوضعي أهمية كبيرة باعتبار أن تحديد مفهومها يمثل الدعامة والركيزة الأساسية للانطلاق في تحليلها؛ وسيتخذ تحديد هذا المفهوم شكل مقابلة بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، مع إبراز أهم خصائص الحاجات وتقسيماتها، وسيتم ذلك من خلال ثلاث مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الوضعي

الحاجة في اللغة مأخوذة من حوج، قال تعالى: ﴿وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾[1]، وجمع الحاجة الحوائج والحاجات، والحَوْجُ الطَّلَبُ، وتَحَوَّج الشيء احتاج إليه وأراده[2].

وتعرف الحاجة في الاقتصاد الوضعي سواء الرأسمالي أو الاشتراكي بأنها الرغبة في شيء معين؛ حيث جاءت تعريفات الحاجة عامة دون تفريق بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، إذ عرفت بأنها "الميل أو الرغبة التي تتولد في نفس الإنسان أو المجتمع نحو أمر معين"[3].

تتمثل الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي في الرغبة المطلقة للإنسان بدون قيود وشروط فكل "ما يرغب الإنسان في الحصول عليه فهو حاجة"[4]، سواء اتفقت هذه الحاجة مع القيمة الأخلاقية أو اختلفت معها، وهذا ما يعبر عنه عبد الستار إبراهيم الهيتي[5] بقوله: بأن الحاجة في الاقتصاد

---

[1] سورة غافر، آية 80.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، د ت ن، ج 12، باب الحاء، مادة حوج، ص 1038.

[3] عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط 1، 2005م، ص 104.

[4] المرجع نفسه، ص 100.

[5] عبد الستار إبراهيم الهيتي (ولد سنة 1959م): باحث في الاقتصاد الإسلامي، له مجموعة من المؤلفات أهمها: الوقف ودوره في التنمية، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي.

الرأسمالي هي كل رغبة ساورت نفس الإنسان وجعلته يسعى لإشباعها ويبذل في سبيل ذلك جهدا أو مالا، وسواء اتفقت رغبته أو خالفت القانون أو الصحة أو الأخلاق أو الدين، وعلى هذا فإن الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي لا تعبأ بالقيم أو الأخلاق أو المبادئ الدينية أو حتى الاجتماعية أو متطلبات العرف لأنها لا تعني سوى الميل أو الرغبة التي تتولد في نفس الإنسان نحو شيء ما دون اعتبار لأي ضوابط قانونية أو أخلاقية أو إنسانية[1].

وفي الاقتصاد الاشتراكي نجد كارل ماركس[2] في بحثه للحاجات في كتابه رأس المال يركز على الجانب الذاتي والمادي في تحديده لمفهومها، حيث جاء قوله: "وهي حاجات لا تختلف ماهيتها سواء أكان مصدرها المعدة أم الخيال"[3]؛ فكارل ماركس يفسر الحاجات تفسيرا ماديا مجردا عن القيم والأخلاق.

وبهذا فإن كلا من الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي ينظر للحاجة على أنها الرغبة والميول الشخصي نحو شيء معين، وليس لها أي ارتباط قيمي أو أخلاقي، إذ أنها محايدة لا يشترط فيها أن تكون متفقة مع الأخلاق أو الدين أو القانون[4]، أما في الاقتصاد الإسلامي كما ستبينه الدراسة لاحقا فإن الحاجة لها ارتباط بالقيم والأخلاق وليست مجردة عنها.

والملاحظ هنا التصاق الرغبة بالحاجة رغم اختلافهما، فالرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجة إلا أنها تختلف عنها باعتبار أن الرغبة عبارة عن شعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء تختلف حدته باختلاف مدى أهمية الشيء بالنسبة لصاحب الرغبة[5]، وقد تنشأ هذه الرغبة عن حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب كما قد تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو التجربة...، وينتج عن تلبية الرغبات بصورة متكررة نوع من الحاجة الحقيقية، وهكذا فإن ذكر

---

[1] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

[2] كارل ماركس Karl Marx (1818م – 1883م): فيلسوف ألماني ومؤسس الشيوعية العلمية، يشتهر بكتاب رأس المال.

[3] كارل ماركس، رأس المال، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، 1366هـ - 1947م، ج1، ص1.

[4] عبد العزيز محمد الحمد، الاستهلاك في الإسلام، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402-1403هـ، 1981 – 1982م، ص 18.

[5] أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط 1، 1431هـ - 2010م، ص ص 29-30.

الرغبات مع الحاجات نجد تفسيره في العلاقة الوثيقة بين الحاجة والرغبة وفي أن كل منهما يؤدي إلى طلب الموارد اللازمة لإشباعها[1].

ومن تعريفات الحاجة أيضا أنها "الرغبة في الحصول على وسيلة معينة من شأنها أن توقف إحساسا أليما أو أن تمنع حدوثه أو أن تحتفظ بإحساس طيب قد أنشئ من قبل أو أن تنشأ هذا الإحساس أو أن تزيد منه"[2]، وبهذا تكون الحاجة شعورا شخصيا بالرغبة في الحصول على شيء معين نتيجة للإحساس بالحرمان من هذا الشيء، الأمر الذي يورث ألما وعدم استقرار بل وعدم رضا مما يدفع صاحب الحاجة إلى تلبيتها وبالتالي يعتريه إحساس باللذة والراحة والطمأنينة لأنه حصل على الشيء المرغوب فيه[3].

وإذا كانت الحاجة هي أساسا حالة نفسية ناتجة عن الإحساس بالألم فإن مجرد الإحساس بهذا الحرمان أيا كان مصدره لا يكفي لإثارة اهتمام الاقتصاديين بهذه الحاجة، بل لابد من توافر عناصر أخرى حتى يتحقق ذلك، هذه العناصر تنحصر في ثلاث عناصر أساسية هي: الإحساس بالألم كألم الجوع، ومعرفة وسيلة تطفئ هذا الألم أو تخفف من حدته؛ فالإحساس بألم الجوع تعرف وسيلة إشباعه وهي ما يتوافر لدينا من سلع غذائية، والرغبة في استخدام هذه الوسيلة للتخفيف من الإحساس بالألم أو القضاء عليه[4].

وتعرف الحاجة أيضا بأنها "الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة باعتبارها قادرة على تحقيق منافع معينة للإنسان"[5]، وغير بعيد عن هذا التعريف التعريف الذي يرى بأن الحاجة "هي رغبة الإنسان في الحصول على السلع والخدمات القادرة على تحقيق منافع معينة له، بغض النظر

---

[1] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، د ط، 2003م، ص ص 44-45.

[2] محمد البشير فرحان مرعي، الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 1، 1422هـ - 2001م، ص 24.

[3] فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2005م، ص 19.

[4] أحمد عثمان عبد القادر، حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1408- 1409هـ، ص 10.

[5] عبد الله عبد العزيز عابد، مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث المؤتمر الثاني للاقتصاد الإسلامي، دار القلم، جدة، ط 1، 1985م، ص 19.

عن طبيعة تلك الرغبات أو نظرة المجتمع لها"[1]، والمنفعة في الاقتصاد الوضعي عرفها جيريمي بنثام[2] بأنها "قوة خفية في الأشياء تستطيع أن تخلق الإشباع"[3]، ويضيف جيريمي بنثام قوله "إن الناس اختلفوا كثيرا في فهم المنفعة وتقديرها حق قدرها ولذلك تشعبت مقدماتهم وتباعدت نتائجهم وكان نتيجة لهذا الخلاف أن اختلفوا في مقياس المنفعة"[4]؛ فالمنفعة في الاقتصاد الوضعي غير مرتبطة بالقيم والأخلاق، مادية وليست روحية، دنيوية وليست لها علاقة بالآخرة، وأنها صفة ذاتية تنبعث من الشيء عند وجود الرغبة ثم تزول بزوال الرغبة فهي تتبع الرغبة وجودا وعدما[5].

ومن حيث أن الحاجة معناها الرغبة فإن الشيء النافع هو كل ما يرغب فيه الإنسان سواء كان ضروريا أو غير ضروري، وسواء اعتبره بعض الناس نافعا واعتبره آخرون مضرا، فإنه يكون نافعا مادام هناك من يرغب فيه، وهذا ما يجعلهم يعتبرون الأشياء نافعة من الوجهة الاقتصادية، ولو أن الرأي العام يعتبرها غير نافعة أو مضرة، وبالتالي فإن النبيذ والحشيش هي أشياء مفيدة ونافعة لأن هناك من الناس من يرغبون فيها[6].

وبهذا نخلص إلى القول بأن الحاجة تتمثل في الرغبة في الحصول على شيء معين، ويرافق هذه الرغبة عادة شعور بالحرمان وعدم الرضا وألم يدفع صاحب الحاجة إلى السعي إلى توفيرها وتلبيتها من خلال سعيه للحصول على الشيء المرغوب فيه، وعند إشباع هذه الرغبة يزول هذا الإحساس ليحل محله الإحساس بالارتياح والاطمئنان.

---

[1] عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف العبد اللطيف، الآراء الاقتصادية لإمام الحرمين الجويني دراسة تحليلية تقويمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ - 1996م، ص 134.

[2] جيريمي بنثام Jeremy Bentham (1748م – 1832م): فيلسوف إنجليزي يشتهر بدعوته إلى النفعية.

[3] محمد بشير بن إبراهيم البنجابي، التحليل الاقتصادي الرياضي لسلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1410هـ - 1990م، ص 28.

[4] محمد علي سميران، مبدأ الإيثار في المنهج الإسلامي ونظرية تكبير المنفعة في الاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 53، 1424هـ - 2003م، ص 301.

[5] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 2، 1431هـ - 2010م، ص 218.

[6] Taqiuddin an-Nabhani; The economic system of Islam; Al-khalifah publications; London; 4 edition; 1421 – 2000; p 15.

المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الوضعي

الحاجة كما سبق وأن ذكرنا هي الرغبة في الحصول على شيء معين، وبسبب عدم محدودية الرغبات فإن الحاجات تتميز بأنها لانهائية ولا يمكن حصرها بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى، وأهمها الخصائص الآتية:

1. حاجات متعددة

تتميز الحاجات بأنها غير محددة عدديا ولا يمكن إحصائها، بل يمكن القول بأنها غير متناهية؛ حيث تتطور ويتزايد عددها بسرعة كبيرة نظرا للسهولة النسبية في ظهور حاجات جديدة عن احتمالات اختفاء البعض منها[1]، فكلما تطورت الحياة تطورت معها الحاجات وكلما زاد الدخل ازدادت معه الحاجات[2].

وتعدد الحاجات قد يكون بمعنى الكثرة؛ حيث تكون حاجات الإنسان في تزايد مستمر ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الحاجات الزيادة السكانية والتقدم العلمي خاصة مع بداية القرن العشرين الذي أدى إلى ظهور كثير من الحاجات التي لم تكن موجودة من قبل، كما أن تعدد الحاجات قد يكون بمعنى التنوع؛ ذلك أن الحاجة تتنوع بحسب الزمان والمكان فحاجة الإنسان في القرن الماضي تختلف عن حاجته في القرن الحالي، وكذلك حاجة الإنسان القاطن في الصحراء تختلف عن حاجة الإنسان القاطن في المدينة[3].

ويعلق آرثر شوبنهاور[4] على تعدد الحاجات ولا نهائيتها بقوله: "إن العالم كله شر وسوء لأن رغبات الإنسان لانهائية لا يحدها شيء فإذا تحققت له رغبة وجد إلى جانبها عشرات الرغبات التي يعوزها التحقق، وعندما تشبع رغبة فلن يكون ذلك إلا كمن يلقي بالصدقة إلى الفقير لكي يمتد شقاؤه إلى الغد"[5]؛ وهذا يدل على أن الحاجات تتميز بالتنوع والقابلية للزيادة المستمرة وهو

---

[1] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

[2] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص214.

[3] عبد المجيد محمد الجلال، الإنتاج في الإسلام، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1403-1404هـ، 1983-1984م، ص 52.

[4] آرثر شوبنهاور Arthur Schopenhauer (1788م – 1860م): فيلسوف ألماني.

[5] حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ-1991م، ص 16.

ما يعبر عنه بلانهائية الحاجات، ويرى عادل أحمد حشيش[1] أن بيان ذلك يتضح مما هو ملاحظ من أنه على الرغم من أن حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك فإن حاجاته في مجموعها تتزايد باستمرار فهناك دائما حاجات جديدة يسعى إلى إشباعها، وبالتالي فإن حاجات الأفراد تعتبر متعددة وغير متناهية، وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة، وهكذا نجد أن الإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك لا يثبت على وضع لا يتغير بل يبعد عنه باستمرار[2].

2. حاجات متجددة

تتميز الحاجات بالتجدد والتكرار؛ فبعض الحاجات التي يتم إشباعها في وقت معين تعود للإلحاح مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة، كالحاجة إلى الطعام تتجدد في اليوم الواحد مرتين أو ثلاثة كما أنها تتجدد كل يوم[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه مع التقدم تظهر حاجات جديدة وتتزايد أهميتها، ذلك أن دوام افتقار الإنسان للحاجات لا ينشأ عن تطور الأفراد وانتقالهم في مراحل نموهم المختلفة فحسب، بل إنه أيضا ينشأ نتيجة لتطور المجتمعات ومراحل نموّها، فانتقال المجتمع من مرحلة البداوة إلى مرحلة الحضارة مثلا يساعد على تجدد الخبرات وزيادة المهارات لدى أفراد هذا المجتمع، فتنشأ فيه معالم حديثة وعادات جديدة سرعان ما يألفها كل فرد ويكتسب استخدامها، وتتأصل في النفوس عادات جديدة مكتسبة تندمج بالعادات القديمة الفطرية، وتزداد الدوافع لدى الأفراد وتتوالد الرغبات في نفوسهم وتتجدد عندهم أنماط السلوك وهذا ما يجعل الحاجات موصوفة بالتجدد المستمر عبر الأزمان والعصور[4].

3. حاجات تنافسية

يراد بتنافسية الحاجات أن كل حاجة أو رغبة تتنافس مع حاجة أو رغبة أخرى،كتنافس الحاجة إلى الكساء مع الحاجة إلى السكن، ولما كانت موارد الفرد محدودة فإنه يتعذر عليه إشباع

---

[1] عادل أحمد حشيش (ولد سنة 1939م): باحث في الاقتصاد، له العديد من المؤلفات أهمها: تاريخ الفكر الاقتصادي، العلاقات الاقتصادية الدولية، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي.

[2] عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[4] محمد البشير فرحان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

جميع هذه الحاجات في نفس الوقت، لذا فإنه يتعين عليه ترتيب حاجاته وتصنيفها وفقا لأهميتها بالنسبة له وفي حدود موارده.

وتضطر تنافسية الحاجات مع بعضها البعض الفرد إلى إشباع الضروري منها على حساب الأقل ضرورة في محاولة منه لإشباع معظم حاجاته، فعلى سبيل المثال قد يحاول المستهلك إشباع الحاجة إلى الطعام على حساب الحاجة إلى التنزه، كما قد يحاول الإشباع الجزئي لكل من الحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الكساء وذلك من منطلق ضرورية كل منهما وتنافسهما الشديد في الحصول على أكبر قدر ممكن من الإنفاق، كذلك تتنافس وسائل إشباع حاجة معينة فيما بينها، فالحاجة إلى الطعام مثلا يمكن إشباعها بالعديد من الأنواع المختلفة التي تتنافس مع بعضها البعض من حبوب وخضار وفاكهة ولحوم ومنتجات أخرى، كما أن كل نوع من أنواع الطعام هذه يتضمن أصنافا مختلفة تتنافس فيما بينها لإشباع حاجة الفرد لنوع معين من الطعام[1].

4. حاجات تكاملية

يكمل الحاجات بعضها البعض الآخر، فإشباع حاجة معينة يستلزم إشباع حاجة أخرى مرافقة للأولى، وغالبا ما تكون الحاجات متكاملة حيث لا يستطيع الفرد استهلاك سلعة معينة إلا باستهلاكه لسلعة مكملة لها في الوقت نفسه[2]، كالحاجة إلى الشاي فإنها تتكامل مع الحاجة إلى السكر.

ودرجة التكامل فيما بين الحاجات وارتباط بعضها ببعض متفاوت فيما بين سلعة وأخرى، فدرجة التكامل بين الحاجة للشاي والحاجة للسكر أكبر من درجة التكامل فيما بين الحاجة للمسكن والحاجة لوجود سيارة مع هذا المسكن[3].

5. حاجات قابلة للإشباع

يراد بقابلية الحاجات للإشباع أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد تتناقص كلما زادت كمية السلعة أو الخدمة التي يستهلكها حتى يصل إلى حد الإشباع، وهذا يعني انخفاض درجة

---

[1] محمد بشير بن إبراهيم البنجابي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

[3] عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف العبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 138.

إلحاح الحاجة إلى السلعة أو الخدمة كلما زادت الكمية المستهلكة منها[1]. أما الحاجة غير المشبعة فتظهر في نفس الإنسان في شعوره بضيق أو ألم تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا ما عمل الفرد على إشباع حاجته فكلما استرسل في هذا الإشباع تناقصت حدة الحاجة حتى تلاشى كل ضيق أو ألم[2].

6. حاجات نسبية

لا تعد الحاجات تعبيرا عن ضرورة حيوية فقط، بل هي تعبير عن أوضاع اجتماعية خاضعة لظروف الزمان والمكان والجنس، فحاجات الإنسان الذي يعيش في الصحراء تختلف عن حاجات الإنسان الذي يعيش في المدينة، كما أن حاجات الإنسان في القرن الماضي تختلف عن حاجات الإنسان في القرن الحالي[3].

كذلك تختلف حاجات الإنسان في نفس المكان والزمان باختلاف مستواه الاجتماعي والثقافي فحاجات الفلاح تختلف عن حاجات العامل الصناعي والتي تختلف بدورها عن حاجات الموظف الإداري...، وتختلف الحاجات أيضا باختلاف السن والجنس فحاجات الطفل تختلف عن حاجات كل من الشاب والشيخ، وتختلف حاجات المرأة عن حاجات الرجل[4].

ومن هنا يتضح أن الحاجات نسبية تختلف تبعا للظروف السابقة الذكر، هذه النسبية تكاد تجعل لكل فئة على الأقل بعد حد معين مجموعة من الحاجات والرغبات الخاصة بها والمميزة لها[5]، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود تقارب أو تشابه في الحاجات لفئات المجتمع بل إنه يوجد تقارب وتشابه بين كل طائفة منها في مجموعة الحاجات الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها من الطوائف[6].

---

[1] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] زكريا أحمد نصر، تطور النظام الاقتصادي مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1965م، ص 9.

[3] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[4] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، قبرص، ط1، 1408هـ-1988م، ج1، ص 46.

[5] زكريا أحمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[6] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الوضعي

تنقسم الحاجة في الاقتصاد الوضعي بناء على مجموعة من المعايير المختلفة إلى عدة أقسام، وذلك كالآتي:

1. أقسام الحاجة باعتبار أهميتها:

تنقسم الحاجات باعتبار أهميتها إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية؛ فالحاجات الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها مثل: الغذاء والكساء والمسكن والملبس، أما الحاجات الكمالية فهي تزيد متعة العيش ولا تمس الحياة نفسها ولا يمكن لغالبية الدخول استهلاكها وإنما يقتصر استهلاكها على أصحاب الدخول العالية[1].

وهذا التقسيم بين الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية تقسيم نسبي لأن ما هو ضروري عند شخص لا يكون ضروريا عند آخر، وما هو كمالي عند شخص في وقت ما ربما يكون ضروري له في وقت لاحق[2].

ويلاحظ على هذا التقسيم عدم استيفائه لجميع الحاجات لوجود حلقة مفرغة بين الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، هذه الحلقة عالجها الاقتصاد الإسلامي كما ستبينه الدراسة لاحقا.

2. أقسام الحاجة باعتبار المنتفعين منها:

وتنقسم الحاجات بهذا الاعتبار إلى الحاجات الفردية والحاجات الجماعية؛ والحاجات الفردية هي كل حاجة تتصل مباشرة بشخصية الفرد وحياته الخاصة ومثالها الحاجة إلى الغذاء أو الكساء أو إلى تأثيث المسكن، أما الحاجات الجماعية فهي المتصلة بكيان الجماعة ذاتها ورفاهيتها وإن كان نفعها يعود على الأفراد الذين يعيشون في المجتمع ومثالها الأمن والدفاع والصحة[3].

3. أقسام الحاجة باعتبار زمن تحققها:

وتنقسم الحاجة بهذا الاعتبار إلى قسمين هما: الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية؛ فالحاجات الحالية هي التي يتطلب إشباعها حالا دون تأخير أو تأجيل، أي أنها حاجات لا يوجد

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 127-128.

[2] محمد بشير بن إبراهيم البنجابي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] زكريا أحمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

مبرر لإهمالها أو إعطاء متسع من الوقت لتحقيقها، والحاجات المستقبلية هي التي يتطلب إشباعها في فترة زمنية لاحقة، ومن هذه الحاجات ما يتطلب استثمارا تتحقق نتائجه في المستقبل كبناء مشروع لتحقيق خدمات تعليمية أو صحية وغير ذلك من أنواع الاستثمار المشابهة، ولاشك أن هذا التقسيم الذي يقوم على أساس الزمن والوقت لا يختلف فيه الاقتصاد الوضعي عن الاقتصاد الإسلامي لأنه ليس له علاقة موضوعية بمفهوم الحاجة وكنهها[1].

4. أقسام الحاجة من حيث انتظامها وعدم انتظامها:

تنقسم الحاجات الاقتصادية من حيث انتظامها وعدم انتظامها إلى حاجات دورية وحاجات عارضة، فالحاجات الدورية هي الحاجات التي تتجدد من وقت لآخر بصفة دورية وإذا تم إشباعها في لحظة معينة فإنها توجد في فترة لاحقة كالحاجة إلى الطعام والشراب، أما الحاجات العارضة فلا تأخذ صفة الانتظام وإنما تظهر بشكل متقطع وغير منتظم كالترفيه والسياحة والعلاج وغير ذلك[2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

[2] عبد العزيز محمد الحمد، مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي

تتميز الموارد في الاقتصاد الوضعي بالندرة، فهي غير كافية لإشباع كل حاجات الإنسان، هذه الحاجات التي تتصف بالتعدد والتجدد المستمر، وطالما أن الموارد نادرة والحاجات متعددة وغير محدودة تظهر الحاجة إلى الاختيار بين هذه الحاجات فأي منها سيكون له أولوية على غيره، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: آلية تصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثالث: الحاجات ذات الأولوية في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي

تتمثل المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي في التناقض بين الموارد النادرة من جهة والحاجات المتعددة والمتزايدة من جهة أخرى؛ حيث ينطلق من نقطة أساسية مفادها أن الإنسان يرغب في حاجات غير محدودة ومتزايدة باستمرار إلا أن الموارد غير كافية لتوفير كل هذه الرغبات مما ينتج عنه ضرورة الاختيار بينها وتفضيل بعضها على بعض[1]، وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي هي قلة الموارد الطبيعية في مقابل حاجات تنمو باطراد وفقا لتقدم المدنية وازدهارها الأمر الذي يجعل الطبيعة عاجزة عن تلبية جميع الحاجات بالنسبة إلى كل الأفراد فيؤدي ذلك إلى التزاحم بين الأفراد على إشباع حاجاتهم[2]، وعلى العكس من ذلك فإن الاقتصاد الاشتراكي يرى بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع وأنه متى تم الوفاق بين هذا الشكل وتلك العلاقات يسود الاستقرار في الحياة الاقتصادية؛ أي أن المشكلة الاقتصادية تزول إذا زال التناقض الكائن بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية[3].

إذن فالمشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي تقوم عموما على أساس افتراض الندرة النسبية لعوامل الإنتاج وبالتالي وسائل إشباع الحاجات، هذه الحاجات التي لم يوضع عليها أي

---

[1] Karl E. Case and Ray C. Fair and Sharon M. Oster ; Principles of econonmics ; Prentice hall ; 10th ed ; Boston ; 2012 ; p25.

[2] محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، د ط، 1401هـ-1981م، ص346.

[3] أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ-2010م، ص ص 24-25.

قيود وافترض أنها لانهائية ومتعددة ومتجددة[1]؛ وبهذا فإن المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي تقوم على شقين أساسين؛ الأول منهما يتمثل في أن للإنسان حاجات متعددة يهدف إلى إشباعها، والثاني يتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية الموجودة في الكون، حيث أن هذه الموارد لا تكفي لإشباع كل حاجات الإنسان المتعددة.

إن الموارد الاقتصادية تمثل الشق الثاني من المشكلة الاقتصادية باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها إشباع الحاجات؛ حيث يحوِّل الإنسان هذه الموارد في عملية إنتاجية إلى سلع وخدمات تستخدم لإشباع الحاجات المرغوب فيها، وهذه الموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية تتصف بالندرة أي أنها غير كافية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع كل الحاجات[2]، هذه الحاجات التي تتمثل في رغبات أفراد المجتمع وهي رغبات متعددة، إلا أن المشكلة لا تقتصر فقط على تعدد الرغبات بل إنها تتسع بتعدد السلع والخدمات التي يمكن أن تستخدم لإشباع أي رغبة من رغبات أفراد المجتمع[3].

فالندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية والتي لولاها لما وجدت أية مشكلة، والمراد بالندرة هنا الندرة النسبية ذلك أن الموارد متوفرة بصفة عامة ولكن إذا ما قورنت بالحاجات المتعددة والمتجددة باستمرار فإنها تعتبر نادرة.

ولاشك أن صلاحية الموارد الاقتصادية للاستخدامات المتباينة يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية إذ يتطلب الأمر المفاضلة بين الحاجات ومن ثم تقديم بعضها على البعض الآخر وفقا للأولويات الموضوعة لإشباعها، وبالتالي فإن ذلك يتطلب حسن اختيار وحسن تدبير وتوجيه للموارد الاقتصادية[4]، وطالما أننا اخترنا حاجات معينة وقمنا بإشباعها فمعنى ذلك أننا ضحينا بحاجات أخرى في سبيل إشباع هذه الحاجات.

---

[1] أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، د د ن، د م ن، د ط، د ت، ص 101.

[2] رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م، ص 37.

[3] إبراهيم طلعت، النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1430هـ-2009م، ص 40.

[4] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

فالندرة النسبية تتفرع عنها جميع عناصر المشكلة الاقتصادية وهي الاختيار وتحديد الأولويات الاستهلاكية وتنظيم الإنتاج وتحقيق التنمية[1] ؛ حيث أن المجتمع يجب أن يقرر بطريقة أو بأخرى ماذا ينتج؟ وكم يجب أن ينتج من السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراده؟؛ فالندرة النسبية للموارد تؤدي إلى حتمية الاختيار كما ونوعا بين السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها، وهذا يعني أن المشكلة الاقتصادية تكمن هنا في اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية توزيع الموارد والإمكانيات المحدودة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات المتعددة، وتختلف وسيلة هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي موضع البحث، ففي الاقتصاد الرأسمالي يتم ذلك عن طريق جهاز الأثمان، أما في الاقتصاد الاشتراكي فإنه يجري اتخاذ القرارات المشار إليها بواسطة ما يعرف بجهاز التخطيط المركزي[2].

ومشكلة الاختيار الاقتصادي مزدوجة؛ فهي من ناحية مشكلة اختيار الحاجات التي تشبع وهو اختيار في نطاق الاستهلاك ويتمثل في وجود عدة حاجات تتنازع نفس الوسائل، وهي من ناحية أخرى مشكلة اختيار بين وسائل الإنتاج وهذا هو الاختيار في نطاق الإنتاج، ويتمثل في الاختيار بين عدة وسائل لإشباع نفس الحاجة، وليس ثمة شك في قوة الارتباط بين هذين النوعين من الاختيار، فالحل الذي يقدم لأحدهما يؤثر في الحل الذي يقدم للآخر، وهكذا فإن تحديد الحاجات التي تشبع يحدد بالضرورة بنيان الإنتاج أي يحدد كيفية توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف فروع الإنتاج[3].

إن التناقض بين الحاجات المتعددة والموارد النادرة يقتضي تكوين سلم تفضيلي جماعي بمعنى ترتيب الحاجات المتنافسة للأفراد بحسب أولويتها أو درجة تفضيلها والتوفيق بين المتعارض منها[4]؛ فالموارد الاقتصادية تتصف بصفة عامة بأنها محدودة أو نادرة نسبيا بالنسبة للحاجات، وليست هذه هي السمة الوحيدة التي تتصف بها الموارد بل إنها تتصف أيضا بأنها ذات استعمالات متعددة مما يعقد من مسألة الاختيار التي يقوم بها المجتمع لتوجيه موارده نحو إشباع هذه

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط2، 1420هـ-2000م، ص 27.

[2] عادل أحمد حشيش وسوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، د ط، 2001م، ص 87.

[3] عادل أحمد حشيش وسوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-335.

[4] أحمد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الحاجات[1]، وهنا تأتي ضرورة تكوين سلم التفضيل الجماعي لمواجهة الحاجات اللامتناهية للأفراد وبالتالي إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد واستخدامها بالشكل الملائم وترتيب هذه الحاجات وفقا لأهميتها النسبية وتفضيل أفراد المجتمع لها[2]، وفي المطلب الموالي نرى بأنَّ جهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يقوم بهذه الوظيفة أي توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين أي الحاجات الواجب إشباعها ويقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها مواردهم بغرض تلبية تلك الحاجات، أما في الاقتصاد الاشتراكي فإنه بناء على ملكية الدولة للموارد الاقتصادية يقوم جهاز التخطيط المركزي بتحديد الحاجات ذات الأولوية في المجتمع ومن ثم توزيع الموارد توزيعا يتلاءم وتحقيق هذه الأولويات.

المطلب الثاني: آلية تصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي

توصلنا من خلال المطلب السابق إلى أن الحاجات متعددة ومتزايدة والموارد نادرة هذا ما يقتضي ضرورة تحديد الأولويات التي توجه الموارد لتوفيرها، وفي إطار السعي لتوفيرها يسلك الاقتصاد الوضعي أسلوبين مختلفين؛ فالاقتصاد الرأسمالي يعتمد على جهاز الثمن في تحديده للأولويات بينما يعتمد الاقتصاد الاشتراكي في ذلك على جهاز التخطيط المركزي.

ويتم في الاقتصاد الرأسمالي تحديد الأولويات عن طريق جهاز الثمن من خلال تفاعل قوى العرض والطلب؛ حيث يقوم هذا الجهاز بإشباع حاجات المستهلكين المدعمة بالقدرة الشرائية، فإشباع حاجة المستهلك لسلعة أو خدمة ما يتوقف على قدرته على دفع ثمنها، وبذلك يعتبر مستوى الأسعار معيارا لنوع الحاجات التي يطلبها أفراد المجتمع والتي ينبغي توجيه الموارد لإنتاجها.

وهذا ما يعبر عنه بول ساموبلسون[3] بقوله: بأن الأفراد في الاقتصاد الرأسمالي يمارسون جزءا من السيادة الاقتصادية على طريقة الناخبين؛ حيث تعادل النقود المنفقة من قبلهم بطاقات اقتراع يحاولون بواسطتها ومن خلال استفتاء مستمر الحصول على ما يرغبون فيه من منتجات[4]،

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 48.

[2] إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1994م، ص 9.

[3] بول ساموبلسون Paul Samuelson (1915م – 2009م): اقتصادي أمريكي.

[4] بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، د ط، د ت ن، ج1، ص 146.

هذا التصويت من طرف المستهلكين ليس في كل خمس أو سبع سنوات ولكن في كل ساعة في اليوم وفي كل مرة يقرر فيها شراء تلك السلعة وليس الأخرى[1]، ويضيف بأن جميع أفراد المجتمع مصوتون يستخدمون أموالهم كأصوات من أجل عمل ما يريدون عمله، هذه الأصوات تتنافس فيما بينها والأشخاص الذين لديهم أصوات أكثر هم الذين لديهم أكبر تأثير على طبيعة وكمية السلع المنتجة[2].

إن السمة المميزة للاقتصاد الرأسمالي هي التناسق المزعوم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة؛ حيث يفترض في الأفراد بوصفهم مستهلكين أحرارا أنهم يتصرفون على نحو رشيد ويحققون القدر الأعظم من المنفعة، من خلال شرائهم بأدنى الأسعار للسلع والخدمات التي تحتل مركزا أعلى في سلم تفضيلاتهم، هذه التفضيلات تتجلى في السوق من خلال طلبهم أي استعدادهم لدفع ثمن السوق[3]، وهي تعبر عن رغبات هؤلاء المستهلكين والتي يفترض أن تستجيب لحاجات ولضرورات ولأذواق حقيقية، ولكن في الحياة الواقعية فإن المنشآت تنفق مبالغ طائلة على الدعاية لغايات تكييف طلبات المستهلكين وتبديل شكلها[4].

ويقوم الطلب في الاقتصاد الرأسمالي على الرغبة في السلعة والقدرة على شرائها؛ أي أنه تعبير نقدي أكثر من كونه تعبيرا بشريا عن حاجة من الحاجات لأنه لا يشمل قسما خاصا من الطلب وهو ذلك الطلب الذي لا يتمتع بالقوة الشرائية[5]، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الرأسمالي يفترض أن إلحاح الرغبات يمكن مقارنته بين مختلف المستهلكين باستعمال الأسعار لأن كل وحدة من وحدات النقد تشبه ورقة اقتراع، فرغبة اثنين من الأفراد في إنفاق مبلغ متساوٍ من المال يفترض أنها تدل على رغبات متساوية في درجة إلحاحها، لكن هذه المقولة لا يمكن التسليم بها، فمع أن إلحاح الحاجة إلى الحليب متساوية عند الأطفال فقراء كانوا أو أغنياء، فإن مقدار أوراق الاقتراع من النقود التي يمكن لأسرة فقيرة أن تدلي بها من أجل الحليب لا يضارع مقدار الأصوات التي

---

[1] بول ساموبلسون، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

[3] محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1416هـ-1996م، ص ص 44-45.

[4] بول ساموبلسون، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 123.

[5] مستعين علي عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1403-1404هـ، 1983-1994م، ص 73.

بوسع أسرة غنية أن تدلي بها من أجل رموز الجاه، لذا فإن نظام الاقتراع عن طريق الأصوات المتمثلة بالنقود يؤدي إلى إنتاج كمية من الحليب أدنى من الحد الأمثل بسبب تحويل الموارد نحو إنتاج رموز الجاه[1].

ويصبح على هذا الأساس القيد الوحيد لاعتبار الرغبة حاجة هي القوة الشرائية أو ما يعبر عنه بالطلب النقدي الفعال، ويترتب على هذا توجه الموارد الاقتصادية في المجتمع إلى تنفيذ رغبات الأشخاص الذين يملكون مداخيل نقدية مهما كانت هذه الرغبات، ومهما كان المستوى المعيشي للمجتمع الذي يعيش فيه أولئك الأفراد، فليس هناك ما يمنع من أن تلبى رغبات الأفراد الكمالية أو الترفية ما داموا قادرين على تعزيز هذه الرغبات بالقوة الشرائية حتى ولو كان بقية أفراد المجتمع لا يستطيعون الحصول على ما يشبع حاجاتهم الضرورية[2].

ومما تجدر الإشارة إليه أيضا هو تعذر التمييز في الاقتصاد الرأسمالي بين الحاجة والرغبة أو بين ما هو ضروري وغير ضروري بدون مصفاة أخلاقية مقبولة على الصعيد الاجتماعي، ففي ظل غياب هذه المصفاة وفي ظل غياب دور الدولة المتمم لتحديد ما يسع وما لا يسع المجتمع فعله في إطار موارده بهدف تلبية حاجات الجميع، فإنه لا يوجد آلية يمكن بواسطتها للشخص الثري أن يعرف حتى لو كان مهتما بذلك ما إذا كان سعيه لتحقيق أقصى قدر من إشباع رغباته سيحرم الأشخاص الآخرين الذين لا يملكون القدرة الشرائية الكافية من السلع التي تشبع الحاجات الأساسية لهم[3].

أما في الاقتصاد الاشتراكي فإن تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات يتم عن طريق الدولة من خلال جهاز التخطيط المركزي مما يعني إهمال جهاز الثمن؛ حيث تحل الدولة ممثلة في هذا الجهاز إحلالا تاما وكاملا محل جهاز الثمن.

فتحل في ظل الاقتصاد الاشتراكي تفضيلات المخطط الذي يتولاه جهاز التخطيط المركزي وفقا لتوجيهات السلطة السياسية في الدولة محل تفضيلات المستهلك؛ حيث يعمل هذا الجهاز على إقرار نظام متدرج للحاجات، وتقر المستويات العليا للتخطيط هذا النظام وتوزع الموارد بحيث تشبع الحاجات التي أقرها هذا النظام، أي أن تصنيف الأولويات وتوزيع الموارد يتم

---

[1] محمد عمر شابرا، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] محمد عمر شابرا، مرجع سبق ذكره، ص 68.

بموجب مخطط تضعه السلطة المركزية وذلك على أساس الكميات الطبيعية من السلع والخدمات، فإذا اعتبر المخططون أن بعض الحاجات غير مهمة أو غير مرغوبة فإن هذه الحاجات لن تلبى أي لن تخصص لها الموارد اللازمة[1].

والمستهلك في ظل الاقتصاد الاشتراكي ليست له سيادة ولا قدرة في تصنيف الأولويات، بمعنى أن رغباته لا تؤخذ في الحسبان عند تحديدها، وإنما رغبات المخططين هي التي تتمتع بهذه السيادة، وقد يراعون رغبات المستهلكين وقد لا يكترثون بها، إذ غالبا ما تحدوهم أهداف أخرى تجعلهم يسقطون رغبات الأفراد من حسابهم[2]؛ فالمشرفون على جهاز التخطيط المركزي هم الذين يقومون بتحديد الحاجات وتصنيف الأولويات وتوجيه الموارد المتاحة نحو توفيرها في المجتمع في كل مرحلة وفقا لوجهة نظرهم، ومما لاشك فيه أن وجهات النظر تختلف والآراء تتضارب حول أي الحاجات يجب أن تخص بالأولوية وأيها يلبى في المرحلة التالية، وواقع البلاد الاشتراكية قبل انتحارها صورة حية عن التناقضات الرهيبة المترتبة عن عدم وجود معايير علمية دقيقة يتم على أساسها تحديد الحاجات ذات الأولوية في المجتمع، ولذلك نجد فروعا وأنشطة اقتصادية وثقافية قد حظيت بأهمية معتبرة رغم أنها لا تشبع الحاجات الأساسية في المجتمع، والعكس قد نجد مجالات حيوية مهمشة[3].

يعتبر تحديد الحاجات وتصنيفها وفقا لأولويتها من أعظم المشكلات الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي؛ حيث عرف هذا الاقتصاد تهميشا للأنشطة التي تلبي الحاجات الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بمبدأ الفائض الذي يعني أن تنال البرامج الاجتماعية والثقافية ما يتبقى من الميزانية بعد أن تحدد المخططات الموجهة للإنتاج، فالمبدأ الاجتماعي وجد نفسه في المؤخرة بالمقارنة مع الميادين الأخرى، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على قرارات رجال جهاز التخطيط المركزي في تحديد الأولويات في المجتمع، كما أن القطاع العام وحده لا يمكن أن يرتاد كل المجالات التي تشبع هذه الأولويات بكفاءة كما أثبتت التجارب ذلك[4].

---

[1] مستعين علي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، د م ن، د ط، 1401هـ-1981م، ص 29.

[3] صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، د م ن، ط2، 1422هـ-2001م، ص ص 210-211.

[4] المرجع نفسه، ص ص 211-212.

المطلب الثالث: الحاجات ذات الأولوية في الاقتصاد الوضعي

عالج الاقتصاد الوضعي الحاجات ذات الأولوية في المجتمع من خلال تحديده للحاجات التي تكتسي ضرورة توفيرها أهمية كبرى مقارنة بغيرها من الحاجات، واعتمد في ترتيبها على آراء المؤسسات الدولية والإقليمية، وأفكار بعض المفكرين والباحثين، ولهذا فإن معالجة الحاجات ذات الأولوية في الاقتصاد الوضعي ستكون من خلال التطرق إلى الحاجات ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسات وللمفكرين[1]، وذلك كالآتي:

1. الحاجات ذات الأولوية في دراسات المؤسسات الدولية والإقليمية:

تناولت الدراسات والتقارير التي قامت بها المؤسسات الدولية والإقليمية ترتيبا للحاجات ذات الأولوية في المجتمع، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر الدراسات الآتية:

أ. دراسة مكتب العمل الدولي:

تضمنت الدراسة التي قام بها مكتب العمل الدولي حول العمالة والنمو والحاجات الأساسية مجموعتين أساسيتين من الحاجات هما:[2]

- المجموعة الأولى: وتتضمن متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة بالنسبة للاستهلاك الخاص، وتشمل: الغذاء، والمأوى، والملبس، والأجهزة المنزلية وأثاث المنزل.
- المجموعة الثانية: وتتضمن الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من قبل الدولة ومن أجل المجتمع ككل مثل: المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والنقل العام، والخدمات الصحية والتعليمية.

ب. تصنيف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

قصر البنك الدولي للإنشاء والتعمير الحاجات الأساسية ذات الأولوية في المجتمع على: الغذاء، والصحة، والتعليم، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والسكن[3].

---

[1] انظر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006م، ص ص 170-176.

[2] سمير غبور، التعريف القضايا وجهات النظر، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 1990م، ص 49.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

ت. تصنيف مركز التنمية الصناعية للدول العربية:

اعتبرت الدراسة الصادرة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية أن الحاجة تتمثل في أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وصنفت الحاجات ذات الأولوية إلى مجموعتين أساسيتين هما:[1]

- المجموعة الأولى: وتضم الحاجات المادية؛ والتي تشتمل على الحاجات التي يتضمن إشباعها استخداما لعوامل الإنتاج وتُحْدِّث بشكل مباشر وغير مباشر آثارا يمكن قياسها بالنسبة للمستهلك، وتضم هذه المجموعة: الغذاء الملائم، والملبس اللائق، والمسكن المناسب، وإمكانية التنقل، والتعليم، والصحة.
- المجموعة الثانية: وتشمل الحاجات غير المادية التي يمكن إشباعها من خلال إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي بدون الحاجة للموارد المادية، وتنقسم بدورها إلى نوعين؛ الأول منهما يشمل الحاجات الأساسية التي تؤكد ذات الفرد من خلال تمتعه بالحريات الأساسية، والدوافع والمحفزات المعنوية، والنوع الثاني يشمل الحاجات الأساسية التي تؤكد دور المجتمع في حياة الفرد من خلال أشكال التعبير الجماعي والنشاطات المجتمعية.

ث. تصنيف المعهد الألماني للتنمية:

في التصنيف الذي قام به المعهد الألماني للتنمية صنف الحاجات إلى مجموعتين أساسيتين هما:[2]

- المجموعة الأولى: وتتضمن الحاجات المتعلقة بالاستهلاك الشخصي وتشمل: الغذاء الملائم، والمسكن اللائق، والملابس الملائمة، والأجهزة المنزلية.
- المجموعة الثانية: وتشمل الحاجات المتعلقة بالخدمات العامة المتمثلة في: التعليم الابتدائي، والخدمات الصحية، والأدوية الأساسية، والمياه الصالحة للشرب، والمواصلات العامة، والخدمات الإرشادية، والمجاري الصحية.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-171.

[2] المرجع نفسه، ص 171.

2. الحاجات ذات الأولوية عند المفكرين:

تطرق عدد من المفكرين لترتيب الحاجات ذات الأولوية في المجتمع، ومن بين أهم المفكرين الذين تناولوها نذكر:

أ. تصنيف أبراهام ماسلو:

يعد مفهوم تدرج الحاجات من أكثر المفاهيم شيوعا منذ أن قدمه أبراهام ماسلو[1] ؛ حيث قام بجمع الحاجات في مدرج هرمي تحتل قاعدته الحاجات الفسيولوجية يعلوها حاجات الأمن ثم الحاجات الاجتماعية ثم الحاجة إلى التقدير والاحترام، ثم حاجة تحقيق الذات في قمة الهرم، وفيما يلي تفصيل لكل نوع منها:[2]

- الحاجات الفسيولوجية (الأساسية): وهي الحاجات التي تبقي الإنسان حيا ويتوقف بقاؤه على إشباعها وتشمل: الأكل، والشرب، والنوم، والراحة، والجنس.
- حاجات الأمن: تتعلق هذه الحاجات بحماية الأفراد وهذا يعني حاجة الناس إلى أن يكونوا آمنين مطمئنين في البيئة التي يعيشون فيها؛ ويشمل هذا الصنف المأوى، والحماية من المخاطر المادية والمعنوية.
- الحاجات الاجتماعية: يشمل هذا النوع من الحاجات الحاجة إلى التعاطف مع الآخرين، والحاجة إلى الانتماء إليهم، وإقامة علاقات صداقة معهم وحبهم.
- حاجات الاحترام والتقدير: وتشمل الحاجة إلى التماس التقدير الاجتماعي، أي أن يكون الفرد موضع قبول وتقدير واعتبار واحترام مع الآخرين، وتكون له مكانة اجتماعية.
- حاجات تحقيق الذات: هذه الحاجات تمثل إثبات الذات الذي يشمل تحقيق الذات والتحصيل والنمو والتطور.

---

[1] أبراهام ماسلو Abraham Maslow (1908م – 1970م): عالم نفس أميركي اشتهر بنظرية تدرج الحاجات.

[2] محمد فتحي السيد قاسم، نظريات التحفيز بين الفكر الإداري والفكر الإسلامي دراسة سلوكية مقارنة، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث الإدارة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ-2001م، ص ص 235-257.

وقد رتب أبراهام ماسلو هذه الحاجات في مدرج هرمي عرف بمدرج الحاجات لماسلو، هذا المدرج يبينه الشكل رقم (01):

الشكل رقم (01): هرم الحاجات لماسلو

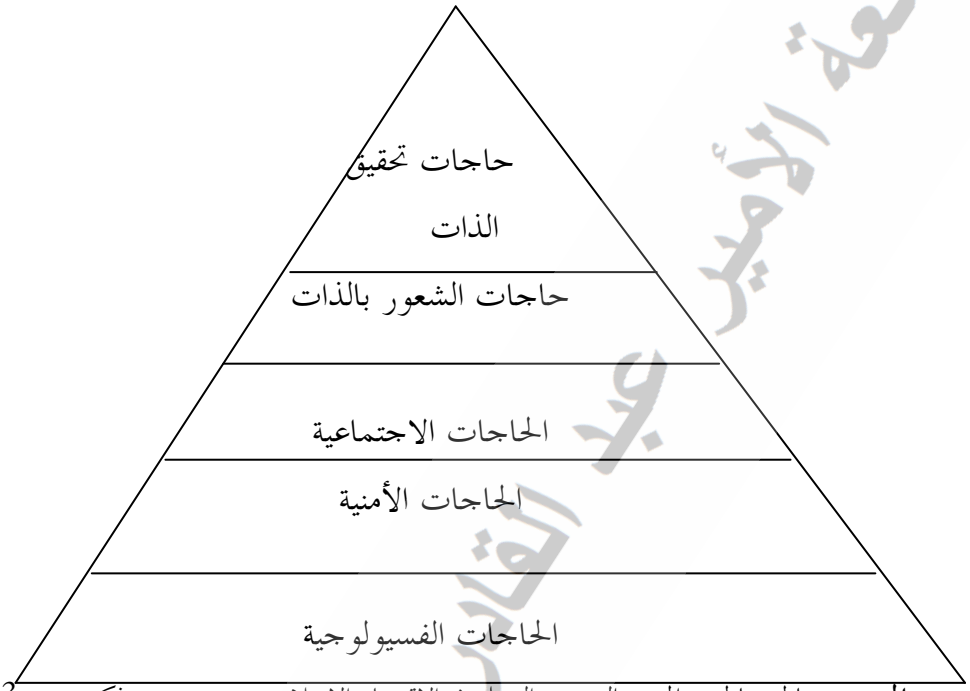

المرجع: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

ب. تصنيف كلايتون الدرفير

قام كلايتون الدرفير[1] باقتراح تغيير على نظرية ماسلو لتدرج الحاجات؛ حيث يرى أن هناك ثلاث مجموعات من الحاجات الإنسانية فقط بدلا من خمس، وهي كالآتي:[2]

- حاجات الوجود: وتشمل: جميع أشكال الرغبات المادية والنفسية مثل: الطعام والماء والراتب والظروف الجيدة للعمل، وهذه تعبر عن الحاجات الفسيولوجية في نظرية ماسلو.
- حاجات الترابط: وتشمل: العلاقات مع أفراد العائلة والرؤساء والزملاء في العمل والأصدقاء.
- حاجات النمو: وتتضمن الحاجات التي تدفع الإنسان ليكون مبدعا ومنتجا.

[1] كلايتون الدرفير Clayton Alderfer (1940م): عالم نفس أمريكي.

[2] قاسم محمد الأحمد الغادي، الإنسان والإنتاج في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وفي النظريات الإدارية المعاصرة دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية والفنون، 1413هـ-1992م، ص 68.

ت. تصنيف سمير غبور

صنف سمير غبور[1] الحاجات الأساسية إلى مجموعتين رئيسيتين؛ الأولى منهما تتضمن الحاجات البيولوجية الفطرية والثانية تعنى بالحاجات الثانوية الفردية:[2]

- المجموعة الأولى: وتتضمن الحاجات البيولوجية الفطرية، وهي تنقسم إلى قسمين: القسم الأول يضم مجموعة الحاجات المتعلقة باستمرار البقاء والمتمثلة في: الغذاء، والمأوى، والملبس، والصحة، والأمن الشخصي، والقسم الثاني الذي يتضمن مجموعة الحاجات المتعلقة بتصريف أمور الحياة مثل: كسب الرزق من خلال العمل أو بأي مورد، والتعليم اللازم لكسب الرزق.
- المجموعة الثانية: تتضمن الحاجات الثانوية الفردية، وتنقسم أيضا إلى قسمين: القسم الأول يشمل الحاجات الفردية الثانوية الجمالية والروحية والإبداعية، والقسم الثاني يشمل الحاجات المجتمعية الثانوية الإدارية بما في ذلك مختلف أنواع الخدمات العامة كالنقل والمواصلات والحاجات المتعلقة بالأمن القومي.

ث. تصنيف إسماعيل صبري

صنف إسماعيل صبري[3] الحاجات الأساسية ضمن مجموعتين أساسيتين؛ المجموعة الأولى منهما تضم الحاجات المادية مثل: الغذاء الملائم، والملبس اللائق، والمسكن المناسب، وإمكانية التنقل، والتعليم والصحة، وتشمل المجموعة الثانية الحاجات غير المادية التي يمكن تلبيتها بواسطة إعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي بدون الحاجة إلى موارد مادية، وهذه المجموعة الأخيرة تشمل: حاجات تأكيد الذات وما تتطلبه من حرية الرأي والفكر والعقيدة والمشاركة في صنع القرارات وتقلد المسؤوليات، بالإضافة إلى حاجات التعايش الجماعي فالمعيشة الجماعية حاجة قائمة بذاتها، ذلك أن الفرد بحاجة لأن يتقاسم مع غيره مسرات الحياة وأفراحها وهموم الدنيا وتبادل العواطف[4].

---

[1] سمير غبور (ولد سنة 1933م): باحث مصري.

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 174-175.

[3] إسماعيل صبري عبد الله (1925م-2006م): اقتصادي مصري، له مجموعة من المؤلفات أهمها: حتمية الحل الاشتراكي، التنمية في عالم متغير، مصر التي نريدها.

[4] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

من خلال العرض السابق يتضح اتفاق أغلب الدراسات التي قامت بها المؤسسات مع آراء معظم الباحثين على أن الحاجات ذات الأولوية تتمثل في مستوى كاف من التغذية، وماء صالح للشرب، وعناية صحية، بالإضافة إلى توفر السكن اللائق والعمل.

إلا أنه وبالرغم من المحاولات النظرية الكثيرة من أجل صياغة نظرية لتحديد الحاجات ذات الأولوية في المجتمع، ورغم التقارب في تحديد قائمة الحاجات المادية البيولوجية فإن القصور مازال واضحا في معظم تلك المحاولات التي عجزت عن إيجاد معايير مقبولة لتحديد حاجات الإنسان بمختلف جوانبه وحاجات الجماعة[1].

[1] المرجع نفسه، ص 176.

المبحث الثالث: الإنتاج في الاقتصاد الوضعي ودور الحاجات والأولويات في ترشيده

تطرقت الدراسة سابقا إلى نظرة الاقتصاد الوضعي للحاجات، وإلى آليته في تصنيف الأولويات في المجتمع على اعتبار أن الحاجات التي يرغب فيها أفراد المجتمع لا تعتبر جميعا ذات نفس الأهمية. إن هذا التصنيف للأولويات يساهم في توجيه الإنتاج وتخصيص الموارد بشكل يمكن من خلاله تحقيق أكبر إشباع ممكن لهذه الحاجات، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثاني: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الثالث: دور الحاجات والأولويات في توجيه الإنتاج في الاقتصاد الوضعي.

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الوضعي

تطور مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الوضعي تبعا لتطور الفكر الاقتصادي؛ ففي المدرسة التجارية تعتبر التجارة الخارجية هي النشاط المنتج الوحيد وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى عبارة عن أنشطة عقيمة وغير منتجة.

ويعرف الإنتاج في المدرسة الطبيعية بأنه خلق مادة جديدة؛ أي أنه يشمل فقط العمل الذي يخلق ناتجا صافيا جديدا يضيف مقدارا من الموارد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج[1]، وبهذا فالإنتاج عندهم يقتصر على النشاط الزراعي وحده واعتبروا غيره من الأنشطة الصناعية والتجارية أنشطة عقيمة وغير منتجة.

والقول بأن الصناعة والتجارة عند الطبيعيين يعتبران من قبيل النشاط العقيم من الناحية الإنتاجية لا يعني أنهما غير مفيدان، فكلاهما نشاط اقتصادي مفيد؛ حيث تعمل الصناعة على تحويل المواد الأولية إلى سلع صالحة لإشباع حاجات المجتمع، والتجارة على تيسير وصول المنتجات والسلع من المنتجين إلى المستهلكين، والمعنى المقصود من كلمة عقيم هو أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي لا يخلق قيمة جديدة ولا يضيف إلى ثروة الدولة، حيث لا يتولد عنه ناتج صافي، وهكذا فإن نشاط الصناع والتجار عند الطبيعيين نشاط نافع ولكنه غير منتج[2].

---

[1] قاسم محمد الأحمد الغادي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت ن، ص 107.

وقد عارض آدم سميث[1] الاعتقاد بأن الإنتاج يقتصر على النشاط الزراعي فقط وفقا لمذهب الطبيعيين، وذهب إلى أن الإنتاج يشمل جميع الأنشطة الإنتاجية المادية، فأصبحت الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية كلها أعمالا منتجة وأما الأنشطة غير المادية المتمثلة في الخدمات فلا تعد منتجة ومن ثم لا تدخل في مفهوم الإنتاج[2].

ويستند الاقتصاد الاشتراكي على الفكر الماركسي في تحديده لمفهوم الإنتاج، والذي لم يختلف في الواقع كثيرا عن مفهوم الإنتاج عند آدم سميث؛ حيث قسم كارل ماركس الأنشطة الاقتصادية إلى عمل منتج وعمل غير منتج، وتوسع في تعريف العمل المنتج ليشمل المنتجات المادية الزراعية والصناعية، واعترف من حيث المبدأ بضرورة تضمين الخدمات المباشرة المرتبطة بالإنتاج كخدمات النقل، ولكنه عاد وقصر الإنتاج على المنتجات المادية فقط وذلك بسبب تفسيره للعمل المنتج والعمل غير المنتج؛ حيث يعتبر كارل ماركس أن العمل المنتج ينبثق من العلاقة بين العامل وصاحب العمل بينما العمل الخدمي غير المنتج فهو علاقة بين العامل والمستهلك، ومن ثم بينما يشكل العمل الأول مصدرا للقيمة ولناتج صافي لا يعد الثاني سوى توزيع لقيمة خلقت فعلا ومن هنا كان استبعاد ماركس للخدمات وبالذات الاستهلاكية[3].

وتطور مفهوم الإنتاج على يد الاقتصادي الفرنسي جون بابتست ساي[4] الذي يعتبر أول من نادى بتوسيع معنى الإنتاج وجعله يشمل كل عمل أو شيء نافع يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد، حيث عرف الإنتاج بأنه "خلق المنافع أو زيادتها"[5]، وعليه فإن كل زيادة في قدرة الأشياء على إشباع حاجات الأفراد تعتبر إنتاجا.

وبهذا أصبح للإنتاج معنى أكثر شمولا ولم يعد يقتصر مفهومه على خلق المادة بل شمل كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، كما أصبح مفهوم الإنتاج يتضمن الأنشطة المادية وغير المادية. وإذا كان الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها فإن ذلك لا يتم إلا من

---

[1] آدم سميث Adam Smith (1723م – 1790م): فيلسوف واقتصادي انجليزي، يشتهر بكتاب ثروة الأمم.

[2] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص ص 75-76.

[4] جون بابتست ساي Jean Baptiste Say (1767م – 1832م): اقتصادي فرنسي، له مؤلف هام بعنوان الاقتصاد السياسي.

[5] Taqiuddin an-Nabhani; op.cit; p 18.

خلال الجهد البشري الذي يترتب عليه تحويل الموارد لتكون صالحة لإشباع حاجات أفراد المجتمع[1].

والمنفعة التي يؤدي الإنتاج إلى إيجادها تنقسم كالآتي:

1. المنفعة الشكلية: وهي المنفعة التي تنتج عن العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى تحويل المادة من شكل لآخر، ومن أمثلتها: تحويل المواد الأولية إلى سلع مختلفة للوفاء برغبات المستهلكين[2].

2. المنفعة الزمنية: للعامل الزمني دور أساسي في زيادة منافع بعض الأشياء وبخاصة السلع القابلة للتخزين والتبريد، فالاحتفاظ بالسلعة من وقت إنتاجها إلى الوقت الذي يرغب المستهلكون في الحصول عليها يزيد في منفعتها[3]. والمنفعة الزمنية تعنى بكل العمليات الإنتاجية التي تتم بقصد تخزين السلعة والمحافظة عليها من وقت إنتاجها إلى وقت الحاجة إليها، ونلاحظ أن كثيرا من السلع خاصة الزراعية منها يتم إنتاجه في مواسم معينة فقط من السنة في حين أن الطلب عليها مستمر طول العام لذا يتعين تخزينها لتحقيق موازنة العرض والطلب خلال الزمن، والمنفعة الزمنية لا تقتصر على مجرد التخزين بل إنها تشمل أيضا كل الخدمات اللازمة للمحافظة على السلعة خلال فترة التخزين من تبريد أو تجفيف أو غير ذلك من العمليات اللازمة[4].

3. المنفعة المكانية: وهي المنفعة الناتجة عن نقل السلع من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها، إذ قد يؤدي انتقال بعض السلع من منطقة إلى منطقة أخرى حيث تتفاوت ندرتها إلى زيادة منفعتها وقدرتها على إشباع الحاجات بصورة أكبر[5].

4. منفعة الخدمات العامة: وتتضمن منافع الخدمات الاقتصادية التي تشبع حاجات أفراد المجتمع كخدمات التعليم والأمن والدفاع والصحة والترفيه وغيرها، وهي خدمات لازمة لكل من الفرد والمجتمع ونافعة لهما[6].

---

[1] Israel M. Kirzner; Market theory and the price system; Van Nostrand Company; 1963; P 143.

[2] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، تحليل سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ-1996م، ص 67.

[4] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 79.

[5] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[6] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 80.

5. منفعة الملكية: وهي المنفعة التي تتحقق نتيجة العمليات المتعلقة بنقل حيازة الشيء من شخص لآخر كأعمال الوسطاء الذين ينقلون السلع عن طريق التبادل من أشخاص لا يستفيدون منها أو ينتفعون منها انتفاعا محدودا إلى أشخاص يمكنهم الانتفاع بها بصورة أكبر، فهؤلاء الوسطاء يساعدون على عرض السلعة في شكل ووقت ومكان ملائم[1].

وترجع أهمية الإنتاج في الاقتصاد الوضعي إلى ما هو معلوم من أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا توجد عادة في حالة تجعلها صالحة لإشباع حاجات الأفراد مباشرة، بل لابد من تدخل الجهد الإنساني لتحويلها إلى ما يصلح لإشباع حاجاتهم.

يهدف الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، إذ أن الربح هو المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي، إلى درجة أن أصبح الفرد في ظل الاقتصاد الرأسمالي يتجه إلى الإنتاج مسترشدا باعتبارات أكبر ربح ممكن لا باعتبارات إشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع؛ بحيث تحركه الاعتبارات الاقتصادية البحتة وإن ترتب على ذلك إهدار للقيم الروحية أو الأخلاقية في المجتمع[2]، فاعتبار الربح هو الهدف النهائي للإنتاج يجعل من الربح الموجه الأساسي للمنتجين فيعطون بذلك أولوية للمنتجات التي تدر ربحا أكثر، وبذلك نجد أن أهداف الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المنتجين الشخصية، والتي تنحصر دائما في ترجمة الحاجات المقترنة بالقدرة الشرائية إلى سلع أو خدمات[3].

المطلب الثاني: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوضعي

تتمثل عناصر الإنتاج في الموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها أثناء العملية الإنتاجية لإنتاج مختلف السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع.

قسم رواد المدرسة التقليدية آدم سميث وجون ستيوارت مل[4] ودافيد ريكاردو[5] عناصر الإنتاج إلى ثلاث عناصر هي: الأرض، والعمل، ورأس المال، ثم أضاف ألفرد مارشال[1] وهو من

---

[1] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] عمر بن فيحان المرزوقي وآخرون، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1427هـ-2006م، ص ص 53-54.

[3] محمد البشير فرحان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[4] جون ستيوارت مل John Stuart Mill (1806م – 1873م): فيلسوف واقتصادي بريطاني، من أشهر مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي.

[5] دافيد ريكاردو David Ricardo (1773م – 1832م): اقتصادي بريطاني يشتهر بنظرية الميزة النسبية.

رواد المدرسة التقليدية الحديثة عنصر التنظيم وأكد على أهميته جوزيف شومبتير[2]، وبهذا أصبحت عناصر الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي أربع عناصر أساسية هي: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

ويعد العمل في الاقتصاد الاشتراكي العنصر الأساسي المشارك في العملية الإنتاجية، باعتباره محور النشاط الإنساني والموجه لعناصر الإنتاج الأخرى، ومن ثم فإن عناصر الإنتاج الأخرى تدخل ضمنا في مفهوم العمل باعتباره العنصر الأساسي المؤثر والموجه لعناصر الإنتاج، إلا أنه ومن خلال التطبيقات الاشتراكية فإن عناصر الإنتاج الأخرى موجودة بدليل حصولها على عوائد نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية، ومن هنا يمكن القول أن عناصر الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي تنقسم إلى قسمين أساسيين: العمل ووسائل الإنتاج، فأما العمل فيتسع تعريفه في ظل الاقتصاد الاشتراكي ليشمل كل القوى البشرية التي تشترك في العملية الإنتاجية ويعد عصب العملية الإنتاجية، أما وسائل الإنتاج فتشمل الأرض ورأس المال وهذه الوسائل خاضعة لملكية الدولة والإشراف عليها بصفة رئيسة، ورغم تأكيد الاقتصاد الاشتراكي على دور العمل وأنه المصدر الوحيد أو الأساسي للقيمة نجد أنه يعود ويعترف بتقسيم الاقتصاد الرأسمالي لعناصر الإنتاج في واقع الأمر[3].

وبالتالي فإن عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوضعي هي أربع عناصر أساسية: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وبيان كل عنصر منها كالآتي:

1. الأرض (الطبيعة):

تعد الطبيعة من أهم عناصر الإنتاج، ويقصد بالطبيعة كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها وهي تشمل الأرض وما تحتويه في باطنها من موارد وما يوجد عليها، و يحيط بها[4]، هذه الموارد هي من صنع الخالق سبحانه وتعالى ولا دخل للإنسان في وجودها.

---

[1] ألفرد مارشال Alfred Marshall (1842م – 1924م): اقتصادي بريطاني يشتهر بكتابه الاقتصاد السياسي.

[2] جوزيف شومبتر Joseph Schumpeter (1832م – 1950م): اقتصادي أمريكي من أصل نمساوي.

[3] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

[4] إسماعيل إبراهيم البدوي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، الكويت، ط1، 1423هـ-2002م، ص 95.

ويشمل هذا العنصر في المفهوم الاقتصادي كافة الموارد الطبيعية غير البشرية التي تساهم فعلا أو يمكن أن تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الأفراد[1]، فهو يمثل الموارد التي تقدمها الطبيعة للإنسان، وتشمل: السهول، والغابات، والأودية، والبحار، والأنهار، المعادن...

2. العمل:

يعد العمل من أهم عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، ويعرف بأنه المجهود الذهني أو الجسماني الذي يقوم به الفرد من أجل إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وبهذا يخرج من تعريف العمل كل مجهود لا يقصد به أساسا إنتاج السلع والخدمات[2].

ويعرف العمل أيضا بأنه المجهود الواعي الذي تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية[3] بهدف إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات أفراد المجتمع، وقد يتخذ هذا الجهد صورة مجهود مادي جسماني أو قد يكون نشاط ذهني.

وللعامل دور أساسي في إيجاد المنافع أو زيادتها مستخدما في ذلك جهده البدني والذهني، ولهذا يعتبر العمل عنصرا أساسيا في عمليات الإنتاج فهو القوة الفاعلة والمؤثرة في العملية الإنتاجية، وهذا ما عبر عنه كارل ماركس بقوله أن العمل عبارة عن عملية تجري بين الإنسان والطبيعة يقوم فيها الإنسان عن طريق نشاطه ببدء ردود الفعل المادية بينه وبين الطبيعة وتنظيمها والسيطرة عليها فهو يواجه الطبيعة كأنه إحدى قواها ويحرك ذراعيه وساقيه ورأسه ويديه لكي يختص نفسه بمنتجاتها في شكل يلاءم حاجاته[4].

ويقر آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الأمم حقيقة أساسية مفادها أن الإنسان وجهوده هي العماد الأول للنشاط الاقتصادي ومصدر ما يحصل عليه من مختلف الأموال[5]، فهو يؤكد أن العمل هو العنصر الفعال في الإنتاج والمحرك الإيجابي لعناصر الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى أنه يقر

---

[1] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 346.

[2] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الإسكندرية، د ط، 1993م، ج 2، ص 281.

[4] كارل ماركس، مرجع سبق ذكره، ج1، ص 134.

[5] زكريا أحمد نصر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ضرورة التخصص وتقسيم العمل؛ حيث تتخصص كل فئة من فئات القوة العاملة في المجتمع بالقيام بنشاط محدد أو حتى بمهام محددة داخل النشاط الواحد، ويؤكد آدم سميث على الأهمية البالغة لتقسيم العمل الذي يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعمال وزيادة إنتاجيتهم لدرجة أنه خصص له الأبواب الثلاثة من الكتاب الأول من مؤلفه ثروة الأمم، وضرب مثالا على مدى فعالية تقسيم العمل حيث لاحظ كيف أدى تقسيم العمل في صناعة الدبابيس إلى عمليات جزئية إلى زيادة إنتاجية العمل بعدة مئات مضاعفة[1].

وإذا كان العمل من عوامل الإنتاج المهمة فإن هناك عددا من العوامل التي تؤثر على كفاءة العمل ومن بين هذه العوامل: درجة تثقيف العامل، وطبيعة العلاقة بين العمال وأرباب العمل حول مستوى الأجر، وظروف العمل، أو الخدمات الاجتماعية للعمل[2]...

3. رأس المال:

يعرف رأس المال بأنه مجموع الهياكل الأساسية والهياكل الإنتاجية في المجتمع، ويقصد بالهياكل الأساسية ما يسمى بالبنية الأساسية التي تشمل شبكة الطرق والمواصلات والموانئ البحرية والجوية وشبكة الري والصرف...، ويسمى هذا النوع برأس المال الاجتماعي، وأما الهياكل الإنتاجية فيقصد بها رأس المال بالمعنى الإنتاجي الضيق، أي الآلات والمعدات ومباني المصانع والسلع نصف مصنعة والمواد الخام، كما تشمل بالنسبة للنشاط الزراعي بجانب الآلات والمعدات الزراعية ومباني المزارع الحيوانات العاملة[3].

وقد ظهر رأس المال كعنصر إنتاجي في شكل أدوات بدائية بسيطة ومع تطور الحياة الإنسانية، وباستمرار تطورها زادت أهمية رأس المال إلى أن اتضحت معالمه بقيام الثورة الصناعية وما تبعها من تقدم اقتصادي كبير، ومن ثم تمثلت مكوناته الأساسية من الآلات والمعدات ومباني المصانع والسلع نصف المصنوعة والمواد الخام لدى المشروعات الإنتاجية ونحو ذلك[4].

وينقسم رأس المال تبعا لطبيعة استخدامه إلى: رأس مال ثابت يمكن استخدامه في الإنتاج مرات عديدة فلا تنتهي منفعته الاقتصادية باستخدامه مرة واحدة ومثاله الآلات والمباني والمصانع،

---

[1] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[2] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[4] المرجع نفسه، ص 82.

ورأس مال متداول لا يستخدم سوى مرة واحدة فقط أو مرات محدودة في الإنتاج وتنتهي منفعته الاقتصادية بذلك ومثاله المواد الخام والبذور[1].

4. التنظيم:

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن التنظيم من أهم عناصر الإنتاج، إذ بدونه لا يتصور قيام العملية الإنتاجية، ويكتسي التنظيم هذه المكانة لأنه هو العنصر الأساسي الذي تعود إليه إدارة جميع عناصر الإنتاج الأخرى، وهو الدعامة التي يستند إليها جميع البناء الاقتصادي سواء من ناحية الإنتاج أو من ناحية التوزيع، فالمنظم هو الذي يبحث عن المدخر ليستفيد من أمواله، وهو الذي يستخدم العامل ليستفيد من عمله، والعالم ليستفيد من علمه، والطبيعة ليستفيد من قواها، فيجمع بذلك عناصر الإنتاج لقاء أثمانها ويتوصل نتيجة لذلك إلى إنتاج السلع التي يرى أن المستهلكين بحاجة إليها[2].

ويعرف التنظيم بأنه ذلك الجزء من الموارد البشرية المسئول عن جمع عناصر الإنتاج الأخرى، والسمة الأساسية التي يتسم بها المنظم عن غيره من عناصر الإنتاج أنه يتحمل وهو بصدد قيامه بالنشاط الإنتاجي المخاطر الناجمة عن القيام بهذا النشاط متمثلة في عائد هذا النشاط ربحا كان أم خسارة، وتقوم هذه المخاطرة بسبب ما يتصف به هذا العنصر من خصائص التجديد والابتكار، ولذلك يتصف أفراد هذا العنصر بالقدرة على تحمل المخاطرة والتجديد والابتكار[3].

ويتولى التنظيم في المشروعات الإنتاجية إما فرد واحد، أو مجموعة من الأفراد تتولى إدارة عناصر الإنتاج الأخرى والتأليف بينها في عمليات الإنتاج المختلفة، وذلك من خلال تحديد الكمية المستخدمة من كل منها، وطريقة استخدامها، وتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها من عملية التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، كما أن التنظيم يتحمل كل ما قد يترتب على عملية الإنتاج من مخاطر لذا فإنه يحصل في مقابل ذلك على الربح الذي يتحقق من الإنتاج[4].

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 131.

[2] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[3] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

[4] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص ص 138-139.

المطلب الثالث: دور الحاجات والأولويات في توجيه الإنتاج في الاقتصاد الوضعي

تعتبر في الاقتصاد الرأسمالي الحاجة المصحوبة بالقدرة الشرائية هي الموجه الأساسي للإنتاج؛ حيث يتجه هذا الأخير لإشباع الحاجات المقترنة الرغبة في إشباعها بتوفر هذه القدرة، ذلك أنه في ظل سيادة حرية السوق في الاقتصاد الرأسمالي فإن الأفراد هم الذين يقومون بالإنتاج ويهدفون من ورائه إلى الحصول على أكبر ربح ممكن من خلال توجيه الإنتاج إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة على دفع الثمن والتي تحقق أكبر ربح ممكن، أي أن الإنتاج يتجه إلى إشباع الطلب الذي لا يخرج عن كونه صياغة اقتصادية للحاجات التي تقترن بالقدرة والرغبة في دفع الثمن[1].

وتتحدد الحاجات ذات الأولوية والتي تسخر لإنتاجها كل عناصر الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي على أساس قوى السوق وجهاز الثمن وما يعكسانه من معدل الربح ونسبة الفائدة التي تعود إلى أصحاب المشاريع والوحدات الاقتصادية، فعلى أساس الربح تتحدد الحاجات؛ حيث أن السلع والخدمات التي تعظم فيها الأرباح تعد تلقائيا ذات أولوية وتوجه عناصر الإنتاج لإنتاجها قبل غيرها من الحاجات المجتمعية التي تنخفض معدلات الربح فيها، أو تنعدم الفوائد بها لارتفاع تكاليفها وضرورة توفرها بأسعار مقبولة لأهميتها الاجتماعية فيحجم القطاع الخاص عن ارتياد مجالاتها[2].

كما أن الطلبات التي لا تدعم بقوة شرائية في الاقتصاد الرأسمالي فإن نصيبها الإهمال مهما كانت ضرورية وملحة ولا نصيب لها في توجيه الإنتاج[3]؛ فالإنتاج وإن كان في النهاية يؤدي إلى إشباع الحاجات إلا أنه لا يعنى إلا بالحاجات التي يمكن ترجمتها إلى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة[4]، فالطلب في الاقتصاد الرأسمالي هو تعبير نقدي أكثر من كونه تعبيرا بشريا عن حاجة من الحاجات، لأنه لا يشمل إلا قسما خاصا من الطلب وهو ذلك الطلب الذي يتمتع بالقوة الشرائية ويمتلك رصيدا نقديا قادرا على إشباعه، وأما تلك الطيبات المجردة عن تلك

---

[1] أشرف حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[2] صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[3] مستعين علي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص ص 321-322.

القوة التي لا تستطيع أن تغزو السوق الرأسمالية ولا تؤدي إلى رفع ثمن السلعة لعدم امتلاكها الثمن فنصيبها الإهمال مهما كانت ملِّحة وضرورية ومهما عمَّت واستوعبت[1].

وترتب على فقدان المعايير الموضوعية في تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات في ظل الاقتصاد الرأسمالي استنزاف موارد عظيمة وطاقات بشرية لإنتاج سلع وخدمات تشبع رغبات طالبيها وتضر بهم وبمجتمعهم في الحاضر والمستقبل، وذلك كاعتبار الخمر حاجة والدخان حاجة تنفق عليها بلايين الدولارات لإنشاء مصانعها وترويجها في الداخل والخارج مما يضر صحيا وفكريا بمتعاطيها إلى جانب ما أنفق من موارد المجتمع على إنتاجها، وكان يمكن أن تخصص تلك الموارد لإنتاج سلع غذائية وإقامة البنية الأساسية للمجتمعات والخدمات الصحية والتعليمية، كما تخصص موارد ضخمة لإنتاج كماليات وسلع ترفيه لإشباع أذواق فئات خاصة في المجتمع لارتفاع ربحيتها مع عدم الأخذ في الاعتبار الحاجات الضرورية للمجتمع؛ حيث أن توجيه الموارد لإنتاج السلع والخدمات الترفيهية يؤدي إلى نقص الموارد اللازمة لإنتاج السلع الضرورية التي تكون قد استنزفت في إنتاج السلع الكمالية التي وجد منتجوها طلبا فعالا عليها، ويؤدي ذلك إلى اتساع الهوة الطبقية في المجتمع[2]، وبالتالي فإنه لا يمكن الاعتماد على جهاز الثمن في الاقتصاد الرأسمالي في تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات وتوجيه الموارد المتاحة وتوزيعها على الاستعمالات المتعددة لإنتاج هذه الحاجات.

إن التوفيق بين الإنتاج والحاجات ذات الأولوية في ظل النظام الرأسمالي أمر غير قائم ولا يمكن أن يقوم، ولئن كان هناك توازن بينهما فهو توازن بين كميات الإنتاج وبين كميات الطلب لا بين الإنتاج والحاجات ذات الأولوية في المجتمع؛ وهذا يعني أن الإنتاج لا يسد حاجات المجتمع بل يشبع فقط حاجات أصحاب الطلب في السوق أي حاجات الأشخاص الذين يملكون قوة شرائية يتقدمون بها إلى السوق ليدفعوها ثمنا لحاجاتهم، سواء أكان هؤلاء ممن يساهمون في عمليات الإنتاج أم من العاطلين الذين يحصلون على دخل دون أن يعملوا، أما الأشخاص الذين لا يملكون نقودا لسبب من الأسباب كالبطالة والعجز والمرض والشيخوخة فإن حاجاتهم لا تدخل في حساب طلب السوق وبالتالي لا يعيرها المنتجون اهتماما ولا يستحوزون على جزء من الإنتاج في المجتمع. وبهذا فإن الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي لا يؤمن سوى الحاجات الثانوية لبعض الأفراد فيه

---

[1] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 690-691.

[2] أحمد عثمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وهم الذين لديهم قوة شرائية وتدخل حاجاتهم في حساب الطلب، ويهمل الحاجات الأساسية للآخرين لأنهم يفتقرون إلى مثل هذه القوة، والحالة المتقدمة هي نتيجة حتمية لنظام الحرية القائم حيث لا يحفل المنتجون إلا بالسعي وراء تحقيق مصالحهم الشخصية فيستخدم كل واحد منهم ما لديه من وسائل الإنتاج في إنتاج السلع التي تدر عليه أكبر قدر ممكن من الربح لا في صنع السلع التي تشبع أكبر مقدار من حاجات المجتمع الأساسية[1].

إن تدارك هذا الوضع يكمن في تنظيم الإنتاج بشكل يجعله متوافقا مع الحاجات ذات الأولوية في المجتمع لا مع مؤشرات الطلب في الأسواق ولبلوغ هذه الغاية فإنه يعول على الدولة؛ ذلك أنه "ينبغي التسليم بأن السوق لا يكون باستطاعتها في بعض الأحيان أن توفر بصورة فعالة سلعا أو خدمات معينة وفي حالات كهذه قد يكون من المستصوب أن تصبح الحكومة أو السلطات المحلية مسئولة عنها"[2].

أما الاقتصاد الاشتراكي فيعتمد على جهاز التخطيط المركزي في تنظيم الإنتاج والتوزيع، ويقوم على فلسفة جماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، ويترتب على ذلك الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتي تعمل على توجيه عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة، وتقرر مقدار الموارد الموجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية ومقدار الموارد الموجهة لإنتاج الآلات وغيرها من السلع الإنتاجية[3].

يقوم جهاز التخطيط المركزي بإعداد الخطة الاقتصادية الشاملة بالنيابة عن المجتمع حسب سلم معين للأولويات، كما يقوم بتحديد الوسائل الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع[4]؛ مما يؤدي إلى انعكاس رغبات المخططين القائمين على هذا الجهاز في شكل سلع وخدمات أكثر مما تنعكس رغبات وتفضيلات المستهلكين، الأمر الذي ينتج عنه أن توجه الموارد حيثما يرى الجهاز ضرورة الإنتاج وليس حسبما يرى المستهلكون ولهذا السبب تكون هناك

---

[1] عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 292-293.

[2] جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1998م، ص 243.

[3] عادل أحمد حشيش وسوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 364-365.

[4] رضا صاحب أبو أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

فترات تشح فيها السلع الاستهلاكية بينما تتكدس الأسلحة وتزداد تطورا تلبية لحاجة النظام إليها[1].

وبالتالي فإن إنتاج السلع في الاقتصاد الاشتراكي يتم وفقا لتقدير جهاز التخطيط المركزي لأهمية السلع وتصنيفها إلى ضرورية وأخرى كمالية تبعا لذلك والاهتمام بتوفير الكماليات بأسعار عالية لتعويض جهاز الإنتاج عن خفض أسعار الضروريات[2]، لأن الهدف من الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي هو إشباع الحاجات الاجتماعية، بمعنى أن الإنتاج يوجه لإشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع من إشباعها لغالبية أفراده في فترة زمنية معينة، فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يحدد بمستوى تطور القوى الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي مدى قدرتها على إشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة، فالأصل في الإنتاج الاشتراكي أنه إنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية، فإذا كان الإنتاج الاشتراكي يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية فإن تحديد هذه الحاجات الواجب إشباعها في فترة زمنية يعتبر من أهم مشكلات التخطيط إذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل، في الوقت الذي تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة إشباعها كلها في نفس الوقت[3].

ويعيب هذا التقدير الذي يقوم به جهاز الدولة لأهمية الحاجات في المجتمع إمكانية التعبير الدقيق عن أهميتها؛ حيث لا يختلف الأمر كثيرا عندما تتولى إدارة مركزية تحديد حاجات المجتمع نوعا وكما ثم توجيه الإنتاج لإشباع هذه الحاجات طالما بقيت الأهداف مادية بحتة لا موضع بينها للقيم الدينية التي تستطيع وحدها أن تحد من الغرائز البهيمية سواء على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع في مجموعه[4].

---

[1] محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة عرض وتحليل ونقد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1407هـ-1987م، ص 84.

[2] محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، 1415هـ، ص 21.

[3] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ج 2، ص 321.

[4] عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت ن، ص ص 22-23.

خلاصة الفصل الأول

عالج هذا الفصل وفي ثلاث مباحث أساسية دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي، وتم التوصل من خلاله إلى أن الحاجات في الاقتصاد الوضعي تتمثل في كل الرغبات التي يسعى الفرد لإشباعها، هذا المفهوم الذي يفسر به الاقتصاد الوضعي الحاجات يؤدي إلى جملة من النتائج السلبية الناتجة عن تحرر الحاجات من أي ضابط قيمي أو أخلاقي.

إن مضمون الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي لا يعني شيئا إلا إذا رافقته القدرة الشرائية، هذه الأخيرة هي التي تقوم بتحديد الأولويات في المجتمع والتي توجه كل الموارد لإنتاجها وتوفيرها، وبهذا تكون القدرة الشرائية المحرك الأساسي لقرارات الإنتاج كما وكيفا بما يؤدي إلى إنتاج المنتجات الاقتصادية التي تشبع حاجات المستهلكين القادرين على دفع ثمنها وإن كانت حاجات ترفية.

وبالرغم من أن الاقتصاد الاشتراكي تجاوزه الزمن إلا أنه وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة فقد تم التطرق إليه في هذا الفصل، وتم التوصل إلى أن هذا الاقتصاد يعتمد على جهاز التخطيط المركزي في تحديد الأولويات التي يتقرر إنتاجها في المجتمع، كما يقوم عن طريق هذا الجهاز بتوزيع الموارد الاقتصادية على فروع الإنتاج المختلفة من أجل توفير هذه الحاجات والأولويات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني: الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

إن موضوع الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي من أهم المواضيع التي تكتسي معالجتها أهمية بالغة؛ حيث تبرز الحاجة إلى تحديد مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي، هذا المفهوم الذي ينبثق عن تصور شامل لها والذي يتميز عنه في الاقتصاد الوضعي، بالإضافة إلى ضرورة إبراز ما يزخر به الفكر الإسلامي في معالجته للحاجات وتصنيفه للأولويات وفقا لأهميتها في تحقيق المصالح الفردية والجماعية، الروحية والمادية على حد سواء.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي وخصائصها ومختلف تقسيماتها، ثم التطرق للأسس النظرية لتصنيف الأولويات، ليخلص بعد ذلك إلى الأولويات في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتصنيف الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثالث: الأولويات في الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

يكتسي تحديد مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبرى باعتباره الركيزة الأساسية للانطلاق في تحليلها، وسيتم التعرف على نظرة الاقتصاد الإسلامي لها من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

تعرف الحاجة في الاقتصاد الإسلامي بأنها: "كل رغبة مشروعة تتطلب الإشباع"[1]، فالتعريف يبين أن الحاجة التي يجب إشباعها في الاقتصاد الإسلامي هي الحاجة التي تنبع عن رغبة مشروعة، واعتبار الرغبة حاجة لا يكون على أساس ما تنطوي عليه هذه الرغبة من لذة، وإنما باعتبار الرغبة "نابعة من حاجة كل من الجسم والروح في الإنسان"[2].

والله عز وجل خلق الموارد في الكون لكي يستوفي الإنسان منها حاجاته، والحاجة شيء كامن في ذات الإنسان وسيلة الوفاء به هي الرغبة، وهذه الأخيرة يمكن أن تتولد في النفس البشرية دون أن تكون منبثقة عن حاجة حقيقية للإنسان لأن النفس قادرة على توليد رغبات لا تنبثق عن حاجات حقيقية، أو تكوين رغبات تتجاوز قدر الحاجة الحقيقية[3]، ولهذا فإن الإسلام يربط بين الرغبة والحاجة فلا يسمح بتجاوز الرغبة ولا يسمح بانفلاتها ولا يعترف بالرغبة التي لا تمثل أو لا تنبثق عن حاجة حقيقية للإنسان[4].

لا يعتبر الاقتصاد الإسلامي الحاجة مجرد إحساس ذاتي بالتمتع باللذة والألم والحرمان كما هو الأمر في الاقتصاد الوضعي، وإنما هي إحساس بالحصول على شيء يحتاج إليه الإنسان في بقائه وفي قيامه بوظيفته، فقد عني الإسلام بالرغبة ولم يهملها لأنها دافع ومحرك للإنسان لسد حاجاته، فحاجة الإنسان مثلا للطعام تتمثل في إحساسه بما يتحقق له البقاء، لذلك أوجد الله لديه

---

[1] محمد البشير فرحان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ط6، 1429هـ -2008م، ص 54.

[3] حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[4] المرجع نفسه، ص 100.

لذة الشبع وألم الجوع[1]، فالحاجة في الاقتصاد الإسلامي "ليست مجرد تحقيق لذة أو دفع ألم وإنما وظيفتها المحافظة على قوى الإنسان وعناصره الأساسية والعمل على تنميتها وترقيتها، ولا يتعارض ذلك مع الإحساس بدفع ألم أو إيجاد لذة فالإحساس باللذة أو بدفع الألم ما هو إلا دافع لإشباع الحاجة وليس هو الحاجة نفسها"[2].

والإسلام لا يحارب رغبة الإنسان وإنما ينظم علاقة خاصة بين الرغبة المجردة والحاجة ذات الوظيفة الدافعة التي تستمد مشروعيتها من مبدأ جلب المصلحة ودفع المفسدة، فالرغبة لا ترتقي إلى درجة الحاجة المعتبرة إلا بعد إيفائها بمتطلبات المجتمع وتحقيقها لمصلحة معتبرة شرعا، وبهذا يتميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي في تحديده لمفهوم الحاجة وطبيعتها من خلال اعتماده على الجانب الموضوعي في قياسه للرغبة دون إهمال الجانب الذاتي فيها بطريقة من التوازن والتوفيق العملي بحيث لا تكون الحاجة التي يعترف بها الإسلام موضع تناقض بين رفاهية الفرد والمجتمع[3].

ويتفق الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الوضعي على أن الحاجة تصدر عن الرغبة، ويختلفان بعد ذلك في طبيعة الرغبة؛ فالاقتصاد الوضعي يعترف بإشباع الحاجة لمجرد الطلب عليها ولا يهمه نوع الرغبة التي دفعت لإشباعها، بينما الاقتصاد الإسلامي يلزم النظر إلى نوع هذه الحاجة أهي نافعة أم ضارة؟ كما يهتم بنوعية الرغبات الباعثة على الإشباع أهي حقيقية أو وهمية، ويستند في ذلك كله إلى أحكام الإسلام[4]، هذا الأخير يفرض وجود قيود على هذه الرغبات بأن تكون في الطيبات لا الخبائث لقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾[5].

---

[1] أحمد سليمان محمود خصاونة، الفكر الاقتصادي عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1418هـ-1997م، ص 180.

[2] محمد فرحي، محاولة لتحديد إطار الدراسة في الاقتصاد القيمي دراسة في المنهج، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1993-1994م، ص 161.

[3] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 117-118.

[4] عبد الحفيظ بن ساسي، ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1428-1429هـ، 2007-2008م، ص 141.

[5] سورة الأعراف، آية 157.

وتعرف الحاجة في الاقتصاد الإسلامي أيضا بأنها عبارة عن مطلب إنساني اتجاه الموارد المتاحة يؤدي تحقيقه إلى إنماء الطاقات اللازمة لعمارة الأرض[1]، فهذا التعريف يربط بين اعتراف الإسلام بالحاجة وبين إنماء طاقات المجتمع بالشكل الذي يمكن من خلاله القيام بعمارة الأرض بأفضل أسلوب ممكن؛ وذلك راجع لكون أن أي مطلب لا يتولد عنه إنماء طاقات المجتمع لا يصدق عليه وصف الحاجة ولا يخرج عن كونه مجرد رغبة[2].

وتعرف أيضا الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بأنها "مجموعة احتياجات ومتطلبات استمرار وتطور كافة جوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية المادية والمعنوية، فهي الاحتياجات المتعلقة بنمو شخصية الإنسان وارتقائه نحو إنسانيته ارتقاء جسميا بيولوجيا وعقليا وروحيا وتناسليا وأسريا وجماعيا"[3]، فالتعريف يشير إلى كون الحاجة في الاقتصاد الإسلامي تشمل كل ما تتوقف عليه وظيفة الإنسان يستوي في ذلك أن تكون حاجة مادية أو حاجة روحية، كما يستوي أن تكون حاجة فردية أو حاجة جماعية، وهذا ما يعبر عنه بأن كل حاجة من هذه الحاجات وإن اتخذت طابعا خاصا إلا أنها تحمل بذور الطوابع الأخرى، فكما أن فطرة الإنسان مركبة من عدة عناصر فإن حاجته هي الأخرى مركبة من عدة عناصر[4].

يتضح من خلال التعاريف السابقة للحاجة في الاقتصاد الإسلامي أنها لا تستمد مفهومها من رغبات الإنسان كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، وإنما يتحدد مفهومها على أساس مشروعية هذه الحاجة، وبشكل يتجسد من خلاله مراعاة التوازن بين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية، وبين الحاجات الدنيوية والحاجات الأخروية، وبين الحاجات الروحية والحاجات المادية؛ وهذا راجع لكون الإنسان توازن دقيق بين مادة وروح بينهما عقل يحول دون أن تطغى إحداهما على الأخرى لأنه لو طغت إحداهما على الأخرى لخرج الإنسان عن إطاره الإنساني، فكما أن للجسد حاجات فإن لكل من العقل والروح حاجات بنفس المعنى، ويفقد الإنسان إنسانيته ما لم يتحقق له الوفاء بغذاء العقل وغذاء الروح، ولن يتوازن سلوكه إلا بالوفاء

---

[1] عبد الله بن محمد معصر، السلوك الاستهلاكي في الإسلام، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 1431هـ-2010م، ص 136.

[2] عبد الله عبد العزيز عابد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

[4] شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، د م ن، د ط، 1414هـ-1993م، ص 22.

بحاجات الجسد والعقل والروح معا، لأنه لا يكون إنسانا بجسده فقط أو بعقله فقط أو بروحه فقط[1].

تتميز نظرة الاقتصاد الإسلامي للحاجات عنها في الاقتصاد الوضعي، ذلك أن هذا الأخير يعكس نموذج الإنسان الاقتصادي الذي لا هم له سوى إشباع حاجاته ورغباته المادية، فهذه النظرة تُناقض واقع الحاجات، فبالإضافة إلى الحاجات المادية هناك حاجات روحية، وهذا ما أشار إليه ألكسي كارليل[2] في كتابه الإنسان ذلك المجهول في قوله: "ولسوف يدرك الاقتصاديون أن الناس يفكرون ويشعرون ويتألمون ومن ثم يجب أن تقدم لهم أشياء أخرى غير العمل والطعام والفراغ..، وأن لهم احتياجات روحية"[3]، وهذا ما حذا أيضا بإريك فروم[4] إلى القول: "إن الأبحاث الأساسية حول طبيعة الاحتياجات الإنسانية لم تكد تبدأ بعد، فنحن بحاجة إلى تحديد أي هذه الاحتياجات منشؤها تركيبنا العضوي، وأيها نتيجة للتقدم الثقافي، وأيها تعبير عن النضج الفردي، وأيها غير طبيعي ومفروض على الفرد بفعل الصناعة، وأيها يحرك النشاط وأيها يثبطه، وعند ذلك سيتبين للناس أن أغلبية سلع الاستهلاك الحالية لا تتسبب إلا في تثبيط النشاط الإنساني، وسيتبين أن الشغف بكل ما هو جديد وكل ما هو سريع وهو شغف يسعون لإشباعه بمزيد من الاستهلاك ليس إلا انعكاسا لما يعانون من قلق ورغبة في الهروب من الذات"[5]، فتفسير الاقتصاد الوضعي للحاجات والرغبات يؤدي إلى جملة من النتائج السلبية كإبراز التناقض بين رفاهية الفرد والمجتمع الناتج عن تحرر الحاجات من أي ضابط اجتماعي أو أخلاقي.

يعبر مفهوم الحاجة في الاقتصاد الإسلامي عن علاقة إيجابية بين الفرد والمجتمع بأسلوب يحقق التوازن بين متطلبات كل من الجسد والروح على حد سواء[6]، بحيث يتم الوفاء بهذه الحاجات في إطار المصلحة المعتبرة، والمصلحة المعتبرة في الاقتصاد الإسلامي هي "التي قصدها

---

[1] حسين غانم، المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادي والحضاري رؤية إسلامية، دار الوفاء، المنصورة، ط 1، 1410هـ-1990م، ص ص 113-114.

[2] ألكسي كارليل Alexis Carrel (1873م – 1944م): طبيب وجراح فرنسي.

[3] محمود محمد أحمد أبو عابد، أثر الدافعية على إنتاجية العمل في ضوء التصور الإسلامي من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإداري الحديث، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية، 1403هـ-1983م، ص ص 28-29.

[4] إريك فروم Erich Fromm (1900م – 1980م): عالم نفس وفيلسوف أمريكي من أصول ألمانية.

[5] عبد الله بن محمد معصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

[6] أحمد سليمان محمود خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم ونفوسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينها"[1]، فكل ما يتضمن حفظ هذه الكليات الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوتها فهو مفسدة.

يمكن القول من خلال التحليل السابق لمفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بأنها تتمثل في متطلبات الإنسان التي تحفظه بكامل قواه وتمكنه من القيام بوظيفته المتمثلة في عبادة الله عز وجل وتحقيق عمارة الأرض، وهي نابعة من فطرة الإنسان المتمثلة في الروح والجسد، ولهذا كانت الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تجمع بين الحاجات المادية والحاجات الروحية فضلا عن كونها تجمع بين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الدنيوية والحاجات الأخروية، وهذه الحاجات يشترط أن تكون في الطيبات التي أحلها الله عز وجل لعباده.

المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

تتميز الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الخصائص، أهمها الخصائص الآتية:

1. حاجات محدودة:

الحاجات في الاقتصاد الإسلامي محدودة وواحدة منذ وجود الإنسان ولكن وسائل إشباعها تنوعت وتطورت وتضاعفت[2]، فالحاجة إلى الطعام مثلا محدودة، وهذا ما يشير إليه آدم سميث في قوله بأن هناك حدودا لما يمكن أن تستوعبه المعدة الإنسانية قاصدا أن هناك حدودا لما يمكن أن يطلبه الإنسان من الغذاء، إلا أنه حتى فيما يتعلق بسلعة ضرورية كالغذاء نجد أن الإنسان لا يكف عن التفنن في تحسين نوع غذائه وتطوير الخدمات المتصلة به[3].

أما وصف الحاجات في الاقتصاد الوضعي بأنها لانهائية وغير محدودة فذلك راجع لعدم ارتباطها بحاجات الإنسان الحقيقية، وإنما ارتباطها برغباته التي يعترف الإسلام بأنها غير محدودة ولانهائية، يقول عز وجل: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾[4]، وهذا ما يعبر

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[3] جلال أحمد أمين، خرافات الحاجات الإنسانية غير المحدودة، مجلة العربي، مجلد 1، عدد 280، 1982م، ص 21.

[4] سورة آل عمران، آية 14.

عنه أبو الحسن الماوردي[1] بقوله: "إن شهواتها -أي النفس- غير متناهية فإذا أعطاها المراد من شهوات وقتها تعدتها إلى شهوات قد استحدثتها فيصير الإنسان أسير شهوات لا تنقضي وعبد هوى لا ينتهي"[2].

وقد بين علماء الإسلام حاجات الإنسان الحقيقية، وقاموا بحصرها وتصنيفها موضحين كيف تتوالد وتتكاثر رغم أن أصولها محدودة ومقدار الحاجات منها محدود، وأن أهم أصول الحاجات يمكن إرجاعها إلى عدة أنواع أهمها: الحاجة إلى الطعام، واللباس، والسكن، والنقل، والنكاح، والعلم، والتعبد، والأمن، والحاجة إلى التزين خاصة للمرأة[3].

2. الحاجات الحقيقية متجانسة:

تتميز الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بأنها متجانسة ومتماثلة في كل المجتمعات بينما وسائل إشباعها متغيرة ومتنوعة وتختلف من مجتمع إلى آخر وتتفاوت تبعا لظروف المكان والزمان والحال، فمثلا حاجة الإنسان إلى الغذاء واحدة مهما اختلفت المجتمعات بينما الرغبات المتعلقة بإشباع هذه الحاجة متجددة ومتنوعة تنوع الوسائل والبدائل العديدة التي تشبع هذه الحاجة والتي ترتبط بنمط الاستهلاك الذي يختلف من مجتمع لآخر[4].

3. ارتباط الحاجات بالمصلحة:

تتميز الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بارتباطها بالمصلحة، والمراد بالمصلحة "المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم ونفوسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم طبق ترتيب

---

[1] أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (364هـ-350هـ): له العديد من المؤلفات أهمها: أدب الدنيا والدين، الأحكام السلطانية ونصيحة الملوك.

[2] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص231.

[3] حسين حسين، دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1417هـ-1996م، ص 11.

[4] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 198-199.

معين فيما بينها"[1]، كما تعرف أيضا بأنها: "ما يتحقق بمقاصد الشارع من جلب المنافع للخلق ودفع المضار عنهم في العاجل والآجل"[2].

وتتجسد نظرة الاقتصاد الإسلامي للحاجات على أساس ما تحققه من مصلحة متمثلة في جلب النفع ودفع الضرر، وبحيث تشمل المصالح الأخروية والمصالح الدنيوية معا، وتحقق المنفعة الشاملة "للمادة والروح، وللجسد والنفس والعقل، وللدنيا والآخرة"[3]، على العكس من المنفعة في الاقتصاد الوضعي التي تتجسد في مفهوم ذو مرجعية وضعية يحدد فيه الفرد ما هو نافع وما هو ضار ويعبر عن مصلحة الفرد كما يراها هو نفسه[4].

4. امتداد زمن إشباع الحاجات:

تتميز الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بامتداد زمن إشباع الحاجات وعدم انحصاره في الدنيا فقط، فهو مرتبط أيضا بالآخرة، والحاجات في الاقتصاد الإسلامي تهدف إلى تحقيق منافع الجسد والروح معا، وهذه المنافع ممتدة من الدنيا إلى الآخرة، على العكس منها في الاقتصاد الوضعي الذي يعتبر المنافع فردية غير مرتبطة بالقيم والأخلاق، مادية وليست روحية، دنيوية وليست لها علاقة بالآخرة، وأنها صفة ذاتية تنبعث من الشيء عند وجود الرغبة ثم تزول بزوال الرغبة فهي تتبع الرغبة وجودا وعدما[5].

ويتجه الإنسان المسلم دائما إلى إشباع الحاجات التي تحقق له منفعة دنيوية وأخروية، فلا يأكل ما حرم عليه ولا يسرف فيما أحل له...، ويدفعه إلى ذلك الرغبة في حصول الأجر يوم

---

[1] محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] عبد السلام عيادة علي الكربولي، فقه الأولويات في ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية، دار طيبة، دمشق، سوريا، ط 1، 1429هـ-2008م، ص 27.

[3] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[4] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2011م، ص ص 439-440.

[5] علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

القيامة بصبره عما حرم عليه وعدم إسرافه فيما أحل له، ويترتب على هذه الخاصية أن الحاجة التي يعتد بها في الإسلام هي التي تحقق المتطلبات المادية والروحية معا[1].

5. تكامل الطبيعة الموضوعية والشخصية للحاجات:

يسلك الإسلام مسلكا متميزا في تحديد الحاجات؛ حيث يقر بوجود طبيعتين متلازمتين للحاجات: الطبيعة الموضوعية والطبيعة الشخصية، هاتين الطبيعتين مكملتين لبعضهما البعض.

والمقصود بالطبيعة الموضوعية حاجات الإنسان اللازمة لحياته وإنماء طاقاته والتي لا يمكن التغاضي عنها حتى يكون الإنسان عنصرا منتجا فعالا في مجتمعه، وهذا يؤدي إلى قصر مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي على الحاجات الحقيقية وليس الرغبات الترفية ويجعل الحاجات الحقيقية محل اعتبار السياسة الاقتصادية في المجتمع المسلم، أما الطبيعة الشخصية فهي التي تعبر عن رغبات الأفراد واختلاف أذواقهم وهذا بالطبع ناتج عن اختلاف العوامل الثقافية والتربوية والتعليمية والبيئية المختلفة، وتلك العوامل تكاد تتقارب وتتجانس داخل المجتمع المسلم وبالتالي تأتي الطبيعة الشخصية للحاجات في حدود الطبيعة الموضوعية لها[2]، "فالطبيعة الموضوعية تفسر نشأة الحاجات بينما تتولى الطبيعة الشخصية مهمة إدراكها والتعبير عنها"[3].

المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

تقسم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تقسيما يختلف عن تقسيمها في الاقتصاد الوضعي، هذا التقسيم يعكس المفهوم المتكامل للحاجات في الاقتصاد الإسلامي، وهو كالآتي:

1. حاجات طيبة وحاجات خبيثة:

تنقسم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي باعتبار موافقتها لأحكام الإسلام إلى حاجات طيبة وحاجات خبيثة؛ والحاجات الطيبة هي تلك المتطلبات الإنسانية التي تشبع عن طريق وسائل مشروعة، وتشمل كل السلع والخدمات التي أباح الإسلام الانتفاع بها من ضروريات وحاجيات وتحسينيات، أما الحاجات الخبيثة فهي الرغبات الإنسانية التي تشبع عن طريق السلع والخدمات التي حرم الله الانتفاع بها، وأصل هذا التفريق بين الحاجات الطيبة والحاجات الخبيثة ما جاء في

---

[1] أحمد عثمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

[3] عبد الله عبد العزيز عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-37.

قوله عز وجل: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾[1]، فالله عز وجل بين أن إشباع الحاجات يكون من خلال الطيبات التي أباحها.

فالحاجات الطيبة ينبغي إشباعها أما الحاجات الخبيثة فينبغي اجتنابها، فالفرد ليس حرا في إشباع حاجاته بصرف النظر عن طبيعتها وإنما هو حر في إشباع حاجاته الطيبة فقط، والإسلام لم يترك تمييز الحاجات للفرد نفسه، بل حددها وفق شرع الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم لأن الإنسان قاصر بنفسه عن معرفة مصلحته الحقيقية، فالإسلام اشترط طيب الحاجات ذاتا ومعنا، على العكس من الاقتصاد الوضعي الذي يعتبر المستهلك حرا في استهلاك ما يمكنه من سد حاجته بصرف النظر عن كون هذه الحاجة طيبة أو خبيثة، فالمستهلك حر إلى حد كبير في تكييف حاجاته على الرغم من أن هناك ضوابط وضعها الإنسان لنفسه وهو بالطبع قاصر عن تحديد مصلحته على النحو الصحيح[2].

2. حاجات مادية وحاجات روحية:

تنقسم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي باعتبار تعلقها بغاياتها إلى حاجات مادية وحاجات روحية؛ فأما الحاجات المادية فهي التي تتعلق بمتطلبات دنيا الإنسان وحياته الحاضرة من حاجات الجسم والعقل إلى الطعام والشراب والكساء والمسكن والعلم والترفيه وغيرها، وأما الحاجات الروحية فهي تلك الحاجات المتصلة بدين الإنسان وهداية قلبه وتغذية روحه كالحاجة إلى العقيدة والأعمال الصالحة[3].

يوازن الاقتصاد الإسلامي بين إشباع الحاجات المادية والحاجات الروحية، وذلك من خلال اهتمام الإسلام "بالجانب المادي في حياة البشر بقدر ما يعنى بالجانب الروحي لأنه لا قوام لجانب دون آخر وكلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه"[4]، فكما أن الجسد يتطلب لبقائه حاجات فإن الروح أيضا لها متطلباتها وحاجاتها، وتوفير هذه الحاجات بشقيها المادي والروحي يمكن الإنسان

---

[1] سورة الأعراف، آية 157.

[2] محمد بشير بن إبراهيم البنجابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[3] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج1، ص ص 59-60.

[4] محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ط 1، 1401هـ-1981م، ص 98.

من القيام بوظيفته الأساسية والمتمثلة في عمارة الأرض وتحقيق العبادة الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1]، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحاجات قد تكون مادية في مظهرها إلا أنها في جوهرها تكون حاجات مادية وروحية معا، كالطعام مثلا فهو حاجة مادية وفي نفس الوقت فإن تناول الطعام يشبع الحاجة الروحية لأنه يعين الإنسان على عبادة الله عز وجل.

3. حاجات عينية وحاجات كفائية:

تنقسم الحاجات باعتبار أصحابها والمنتفعين بها إلى حاجات عينية وحاجات كفائية؛ والحاجات العينية هي الحاجات التي يقوم الفرد بإشباعها بنفسه وتشمل حاجاته الخاصة بحفظ دينه ونفسه وعقله وماله ونسله، وأما الحاجات الكفائية فهي متعلقة بالحاجات العامة التي إن قام بها البعض كفت عامة الناس وأسقطت الوجوب عنهم، وهي حاجات مكملة للعينية فلا تقوم الحاجات العينية إلا بها[2].

يشبه هذا التقسيم للحاجات تقسيم الحاجات في الاقتصاد الوضعي إلى حاجات فردية وحاجات عامة؛ حيث عرفت الحاجة الفردية بأنها كل حاجة تتصل مباشرة بشخصية الفرد وحياته الخاصة أي ما يكون نفعها قاصرا على فرد معين، وعرفت الحاجة الجماعية بأنها التي يحقق إشباعها منفعة جماعية تشمل الفرد كجزء مركب من المجتمع وليس بصفته فردا مستقلا، ومثال ذلك إشباع حاجة الأمن والتعليم فإن إشباع هاتين الحاجتين يقدم منفعة جماعية ينعم بها جميع أفراد المجتمع بدون النظر إلى ذواتهم وصفاتهم[3].

4. حاجات حالية وحاجات مستقبلية:

يشبه هذا التقسيم تقسيم الحاجات في الاقتصاد الوضعي بحسب زمن تحققها؛ والحاجات الحالية هي الحاجات التي يتطلب إشباعها حالا دون تأخير على عكس الحاجات المستقبلية التي

---

[1] سورة الذاريات، آية 56.

[2] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 67.

[3] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

يتطلب إشباعها في فترة زمنية لاحقة كالحاجات التي يتطلب تحقيقها استثمارا تتحقق نتائجه في المستقبل[1].

كما تقسم الحاجات إلى حاجات حالية وحاجات مستقبلية تبعا لمسؤولية الفرد تجاه نفسه ومن يعول، وذلك بغرض تنظيم الاستهلاك وإشباع الحاجات بين الحاضر والمستقبل والذي ينتج عنه توسط في الاستهلاك الحال لتكوين مدخرات تزيد من الاستهلاك مستقبلا[2].

5. حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية:

تنقسم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي باعتبار مقاصد الشريعة إلى ثلاث أنواع: حاجات ضرورية وحاجات حاجية وحاجات تحسينية.

فالحاجات الضرورية هي الحاجات التي لابد منها لقيام مصالح الدين والدنيا معا، ويؤدي عدم إشباعها إلى عدم استقامة أمور الدنيا وضياع نعيم الآخرة[3].

أما الحاجات الحاجية فهي الحاجات التي يفتقر إليها من حيث التيسير ورفع الحرج والضيق، وتشمل الحاجات التي لا تتوقف عليها صيانة الأركان الخمسة بشكل أساسي لكنها تساعد وتسهل سبل المحافظة عليها[4].

أما الحاجات التحسينية فهي الحاجات التي لا يؤدي تركها إلى ضيق الحياة بحيث إذا فقدت اختل نظام الحياة، ولكن مراعاتها من مكارم الأخلاق ومحاسن العادات[5].

تتعلق هذه المستويات الثلاثة للحاجات بالكليات الخمس: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، وحفظ المال، وهذا ما عبر عنه أبو حامد الغزالي[6] بقوله: "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم"[1].

---

[1] محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1433هـ-2012م، ص 88.

[2] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 67.

[3] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 62.

[4] محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[5] خالد بن عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د ط، 2002م، ص 258.

[6] محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الإمام الجليل أبو حامد الغزالي حجة الإسلام (450-505 هـ): فقيه وأصولي ومتكلم وفيلسوف متصوف، له العديد من المؤلفات أهمها: إحياء علوم الدين، المستصفى من علم الأصول، تهافت الفلاسفة.

ويضمن تقسيم الاقتصاد الإسلامي للحاجات تبعا لمقاصد الشريعة حلقة وصل بين الحاجات الضرورية والتي تعتبر أساسية لأصل الحياة وبين الحاجات التحسينية وذلك من خلال الحاجات الحاجية التي تتسع لتشمل الكثير من السلع والخدمات، فالحاجات الحاجية هي تلك القناة التي تصل الحاجات التحسينية بالحاجات الضرورية بحيث يكون التدرج من الضروري إلى التحسيني وفق خط وسط وأسلوب تدريجي على عكس الاقتصاد الوضعي الذي ينتقل من الحاجات الضرورية إلى الحاجات الكمالية بشكل مفاجئ[2].

المبحث الثاني: الأسس النظرية لتصنيف الحاجات في الاقتصاد الإسلامي

تطرق علماء وفقهاء المسلمين إلى الحاجات ورتبوها وفقا لأولويتها، كما اجتهد عدد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في إعداد قوائم للسلع والخدمات التي تشبع كل مرتبة من مراتبها، وسيتم التطرق لجملة من هذه التصنيفات[3] في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول:تصنيف الحاجات عند بعض العلماء المسلمين

المطلب الثاني: تصنيف الحاجات في ضوء مقاصد الشريعة

المطلب الثالث: تصنيف الحاجات في فقه الزكاة

المطلب الأول: تصنيف الحاجات عند بعض العلماء المسلمين

تناول العلماء المسلمون تصنيف الحاجات، ومن بين أهمها التصنيفات الآتية:

1. تصنيف محمد بن الحسن الشيباني:

تطرق محمد بن الحسن الشيباني[4] في كتابه الاكتساب في الرزق المستطاب للحاجات الأساسية وذلك في قوله: أن الله تعالى خلق أولاد آدم خلقاً لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء الطعام والشراب واللباس والسكن، أما الطعام فقال عز وجل: ﴿ وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ

---

[1] أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، د د ن، د م ن، د ط ، د ت ن، ج 2، ص 482.

[2] عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3] انظر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-193.

[4] أبو عبد الله محمد بن فرقد الشيباني (131 هـ - 189هـ): له العديد من المؤلفات أهمها: الكسب أو الاكتساب في الرزق المستطاب، الجامع الصغير، الجامع الكبير.

الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴾[1] وقال عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾[2] وأما الشراب فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[3] وقال جلا وعلا: ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4] وأما اللباس فقال الله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا﴾[5] وقال تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[6] وأما السكن فأنهم خلقوا خلقة لا تطيق أبدانهم أذى الحر والبرد ولا تبقى على شدتها قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾[7] فيحتاج إلى دفع أذى الحر والبرد عن نفسه ليبقي نفسه فيؤدي بها ما تحمل من أمانة الله تعالى ولا يتمكن من ذلك إلا بكن فصار السكن بهذا المعنى بمنزلة الطعام والشراب[8].

أجمل محمد بن الحسن الشيباني الحاجات الأساسية في أربع حاجات هي: الحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الشراب والحاجة إلى اللباس والحاجة إلى السكن، واستشهد في ذلك بآيات من القرآن الكريم، وهذه الحاجات تمثل الحاجات الأساسية للإنسان، إلا أنها لا تمثل كل حاجات

---

[1] سورة الأنبياء، آية 8.

[2] سورة البقرة، آية 172.

[3] سورة الأنبياء، آية 30.

[4] سورة البقرة، آية 60.

[5] سورة الأعراف، آية 26.

[6] سورة الأعراف،آية 31.

[7] سورة النساء، آية 28.

[8] محمد بن الحسن الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406هـ-1986م، ص 47.

الإنسان الأساسية، فتصنيف محمد بن الحسن الشيباني لا يحصر الحاجات الأساسية في هذه الحاجات الأربع فقط، وإنما هو تصنيف تقديري لا يمنع ظهور حاجات أخرى لمراحل تالية من مراحل تطور النوع الإنساني[1].

ويشير محمد بن الحسن الشيباني إلى أن الهدف من هذه الحاجات ليس مجرد تحقيق لذة أو منع ألم، وإنما الهدف منها هو المحافظة على الإنسان ليتمكن من أداء رسالته في الحياة، فإشباع هذه الحاجات الأساسية في نظره يتعلق بإعداد الإنسان لتحقيق عبادة الله عز وجل وعمارة الأرض[2].

2. تصنيف أبي علي الحسين بن سينا:

تطرق أبو علي الحسين بن سينا[3] في كتابه السياسة للحاجات الأساسية، وذلك في قوله: "فهذه أمور قد استوى في الحاجة إليها الملك والسوقة والراعي والمرعي والسائس والمسوس والخادم والمخدوم لأن كل إنسان محتاج في دنياه إلى قوت يمسك روحه ويقيم جسده وإلى مترل يحرز فيه ذات يده ويأوي إليه إذا انصرف عن سعيه وإلى زوج تحفظ عليه مترله وتحرز له كسبه وإلى ولد يسعى له عند عجزه ويمونه في حال كبره ويصل نسله ويحيي ذكره بعده وإلى قوام وأكفاء يعينونه ويحملون ثقله"[4].

يشير هذا التصنيف إلى أن الحاجات الأساسية تتمثل في: الحاجة إلى الطعام، والحاجة إلى السكن، والحاجة إلى النكاح والإنجاب، والحاجة إلى الخدمة، ويرى أن هذه الحاجات يستوي في الحاجة إليها كافة الناس على اختلاف مراتبهم.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] أحمد سليمان محمود خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3] أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا (370هـ - 428هـ): عالم وطبيب مسلم، عرف باسم الشيخ الرئيس كما عرف بأمير الأطباء، ومن أشهر ما كتب القانون في الطب.

[4] عصام بن عباس بن محمد علي نقلي، معالم الفكر الاقتصادي في القرن الخامس الهجري دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1421هـ-2001م، ص 200.

3. تصنيف أبي الفضل جعفر الدمشقي:

تطرق أبو الفضل جعفر الدمشقي[1] في كتابه الإشارة إلى محاسن التجارة للحاجات وذلك في قوله:"لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات فبعضها ضرورية طبيعية وهي كونه محتاج إلى مترل مبني وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلى ما يقيه عدوه وإلى ما يقاتل به وحاجته عند المرض إلى أدوية مركبة من عقاقير وأشربة"[2].

يشير هذا التصنيف إلى تقسيم الحاجات إلى مجموعتين أساسيتين: المجموعة الأولى وهي الحاجات الضرورية الطبيعة وتشمل: السكن واللباس والطعام، والمجموعة الثانية وهي الحاجات العرضية الوضعية وتشمل: وسائل الحماية والأدوية.

والملاحظ على هذا التصنيف أنه عرف تطورا معتبرا في تصنيف الحاجات الأساسية للإنسان؛ حيث شمل حاجات غير مادية مثل: الحاجة إلى الحماية، بالإضافة إلى أن أبو الفضل جعفر الدمشقي حاول ترتيب الحاجات حسب أهميتها مقدما بعضها على بعض محددا بذلك الأولويات المطلوبة والصناعات التي يستدعي الأمر إنشائها لتحقيق تلك الحاجات[3].

4. تصنيف عبد الرحمن بن خلدون:

تطرق عبد الرحمن بن خلدون[4] في المقدمة للحاجات في قوله: "الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس: فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة والشعير وما في معناهما كالباقلا والحمص والجلبان وسائر حبوب الأقوات ومصلحاتها كالبصل والثوم وأشباهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون وسائر المصانع والمباني"[5].

---

[1] أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، أحد علماء القرن السادس الهجري، يشتهر بكتاب الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها.

[2] أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 2009م، ص 15.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[4] عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون الحضرمي (732هـ - 808هـ): مؤرخ وعالم اجتماع، يشتهر بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر والمعروف بمقدمة ابن خلدون.

[5] عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1429هـ - 2008م، ص 336.

يشير هذا التصنيف إلى أن عبد الرحمن بن خلدون صنف الحاجات المادية التي تتحقق في الأسواق إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتمثل في الحاجات الضرورية وحصرها في الغذاء الأساسي، والمجموعة الثانية وهي الحاجات الحاجية والكمالية وتشمل الملبس والمسكن والنقل...، وتتفرع إلى صنفين من الحاجات يتفاوتان من حيث الأهمية وهما الحاجي والكمالي[1].

والملاحظ أن عبد الرحمن بن خلدون قسم حاجات الإنسان من حيث مراتبها ومستويات إلحاحها إلى ثلاث مراتب هي: الحاجات الضرورية، والحاجات الحاجية والكمالية، وهذه الحاجات تتطور وتتبدل مراتبها بالتقدم الاقتصادي للمجتمع، فما كان كماليا يصبح حاجيا وربما ضروريا ثم تجد حاجيات وكماليات جديدة[2].

المطلب الثاني: تصنيف الحاجات في ضوء مقاصد الشريعة

"مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد"[3]، فهي تمثل المصالح الكبرى والمقاصد الأساسية الفردية منها والجماعية، والمادية منها والمعنوية، والتي جاءت تعاليم الإسلام من أجل حفظها ورعايتها في المجتمع حتى تنسجم علاقاته وتستقيم أوضاعه[4].

ويبين أبو إسحاق الشاطبي[5] هذه المقاصد في قوله: "تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية"[6]؛ وبهذا يكون قد أجملها في ثلاث مراتب هي: المقاصد الضرورية والتي تشتمل على الحاجات الضرورية، والمقاصد الحاجية والتي تشتمل على الحاجات الحاجية، والمقاصد التحسينية والتي تشتمل على الحاجات التحسينية.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1421هـ-2001م، ص 16.

[4] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[5] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (730هـ - 790هـ): من علماء الأندلس، له العديد من المؤلفات أبرزها الموافقات في أصول الفقه والاعتصام.

[6] أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان، د د ن، د م ن، د ط، د ت ن، ج 2، ص 17.

1. المقاصد الضرورية والحاجات المتعلقة بها:

يعرف أبو إسحاق الشاطبي المقاصد الضرورية بقوله: "فمعناها أنها لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين"[1]، ويضيف بأن "مجموع الضروريات خمسة، وهي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل"[2]، وهذا ما يؤكده أبو حامد الغزالي في قوله: "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم"[3].

فالمقاصد الضرورية هي التي لابد منها لقيام مصالح الدارين، وتشمل الكليات الخمس المتمثلة في: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، ويرى أبو إسحاق الشاطبي أن حفظها يكون من جانبين: جانب الوجود وجانب العدم؛ فأما الأول فيكون بما يقيم أركانها ويثبت قواعدها وأما الثاني فيكون بما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها[4].

ويستخلص تعريف الحاجات الضرورية من الناحية الاقتصادية من تعريف المقاصد الضرورية من الناحية الشرعية، فتكون الحاجات الضرورية الحاجات اللازمة للحفاظ على الحياة وتشمل كل السلع والخدمات التي تحفظ الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

2. المقاصد الحاجية والحاجات المتعلقة بها:

تأتي المقاصد الحاجية في المرتبة الثانية من أقسام المقاصد الشرعية من حيث أهمية حفظها، وقد عرفها أبو المعالي الجويني[5] بقوله: "لسنا نعني بالحاجة تشوق الناس إلى الطعام وتشوفها إليه فرب مشتهي لشيء لا يضره الانكفاف عنه فلا معتبر بالتشهي والتشوف فالمرعي إذا دفع الضرار

---

[1] أبو إسحاق الشاطبي، مصدر سبق ذكره، ج2، ص ص 17-18.

[2] المصدر نفسه، ص 20.

[3] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، مصدر سبق ذكره، ج 2، ص 482

[4] أبو إسحاق الشاطبي، مصدر سبق ذكره، ج2، ص 18.

[5] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيويه الجويني (419هـ - 478هـ): يكنى بأبي المعالي الجويني، له العديد من المؤلفات أبرزها غياث الأمم في التياث الظلم، البرهان في أصول الفقه والورقات.

واستمرار الناس على ما يقيم قواهم"[1]، ويعرفها أبو إسحاق الشاطبي بأنها: "مفتقَر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تُراعَ دخل على المكلفين على الجملة الحرجُ والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة"[2]، فمن خلال التعريفين يتضح بأن المقاصد الحاجية هي المقاصد التي يحتاج الناس إليها للتوسعة ورفع الضيق والحرج، بحيث إن لم تراع أدى ذلك إلى الإضرار بالناس وعدم استقامة حياتهم، إلا أنها لا تبلغ مرتبة المقاصد الضرورية من حيث الأهمية.

ويستخلص تعريف الحاجات الحاجية من الناحية الاقتصادية من تعريف المقاصد الحاجية من الناحية الشرعية، وبهذا تكون الحاجات الحاجية كل الحاجات التي ترفع الحرج والضيق وتسهل الحياة، وهي جارية أيضا في الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

3. المقاصد التحسينية والحاجات المتعلقة بها:

تأتي المقاصد التحسينية في المرتبة الثالثة من أقسام مقاصد الشريعة، ويعرفها أبو إسحاق الشاطبي بقوله: "وأما التحسينات فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنُّبُ المدنِّسات التي تأنفها العقول الراجحات"[3]، فهي المقاصد المؤدية إلى تحسين الحياة وتجميلها والتي لا يترتب على فقدانها حرج أو ضيق.

ويستخلص تعريف الحاجات التحسينية من الناحية الاقتصادية من تعريف المقاصد التحسينية من الناحية الشرعية، وبهذا تتمثل الحاجات التحسينية في الحاجات التي "لا تتحرج الحياة ولا تصعب بتركها ولكن مراعاتها مما يسهل الحياة أو يحسنها أو يجملها"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن لكل مرتبة من مراتب مقاصد الشريعة الثلاث ما ينضم إليها كتكملة وتتمة لها بحيث لو فرض فَقْدُهُ لم يُخِلَّ بحكمتها الأصلية ولكن يلحق بها إخلال من وجه

---

[1] أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، د ط، 1979م، ص ص 345-346.

[2] أبو إسحاق الشاطبي، مصدر سبق ذكره، ج 2، ص 21.

[3] المصدر نفسه، ص 22.

[4] عبد القادر زيتوني، نظام الأولويات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012م، ص 130.

ما خاصة إذا اطّرد هذا الفقد، وهذه التتمات هي مقاصد تبعية لا تخل بالحكمة الأصلية وهي: تكملة الضروريات، تكملة الحاجيات، تكملة التحسينات[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أن العديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي نهجوا في ترتيبهم للحاجات نهج علماء أصول الفقه في ترتيبهم لمقاصد الشريعة؛ حيث صنفوا الحاجات إلى ثلاث مراتب هي: الحاجات الضرورية والحاجات الحاجية والحاجات التحسينية، ومن بين هؤلاء الباحثين سيد الهواري ومحمد عبد المنعم عفر.

1. تصنيف سيد الهواري:

قام سيد الهواري[2] بتصنيف الحاجات ضمن كل مستوى من مستويات الأولويات معتمدا في ذلك على الفكر المقاصدي وربطه بالكتابات المتعلقة بالحاجات الأساسية؛ حيث عمد إلى ضبط مجموعة من السلع والخدمات التي تدخل في كل مرتبة من مراتب الأولويات، وبيان هذا التصنيف في الشكل الآتي:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1429-1430هـ، 2008-2009م، ص 183.

[2] سيد الهواري (توفي سنة 2010م): باحث في الاقتصاد الإسلامي.

الشكل رقم 02: هرم الحاجات عند سيد الهواري

المصدر: ميلود بن مسعودة، معايير الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1428-1429ه، 2007-2008م، ص 83.

مما يؤخذ على هذا التصنيف أنه لم يبرز طبيعة الحاجات من حيث كونها حاجات فردية خاصة أم حاجات جماعية عامة، بالرغم من أن تقسيم المصالح وتحديد الأولويات في الفكر المقاصدي يبرزها باعتبارها مسألة هامة تعكس شكلا من أشكال الأولويات بين الحاجات العامة والحاجات الخاصة لابد من مراعاته بدقة عند تخصيص الموارد المجتمعية نحو تحقيق الأولويات،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بالإضافة إلى أن هذا التقسيم لم يوسع قائمة الحاجات الإنسانية ضمن مستوياتها المختلفة لتشمل الحاجات المتعلقة بالحقوق العامة الفردية والجماعية التي يختل نظام الأولويات إذا لم تراع سواء كانت حقوقا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية[1].

2. تصنيف محمد عبد المنعم عفر:

تطرق محمد عبد المنعم عفر[2] في كتابه المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة إلى الحاجات؛ حيث يشير إلى أنها تختلف تبعا لاختلاف مستوى الدخل والعادات والأذواق والعمر والجنس والمهنة والمناخ والاعتبارات الصحية وغيرها من المؤثرات المختلفة، ويضيف بأن هذه الحاجات تختلف من مجتمع لآخر فما يعد في مجتمع ضروريا يعد في مجتمع آخر أمرا حاجيا أو تحسينيا وقد يمثل إسرافا في ظروف أخرى[3].

واعتمد في تصنيف الحاجات إلى ضرورية وحاجية وتحسينية إلى المعيار الذي اعتمده الفقهاء؛ فالحاجات الضرورية هي السلع التي لابد منها لاستمرار الحياة ونظام المجتمع والقيام بالفروض الدينية، والحاجات الحاجية تلي الضرورية في الأهمية ثم تليها الحاجات التحسينية على أن تكون في دائرة المباح من السلع والخدمات[4].

وقام محمد عبد المنعم عفر بإعداد قائمة للسلع والخدمات التي تشبع الحاجات ضمن مستوياتها الثلاث، هذه القائمة يمكن إجمالها في الآتي:

أ. الحاجات الضرورية ومكملاتها:

ويشمل هذا القسم السلع والخدمات التي تساهم في بناء نظام المجتمع وتسييره، وهي كالآتي:[5]

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

[2] محمد عبد المنعم عبد القادر عفر (ولد سنة 1942م): باحث في الاقتصاد الإسلامي.

[3] محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط 1، 1411هـ-1991م، ص 13.

[4] المرجع نفسه، ص 14.

[5] محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي،مرجع سبق ذكره، ص ص 28-33.

- حفظ الدين: يشمل هذا القسم السلع والخدمات المتضمنة في ثمانية مجالات رئيسية، وهي: العقيدة، العبادات من صلاة وزكاة وحج وصوم، الحسبة، والعدل، والجهاد.
- حفظ النفس: يشمل هذا القسم السلع والخدمات المتضمنة في تسعة مجالات رئيسية، وهي: الغذاء، والكساء، والمسكن، والرعاية الصحية، والمرافق العامة، والانتقالات، والاتصالات، والأمن، والتشغيل، والرعاية الاجتماعية.
- حفظ العقل: يشمل هذا القسم السلع والخدمات المتضمنة في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: التعليم، الإعلام والثقافة، والبحث العلمي.
- حفظ النسل: يشمل هذا القسم السلع والخدمات المتضمنة في أربعة مجالات رئيسية، هي: الزواج، رعاية الحوامل والمرضعات والأجنة، رعاية الأطفال، ورعاية الأيتام.
- حفظ المال: يشمل إقامة مؤسسات استثمارية مختلفة، وتطبيق سياسات مالية بغرض تنمية وحفظ المال، والخدمات المتعلقة بالمحافظة على الملكية، وتنظيم العقود، والتوعية بأصول الكسب والطلب الحلال، وأحكام المعاملات المالية...

ب. الحاجات الحاجية ومكملاتها:

يشمل هذا القسم الأشياء الهامة من اللوازم الخمس والتي تقل أهميتها نسبيا عن الحاجات الضرورية ومكملاتها ومع ذلك فهي مطلوبة وهامة، وتشمل:[1]

- حفظ الدين: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: العقيدة، والعبادات من صلاة وزكاة وحج، الحسبة، والعدل، والجهاد.
- حفظ النفس: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: الغذاء، والكساء، والمسكن، والرعاية الصحية، والمرافق العامة، والانتقالات، والاتصالات، الأمن، والتشغيل، والرعاية الاجتماعية.
- حفظ العقل: وتشمل السلع والخدمات في مجالات: التعليم، الإعلام والثقافة، والبحث العلمي.
- حفظ النسل: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالي الزواج ورعاية الأطفال.

[1] المرجع نفسه، ص ص 34-38.

- حفظ المال: وتشمل جهاز مصرفي إسلامي، مراكز لدراسات الجدوى والتوجيه للفرص الاستثمارية...

والملاحظ على هذه المجالات أنها نفس المجالات التي حددت في الحاجات الضرورية ومكملاتها، إلا أن السلع والخدمات ضمن كل مجال من هذه المجالات تدخل في نطاق الحاجات الحاجية ومكملاتها وهي أقل أهمية من السلع والخدمات التي تدخل في نطاق الحاجات الضرورية ومكملاتها.

ت. الحاجات التحسينية ومكملاتها:

تحتل الحاجات التحسينية ومكملاتها الدرجة الثالثة من حيث أهميتها في بناء المجتمع وتسييره، وتشمل:[1]

- حفظ الدين: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: العقيدة، والعبادات من صلاة وزكاة وحج، الحسبة، العدل، الجهاد.
- حفظ النفس: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: الغذاء، والكساء، والمسكن، الرعاية الصحية، مباهج النفس المباحة، الانتقالات والاتصالات.
- حفظ العقل: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: التعليم، الإعلام والثقافة، والبحث العلمي.
- حفظ النسل: وتشمل السلع والخدمات المتضمنة في مجالات: الزواج، ورعاية الأطفال.
- حفظ المال: وتشمل: الأسواق المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتطوير سياسات الإقراض المناسبة، تنمية الموارد وتحسين كفاءة عناصر الإنتاج...

إن تصنيف محمد عبد المنعم عفر للحاجات وفقا لأولويتها يعتبر مساهمة هامة؛ حيث نلحظ تقدمه في توسيع قائمة لتصنيف الحاجات وفق مختلف مستويات أولويتها، إلا أنه يؤخذ على هذا التصنيف المبالغة في تفصيل تشكيلات السلع والخدمات الرئيسية المحققة للكليات الخمس والتي من شأنها تحويل مسار التحليل من هدف تحديد الإطار العام لنظرية الأولويات الذي يمكن

[1] محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-43.

أن يستفاد منه بشكل دائم إلى اجتهادات جزئية تفصيلية مرحلية لا ترقى إلى مستوى ترسيخ بديل نظري للفكر الوضعي في مجال الأولويات، ولهذا لابد من ضرورة الاستعاضة عن الجزئيات في مجال توصيف قوائم السلع ومرتبة بعض السلع والخدمات بتطوير أدوات الترميز وذلك لسببين رئيسيين؛ الأول منهما يتمثل في أن أهمية ومرتبة بعض السلع والخدمات ليست ثابتة بل مرتبطة بدرجة تطور المجتمع ومستوى تقدمه وحجم موارده، فقد تصبح حاجات معينة حاجية أو تحسينية بعد أن كانت ضرورية في مرحلة معينة تعكس أوضاعا مختلفة، وثانيهما أن مسألة التصنيفات التفصيلية الجزئية ليست من مهام المتخصصين في الدراسات الاقتصادية وحدهم بل تشترك فيها عدة تخصصات في التصنيف العام النهائي الكمي والكيفي والنوعي الذي يتميز بالحد المطلوب من السعة والمرونة المرتبطين بظروف الزمان وأوضاع المكان وأحوال الإنسان[1].

المطلب الثالث: تصنيف الحاجات في فقه الزكاة

تتناول هذه الدراسة الحاجات في الاقتصاد الإسلامي إلا أن هذا لا يغني عن التطرق إلى الحاجات في ضوء فقه الزكاة بغرض الاستفادة من هذه النظرة في تكوين نظرة شاملة للحاجات في الاقتصاد الإسلامي.

وتطرقت الدراسات المتعلقة بفقه الزكاة إلى الحاجات من زاويتين مختلفتين؛ الزاوية الأولى تتمثل في الاجتهادات الفقهية المتعلقة بجمع الزكاة وشروط وجوبها، والزاوية الثانية تتمثل في تلك المتعلقة بإنفاق حصيلة الزكاة على مستحقيها.

1. الاجتهادات الفقهية المتعلقة بشروط وجوب الزكاة وجمعها

اشترط بعض العلماء كون الأموال التي تجب فيها الزكاة زائدة عن الحاجات الأصلية لمالكها، وتوسعوا في تفسير طبيعة الحاجات الأصلية التي يستدعي الأمر مراعاتها عند تقدير حصيلة الزكاة[2]؛ فقد فسر بعضهم الحاجة الأصلية بأنها: "هي ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها لدفع الحر والبرد، أو تقديرا كالدين فإن المدين يحتاج إلى قضائه بما في يده من النصاب ليدفع عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك، وكآلات الحرفة وأثاث المترل، ودواب الركوب، وكتب العلم لأهلها فإن الجهل عندهم كالهلاك، فإذا كان

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

[2] المرجع نفسه، ص 190.

له دراهم مستحقة أن يصرفها إلى تلك الحوائج صارت كالمعدومة"[1]. واستنادا إلى هذا يمكن تصنيف الحاجات الأصلية للإنسان إلى:

- الغذاء
- السكن
- الملبس
- آلات الحرب
- قضاء الديون
- أدوات ممارسة الحرفة
- الأثاث المترلي
- النقل
- التعليم

وقد علق يوسف القرضاوي[2] على هذا التصنيف بقوله: "ومما نسجله بكل إعجاب وتقدير لعلمائنا أنهم اعتبروا العلم حياة والجهل موتا وهلاكا، واعتبروا ما يدفع الجهل عن الإنسان من الحاجات الأساسية كالقوت الذي يدفع عنه الجوع والثوب الذي يدفع عنه العري والأذى، كما اعتبروا الحرية حياة والحبس والقيد هلاكا أو كالهلاك"[3].

2. الاجتهادات الفقهية المتعلقة بإنفاق حصيلة الزكاة على مستحقيها

يهتم هذا القسم بالمساهمات الفقهية المتعلقة بإنفاق حصيلة الزكاة على مستحقيها وتحديد ذلك المقدار المستحق الذي يغطي حاجات حد الكفاية، وقد تنوعت التحاليل الفقهية التي فسرت حد الكفاية وصنفت قائمة الحاجات التي تحقق المستوى اللائق من المعيشة لمستحقي الزكاة، فيرى علي بن حزم الأندلسي[4] بأن أدنى ما يتحقق به ذلك المستوى هو أن يتوفر

---

[1] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1393هـ-1973م، ج 1، ص ص 152-153.

[2] يوسف القرضاوي (ولد سنة 1926م): له العديد من المؤلفات أهمها: فقه الزكاة، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.

[3] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره ، ص 152-153.

[4] علي بن حزم الأندلسي (384هـ -456هـ): من أكبر علماء الأندلس، وأكبر علماء الإسلام تأليفا بعد الطبري، له العديد من المؤلفات في كثير من المجالات، أهمها: طوق الحمامة، الفصل في الملل والأهواء والنحل، والإحكام في أصول الأحكام.

للمستحق وعائلته طعام وشراب ملائم وكسوة للشتاء والصيف ومسكن يليق بحاله، أما يحيى بن شرف النووي[1] فقد بين في تصنيفه لحاجات حد الكفاية بأن المعتبر المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لابد منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو في نفقته[2]، وعلق يوسف القرضاوي على هذا التصنيف بقوله: "وهذا تحديد مرن يتسع لكل حاجة لابد للمرء منها وهي تختلف باختلاف المكان والزمان والحال، ومما لابد للمرء منه في عصرنا أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم وثقافة عصرهم ما يزيل عنهم ظلمات الجهل وييسر لهم سبيل الحياة الكريمة ويعينهم على أداء واجباتهم...، ومما لابد منه في عصرنا أن ييسر له سبيل العلاج... "[3]

وتجدر الإشارة إلى اهتمام الباحثين المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي بتحديد الحاجات الأساسية انطلاقا من مساهمات الفقهاء في تحديد حد الكفاية في الزكاة، ومن بين هذه المساهمات اعتبار "أن حد الكفاية لا يعني توفير ضرورات الحياة من مأكل وملبس ومسكن فقط، وإنما هو أوسع من ذلك بكثير فهو المسكن الواسع الجميل، والمطعم الصحي، والملبس اللائق، والحلي المناسبة للمرأة، والمكتبة العلمية لمن هو من أهل العلم، والزواج لمن هو في حاجة إليه، وأدوات الإنتاج اللازمة، ووسيلة الانتقال المناسبة، ومن ملك كل هذا واحتاج فلا يكلف بيعه وإنما يعطى من الزكاة كفايته"[4].

وبناء عليه يمكن إجمال الحاجات الأساسية في الآتي:

- السكن
- الطعام
- اللباس
- أدوات الإنتاج اللازمة
- النقل
- التعليم
- الزواج

---

[1] محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مـــرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي (631هـــ - 676هـــ): له العديد من المؤلفات أهمها: شرح صحيح مسلم بن الحجاج، رياض الصالحين، والأربعون النووية.

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3] المرجع نفسه، ص 191.

[4] يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 384-385.

- أدوات التزين خاصة للمرأة

يعتبر هذا التصنيف تحديد مادي موضوعي لحد الكفاية في الإسلام؛ حيث يستطيع الخبراء أن يقدروا على ضوء ظروف العصر والوضع ما يتطلبه إشباع هذه البنود وترتيبها حسب أهميتها إن عجزت عن إشباعها كلها الأهم فالأهم حتى يستوي الجميع في الكفاف إن لم يكن غير ذلك، فإن سمحت ظروف المجتمع تمتع جميع المواطنين بمستوى حد الكفاية هذا والذي يمثل مستوى يطمع فيه الكثير من مواطني العالم المتقدم اليوم فلا يجدونه[1].

إن الحاجات الأصلية لدافعي الزكاة وحاجات حد الكفاية عند بعض الفقهاء لمستحقي الزكاة لا تتناقض مع تصنيف الحاجات وفقا لمقاصد الشريعة إلى حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية والذي يعد أشمل وأهم؛ حيث أن بعض محتويات حد الكفاية تدخل ضمن قائمة الحاجات الضرورية والحاجية، كما أن محتويات حد الكفاية تعطي الأهمية لحاجات الإنسان التي تشمل حاجاته الشخصية وحاجات أفراد أسرته لأن عدم قدرته على إشباع حاجاته الأسرية من شأنه أن يحدث خللا بدوره ومكانته وكرامته وهي جوانب من حاجاته المعنوية التي تؤكد ذاته وإنسانيته[2].

[1] يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

المبحث الثالث: الأولويات في الاقتصاد الإسلامي

يتبين بعد التطرق للأساس النظري لتحديد الحاجات وتصنيف الأولويات بأن مقاصد الشريعة ساهمت في مد الاقتصاد الإسلامي بالترتيب الأمثل للحاجات من خلال تصنيفها إلى حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية، وسيتم الاستعاضة عن تحديد السلع والخدمات التي تدخل ضمن كل مرتبة من مراتب الحاجات بالصياغة الرياضية[1]، وذلك من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول: الحاجات الضرورية

المطلب الثاني: الحاجات الحاجية

المطلب الثالث: الحاجات التحسينية

المطلب الأول: الحاجات الضرورية

الحاجات الضرورية هي الحاجات التي تقوم عليها حياة الناس ولا تستقيم مصالحهم إلا بها وإذا فقدت اختل نظام حياتهم[2]، وهي جارية في الكليات الخمس المتمثلة في الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويرى عبد الحميد الغزالي[3] أن إشباع هذه الحاجات يجعل الناس يتصرفون كآدميين ويقومون بمهمة الاستخلاف ويتحملون مسؤولية إعمار الأرض وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الحاجات الضرورية هي الحاجات "التي تكون الأمة بمجموعها وآحادها في ضرورة إلى تحصيلها"[5]، وبهذا فهي تشمل الحاجات الضرورية العامة لمجموع الأمة، والحاجات الضرورية الخاصة لأفراد الأمة.

---

[1] انظر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره،ص ص 217-231.

[2] عبد الحفيظ بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3] عبد الحميد حسن الغزالي (1937م -2011م): باحث في الاقتصاد الإسلامي، وله العديد من المؤلفات أهمها: دراسة جدوى المصرف الإسلامي، حول أساسيات المصرفية الإسلامية.

[4] عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1409هـ-1989م، ص 75.

[5] هشام بن سعيد أزهر، مقاصد الشريعة الإسلامية عند إمام الحرمين وآثارها في التصرفات المالية، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1431هـ-2010م، ص 225.

1. الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ الدين

تشمل الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ الدين كل ما يمكن الإنسان من تأدية الواجبات الدينية وتنمية الإمكانيات الروحية والموارد المعنوية التي تبرز الخصوصية العقائدية للأمة[1]، ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ الدين كالآتي: [2]

ض د: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ الدين؛

د1س: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ الدين لمجموع الأمة؛

$\bar{د1س}$: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ الدين لأفراد الأمة.

فيكون لدينا: ض د = د1س + $\bar{د1س}$

بحيث: س تمثل السلع والخدمات والحقوق والحريات المطلوب توفيرها؛ بحيث أن: س = 1، 2،.....، ن

فيكون لدينا إجمالي السلع والخدمات اللازمة لحفظ الدين لمجموع الأمة كالآتي:

$\sum_{س=1}^{ن}$ د1س = د11 + د21 + ... + د1ن

ي السلع والخدمات اللازمة لحفظ الدين لأفراد الأمة فهي كالآتي:

$\sum_{س=1}^{ن}$ $\bar{د1س}$ = $\bar{د11}$ + $\bar{د21}$ + ... + $\bar{د 1ن}$

ر مجموع الحاجات الضرورية اللازمة لحفظ الدين لمجموع الأمة ولأفرادها كالآتي:

ض د = $\sum_{س=1}^{ن}$ د1س + $\sum_{س=1}^{ن}$ $\bar{د1س}$ = $\sum_{س=1}^{ن}$ (د1س + $\bar{د1س}$)

تشمل الحاجات $\sum_{س=1}^{ن}$ ية المتعلقة $\sum_{س=1}^{ن}$ دين مجمو $\sum_{س=1}^{ن}$ والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والمتضمنة في حفظ كلية الدين؛ وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

2. الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النفس

تتجاوز الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النفس الحفظ البيولوجي للإنسان والذي يرتكز على توفير بعض الحاجات المادية للجسد إلى الحفظ الشامل الذي يؤكد إنسانية الإنسان

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

[2] المرجع نفسه، ص ص 218-219.

ويحقق له آدميته، فكما أن الإنسان يحتاج إلى الغذاء المادي فهو يحتاج كذلك إلى الحريات الأساسية والحقوق الضرورية[1]؛ وبهذا فإن الحاجات الضرورية لحفظ النفس تشمل مجموعة السلع والخدمات التي تحفظ النفس من جانب وجودها واستمرارها كالسلع والخدمات التي تدخل في مجال توفير الغذاء الملائم والمسكن المناسب والمشرب الصحي والملبس الواقي، وكذا السلع والخدمات التي تحفظ النفس من جانب عدمها كالسلع والخدمات الصحية والعلاجية والآلات الطبية وتجهيزات المستشفيات وغيرها من الوسائل اللازمة للقضاء على الأمراض الفتاكة والأوبئة القاتلة، وكذا الحقوق والحريات التي تؤكد كرامة الإنسان وتجسد مكانته[2].

ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النفس كالآتي:[3]

ض ف: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النفس؛

ف1س: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النفس لمجموع الأمة؛

$\overline{ف1س}$: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النفس لأفراد الأمة.

فيكون لدينا: ض ف = ف1س + $\overline{ف1س}$

ض ف = $\sum_{س=1}^{ن}$ ف1س + $\sum_{س=1}^{ن}$ $\overline{ف1س}$ = $\sum_{س=1}^{ن}$ (ف1س + $\overline{ف1س}$)

تشمل الحا $\sum_{س=1}^{ن}$ ضرورية ا $\sum_{س=1}^{ن}$ نفظ النفس $\sum_{س=1}^{ن}$ ع السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والمتضمنة في حفظ كلية النفس؛ وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

3. الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ العقل

تتمثل الحاجات الضرورية لحفظ العقل في "توفير السلع والخدمات الثقافية والتربوية والمعرفية لتنمية العقل وفتح مجالات التفكير والإبداع والابتكار أمامه من جهة وجوده، وتوفير الخدمات الإرشادية الضرورية لمكافحة كل سلعة أو خدمة تحجب العقل أو تعطله أو تنحرف به

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

[2] المرجع نفسه، ص 219.

[3] المرجع نفسه، ص 220.

عن وظيفته الحقيقية، وكذا الخدمات والسلع التحفيزية لاستقطاب الكفاءات والحد من خروجها من دائرة الأمة بتوفير احتياجاتها"[1].

ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ العقل كالآتي:[2]

ض ع: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ العقل؛

ع1س: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ العقل لمجموع الأمة؛

$\bar{ع1س}$: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ العقل لأفراد الأمة.

فيكون لدينا: ض ع = ع1س + $\bar{ع1س}$

ض ع = $\sum_{س=1}^{ن}$ ع1س + $\sum_{س=1}^{ن}$ $\bar{ع1س}$ = $\sum_{س=1}^{ن}$ (ع1س + $\bar{ع1س}$)

تشمل الحـ $_{س=1}$ ضرورية ا $_{س=1}$ فظ العقل $_{س=1}$ السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والمتضمنة في حفظ كلية العقل؛ وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

4. الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النسل

تتمثل الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النسل في مجموعة الحاجات اللازمة لحفظ النسل حفظا يضمن استمرار النوع الإنساني من خلال توفير السلع والخدمات والحقوق والحريات التي تؤمن الإشباع الدائم للحاجات الحقيقية على مستويات حفظ ورعاية الأسرة، حماية الأجنة والمواليد، رعاية الطفولة، وتكوين وإعداد الناشئة[3]؛ فهي تشمل كل السلع والخدمات اللازمة لحفظ النسل، وتأمين الحقوق والحريات لحماية الجنين منذ بداية تكوينه إلى أن يصير كبيرا هذا من جهة الوجود، أما من جهة العدم فتدخل في هذا المجال الخدمات الإرشادية المتعلقة بمنع قتل الأولاد والترهيب من الإجهاض والسلع الصحية لحماية الأطفال من الأمراض والعاهات البدنية والنفسية والعقلية...[4].

ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النسل كالآتي:[5]

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] المرجع نفسه، ص ص 220-221.

[3] المرجع نفسه، ص 208.

[4] المرجع نفسه، ص 221.

[5] المرجع نفسه، ص 221.

ض ل: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النسل؛

ل1س: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النسل لمجموع الأمة؛

$\overline{\text{ل1س}}$: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ النسل لأفراد الأمة.

فيكون لدينا: ض ل = ل1س + $\overline{\text{ل1س}}$

$$\text{ض ل} = \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} \text{ل1س} + \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} \overline{\text{ل1س}} = \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} (\text{ل1س} + \overline{\text{ل1س}})$$

تشمل الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ النسل $\sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}}$ لسلع والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والمتضمنة في حفظ كلية النسل؛ هذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

5. الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ المال

تقتضي الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ المال صيانة المال العام من الهدر والتبذير بالمحافظة على الثروات المتاحة والموارد المتوفرة وتمديد فترة الانتفاع بها وتقليل الهدر الناتج عن عوامل التصحر والانجراف والحرائق والتلوث وغيرها من العوامل التي تقلل من منافع الأموال العامة، أما حفظ وصيانة الأموال الفردية فيكون عن طريق تنميتها واستخدامها استخداما رشيدا لصيانتها وإعادة إنتاجها لأصحابها لتحقيق وظيفتها الفردية والاجتماعية، وتكون كل السلع والخدمات والحقوق والحريات التي تدخل في هذا المجال تساهم في حفظ الأموال الفردية[1].

ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ المال كالآتي:[2]

ض م: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ المال؛

م1س: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ المال لمجموع الأمة؛

$\overline{\text{م1س}}$: حاجات ضرورية متعلقة بحفظ المال لأفراد الأمة.

فيكون لدينا: ض م = م1س + $\overline{\text{م1س}}$

$$\text{ض م} = \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} \text{م1س} + \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} \overline{\text{م1س}} = \sum_{\text{س}=1}^{\text{ن}} (\text{م1س} + \overline{\text{م1س}})$$

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] المرجع نفسه، ص 222.

تشمل الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ المال مجموع السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والمتضمنة في حفظ كلية المال؛ هذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

ويمكن التعبير عن الحاجات الضرورية بالنسبة للكليات الخمس للمجتمع كالآتي:[1]

ض = مجموع الحاجات الضرورية اللازمة للمجتمع في فترة معينة

ض = ض د+ ض ف + ض ل +ض م +ض ع

بالتعويض نصل إلى:

$$\text{ض} = \sum_{س=1}^{ن} (د1س + \bar{د}1س + ف1س + \bar{ف}1س + ع1س + \bar{ع}1س + ل1س + \bar{ل}1س + م1س + \bar{م}1س)$$

وبهذا يمكن القول بأن الحاجات الضرورية هي مجموع السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على الحياة والتي تساهم في حفظ الكليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، المال، وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

المطلب الثاني: الحاجات الحاجية

الحاجات الحاجية هي الحاجات المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق والحرج، والتي يترتب عن عدم مراعاتها الحرج والمشقة دون أن تبلغ المشقة الناتجة عن عدم مراعاتها مشقة عدم مراعاة الحاجات الضرورية، فهي تمثل تلك الحاجات التي قد تتحقق من دونها الكليات الخمس "ولكن مع الضيق فشرعت لحاجة الناس إلى رفع الضيق عن أنفسهم كي لا يقعوا في حرج قد يفوت عليهم المطلوب"[2].

وتشمل الحاجات الحاجية كل الحاجات التي لا يتوقف عليها حفظ الكليات الخمس بشكل مباشر وإنما من أجل التوسيع ورفع الضيق والحرج، وهي جارية في الكليات الخمس، وتتضمن الحاجات الحاجية العامة لمجموع الأمة، والحاجات الحاجية الخاصة لأفراد الأمة.

1. الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ الدين

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

تشمل الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ الدين مجموعة السلع والخدمات التي ترفع الحرج وتدفع المشقة وتيسر تأدية عبادات الإسلام وتسهل عملية الدعوة لنشره وتعميمه، والدفاع عنه وحمايته بما يضمن التنمية المضطردة للإمكانيات المعنوية والروحية والأخلاقية[1].

ويمكن التعبير عن الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ الدين كالآتي:[2]

ح د: حاجات حاجية متعلقة بحفظ الدين؛

د2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ الدين لمجموع الأمة؛

د2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ الدين لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$\text{ح د} = \sum_{س=1}^{ن} (\text{د2س} + \overline{\text{د2س}})$$

وبهذا يمكن القول بأن الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ الدين تشمل كل السلع والخدمات التي تؤدي إلى التيسير ورفع الحرج في ما يتعلق بحفظ الدين لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

2. الحاجيات الحاجية المتعلقة بحفظ النفس

تشمل الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ النفس مجموعة السلع والخدمات التي ترفع العسر وتجلب اليسر ليعيش الإنسان كريما عزيزا، فيتم بذلك القضاء على كل نشاط إنتاجي أو خدمي يمكن أن يحدث المشقة المعتبرة شرعا في حياة الإنسان، وبالمقابل توجه الإمكانيات المتاحة بعد استيفاء ضروريات النفس لإنتاج السلع وإيجاد الخدمات والمنافع الحاجية التي ترفع المشقة في حياة الإنسان مثل: الغذاء والسكن واللباس والعلاج والنقل[3]...

ويمكن التعبير عنها كالآتي: [4]

ح ف: حاجات حاجية متعلقة بحفظ النفس؛

ف2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ النفس لمجموع الأمة؛

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2] المرجع نفسه، ص ص 223-224.

[3] المرجع نفسه، ص 224.

[4] المرجع نفسه، ص 224.

$\overline{ف2}$س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ النفس لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ح\ ف = \sum_{س=1}^{ن} (ف2س + \overline{ف2}س)$$

تشمل الحـ س=1 لحاجية المتعلقة بحفظ النفس كل السلع والخدمات اللازمة لحفظ النفس والتي تؤدي إلى التيسير ورفع الحرج لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

3. الحاجيات الحاجية المتعلقة بحفظ العقل

تشمل الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ العقل "مجموعة السلع والخدمات التي تزيل المشقة وتجلب اليسر في مجال تنمية العقل وتنويره وتحريره؛ وذلك بمنع كل سلعة ودفع كل خدمة تعطل العقل أو تفسده وتؤثر على وظيفته الحقيقية، وبإيجاد السلع والخدمات الثقافية والمعرفية التي تيسر مجالات العلم والبحث والتفكير والاجتهاد واستقطاب الكفاءات ورعايتها وتوفير الاحتياجات التي ترفع المشقة في حياتها لمنع خروجها من دائرة الأمة إلى غيرها بتوفير شروط توطينها وإدماجها في الحياة"[1].

ويمكن التعبير عنها كالآتي:[2]

ح ع: حاجات حاجية متعلقة بحفظ العقل؛

ع2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ العقل لمجموع الأمة؛

$\overline{ع2}$س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ العقل لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ح\ ع = \sum_{س=1}^{ن} (ع2س + \overline{ع2}س)$$

تشمل الحـ س=1 الحاجية المتعلقة بحفظ العقل كل السلع والخدمات اللازمة لحفظ العقل والتي تساهم في رفع الحرج والتيسير لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-225.

[2] المرجع نفسه، ص 225.

4. الحاجيات الحاجية المتعلقة بحفظ النسل

تشمل الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ النسل "مجموعة السلع والخدمات التي تدفع المشقة والحرج وتحقق اليسر في مجال حماية النسل ورعاية الطفولة؛ وذلك بتوجيه الإمكانيات المتاحة بعد استيفاء ضروريات حفظ النسل إلى هذه السلة من السلع والخدمات التي ترفع المشقة المعتبرة في حياة الأسرة والطفولة لتحقيق الهدف الإسلامي النبيل من بناء الأسرة وهو استمرار النوع الإنساني استمرارا عزيزا كريما"[1].

ويمكن التعبير عنها كالآتي: [2]

ح ل: حاجات حاجية متعلقة بحفظ النسل؛

ل2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ النسل لمجموع الأمة؛

$\overline{ل2س}$: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ النسل لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ح\ ل = \sum_{س=1}^{ن} (ل2س + \overline{ل2س})$$

تشمل ا- الحاجية المتعلقة بحفظ النسل كل السلع والخدمات التي تؤدي إلى التيسير ورفع الحرج في رعاية النسل لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

5. الحاجيات الحاجية المتعلقة بحفظ المال

تشمل الحاجات الحاجية المتعلقة بحفظ المال "مجموعة السلع والخدمات التي ترفع الحرج وتزيل المشقة وتجلب اليسر في مجال استخدام أموال الأمة والحفاظ على خيراتها وحماية ثرواتها، فيتم دفع السلع والخدمات التي تحدث المشقة والحرج العامة والخاصة في مجال توظيف موارد الأمة، وبالوقت نفسه يتم العمل من أجل إيجاد السلع والخدمات التي تيسر وتسهل عملية استخدام الأموال وتنميتها والحفاظ عليها وتمديد آجال الانتفاع بها وصيانتها من الهدر والضياع ومنع خروجها بغير عوض إلى الدول الأخرى، وتجديدها وإعادة إنتاجها ليتحقق اليسر في رواجها ودورانها وانتقالها وتداولها وثباتها الأمر الذي تعود منافعه العظمى على الأفراد والمجتمع"[3].

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2] المرجع نفسه، ص 225.

[3] المرجع نفسه، ص 226.

ويمكن التعبير عنها كالآتي: [1]

ح م: حاجات حاجية متعلقة بحفظ المال؛

م2س: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ المال لمجموع الأمة؛

$\bar{م2س}$: حاجيات حاجية متعلقة بحفظ المال لأفراد المجتمع.

فيكون لدينا:

$$ح\ م = \sum_{س=1}^{ن} (م2س + \bar{م2س})$$

تشمل ا- الحاجية المتعلقة بحفظ المال كل السلع والخدمات التي تساهم في التيسير ورفع الحرج في حفظ المال لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

ويمكن التعبير عن الحاجات الحاجية بالنسبة للكليات الخمس للمجتمع كالآتي:[2]

ح = ح د + ح ف + ح ع + ح ل + ح م

وبالتعويض تصبح:

$$\textbf{ح} = \sum_{س=1}^{ن} (د2س + \bar{د2س} + ف2س + \bar{ف2س} + ع2س + \bar{ع2س} + ل2س + \bar{ل2س} + م2س + \bar{م2س})$$

وبهذا يتضح أن الحاجات الحاجية تشمل كل السلع والخدمات التي تجلب التيسير وترفع الحرج والمشقة والتي تساهم في حفظ الكليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل والمال، وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

المطلب الثالث: الحاجات التحسينية

الحاجات التحسينية هي الحاجات الزائدة على أصل الحاجات الضرورية والحاجية، والتي لا يؤدي عدم إشباعها إلى الإخلال بأمر ضروري أو حاجي لأنها تجري مجرى التحسين والتزيين وتدخل المتعة على الحياة الإنسانية[3]، وهي تجسد جماليات الحياة وتجعل حياة الناس أكثر يسرا

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ، ص 226.

[2] المرجع نفسه، ص 226.

[3] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 63.

وسهولة ومتعة دون إسراف وترف وإذا فقدت لا يختل نظام الحياة كما في الحاجات الضرورية ولا ينالهم الحرج كما في الحاجات الحاجية[1].

إن الحاجات التحسينية "تشمل الأمور التي لا تتحرج الحياة ولا تصعب بتركها ولكن مراعاتها مما يسهل الحياة أو يحسنها أو يجملها"[2]؛ فهي تشمل كل السلع والخدمات التي تحسن حياة الإنسان والجارية في الكليات الخمس من حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

1. الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ الدين

تشمل الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ الدين كل "السلع والخدمات التي توفر أفضل الشروط وأحسن السبل في مجال تأدية الإنسان لعباداته وشعائره التعبدية ورسالته الدعوية، وتحسين وتجميل الوسائل والأساليب المختلفة لنشر الإسلام والدفاع عنه بالوصول إلى أقصى درجات الكفاءة في إنتاج هذه السلع وتوفير هذه الخدمات التي تحقق هذا الهدف"[3].

ويمكن التعبير عنها كالآتي:[4]

ت د: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ الدين؛

د3س: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ الدين لمجموع الأمة؛

$\bar{د3س}$: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ الدين لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ت\ د = \sum_{س=1}^{ن} (د3س + \bar{د3س})$$

تتمثل ا- لتحسينية اللازمة لحفظ الدين في مجموع السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها في جانب حفظ كلية الدين لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها؛ هذه الحاجات تساهم "في تحسين وتجميل شروط العبادة والدعوة للإسلام والدفاع عنه"[5].

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية من دالة المصلحة الاجتماعية، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، 1400هـ-1980م، ص 162.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[4] المرجع نفسه، ص ص 227-228.

[5] المرجع نفسه، ص 228.

2. الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ النفس

تشمل الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ النفس مجمل الطيبات من السلع والخدمات التي تجمل حياة الإنسان وترتقي بمستوى معيشته من غذاء وكساء وسكن ونقل...الخ[1].

ويمكن التعبير عنها كالآتي:[2]

ت ف: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النفس؛

ف3س: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النفس لمجموع الأمة؛

$\overline{ف3س}$: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النفس لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ت\ ف = \sum_{س=1}^{ن} (ف3س + \overline{ف3س})$$

تشمل الحا حسينية اللازمة لحفظ النفس مجموع السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها والتي تدخل في نطاق حفظ كلية النفس.

3. الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ العقل

تشمل الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ العقل كل السلع والخدمات التي تحدث التجميل والتحسين في مجال تنمية العقل وتحريره وتنويره، وتشمل السلع والخدمات الثقافية، وتحسين وسائل البحث وطرقه، والحاجات التحسينية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والتربوية في مختلف مستوياتها ...الخ[3].

ويمكن التعبير عنها كالآتي:[4]

ت ع: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ العقل؛

ع3س: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ العقل لمجموع الأمة؛

$\overline{ع3س}$: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ العقل لأفراد الأمة.

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2] المرجع نفسه، ص 228.

[3] المرجع نفسه، ص ص 228-229.

[4] المرجع نفسه، ص 229.

فيكون لدينا:

$$ت\ ع = \sum_{س=1}^{ن} (ع3س + \bar{ع3س})$$

تشمل الـ س=1 لتحسينية اللازمة لحفظ العقل كل السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها في جانب حفظ كلية العقل واللازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

4. الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ النسل:

وتشمل الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ النسل "مجموعة السلع والخدمات التي تجمل وتحسن حياة الأطفال والأسر بدءا من المأكل والمشرب والملبس والعلاج والرعاية الدائمة المستمرة لتكوين الأجيال القادرة على تأدية وظيفتها الحضارية"[1].

ويمكن التعبير عنها كالآتي: [2]

ت ل: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النسل؛

ل3س: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النسل لمجموع الأمة؛

$\bar{ل3س}$: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ النسل لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ت\ ل = \sum_{س=1}^{ن} (ل3س + \bar{ل3س})$$

تتمثل الحاجات التحسينية اللازمة لحفظ النسل في مجموع السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها واللازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها في جانب حفظ كلية النسل.

5. الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ المال

تشمل الحاجات التحسينية المتعلقة بحفظ المال كل السلع والخدمات التي تحسن عملية استخدام الأموال وصيانتها والحفاظ عليها والبحث عنها، وكذلك كل السلع والخدمات التي تحسن وتجمل الأموال العامة للأمة ومصادرها المختلفة، وصولا إلى أقصى كفاءة في الاستمتاع بالنعم وتخصيص كل نعمة لما خلقت لأجله وتقليل الهدر والتبذير والتلوث[3].

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] المرجع نفسه، ص 229.

[3] المرجع نفسه، ص 229.

ويمكن التعبير عنها كالآتي: [1]

ت م: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ المال؛

م3س: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ المال لمجموع الأمة؛

$\bar{م3س}$: حاجات تحسينية متعلقة بحفظ المال لأفراد الأمة.

فيكون لدينا:

$$ت\ م = \sum_{س=1}^{ن} (م3س + \bar{م3س})$$

تتمثل الحـ س=1 تحسينية اللازمة لحفظ المال في مجموع السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها في جانب حفظ كلية المال.

ويمكن التعبير عن الحاجات التحسينية بالنسبة للكليات الخمس لمجموع أفراد المجتمع ولكل فرد من أفراده كالآتي:[2]

ت = ت د + ت ف + ت ع + ت ل + ت م

وبالتعويض نجد:

$$\textbf{ت} = \sum_{س=1}^{ن} (د3س + \bar{د3س} + ف3س + \bar{ف3س} + ع3س + \bar{ع3س} + ل3س + \bar{ل3س} + م3س + \bar{م3س})$$

وبهذا يمكن القول بأن الحاجات التحسينية تتمثل في مجموع السلع والخدمات التي تسهل الحياة وتجملها، والتي تساهم في حفظ الكليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، المال، وهذه السلع والخدمات لازمة لمجموع الأمة ولكل فرد من أفرادها.

ويمكن تلخيص ما ورد في هذا المبحث في الشكل الآتي:

---

[1] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[2] المرجع نفسه، ص 230.

الشكل رقم 03: هرم الصياغة الرياضية للأولويات في الاقتصاد الإسلامي

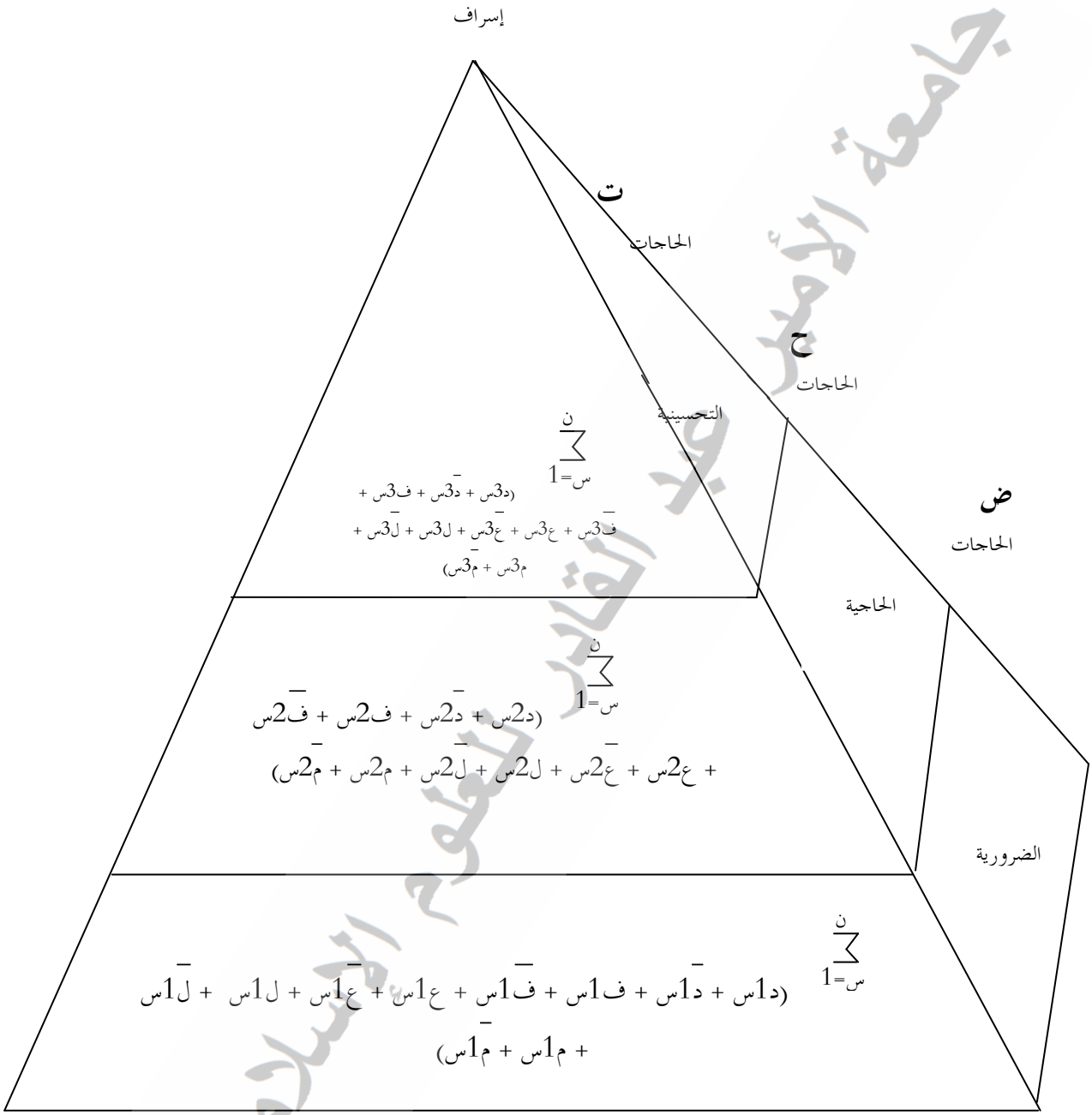

المصدر: صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 231، بتصرف.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خلاصة الفصل الثاني:

عالج هذا الفصل وفي ثلاث مباحث أساسية الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي، وتم التوصل من خلاله إلى أن الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في تلك المتطلبات الإنسانية التي تمكن الإنسان من القيام بوظيفته، وهي تجمع بين الحاجات المادية والروحية، والحاجات الفردية والجماعية، والحاجات الدنيوية والأخروية، ويتم تصنيفها وفقا لأولويتها إلى ثلاث مستويات أساسية هي: حاجات ضرورية، وحاجات حاجية، وحاجات تحسينية، وتكون جارية في الكليات الخمس من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وهي لازمة لمجموع أفراد الأمة ولكل فرد من أفرادها.

إن هذا تصنيف للحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي له أهمية بالغة في توجيه الإنتاج وترشيده بشكل يساهم في إنتاج الحاجات ذات الأولوية في المجتمع والتي يجب توفيرها أولا قبل توجيه الموارد لإنتاج الحاجات التي تقل أهمية عنها، وهذا ما سيتم معالجته في الفصل الموالي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث:

دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث: دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد

سخر الله عز وجل للإنسان الكثير من الموارد وحثه على استغلالها في إشباع حاجاته، هذه الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تتميز بكونها حاجات حقيقية لا وهمية، فضلا عن أنها تنقسم وفقا لأولويتها إلى ثلاث مراتب: ضرورية وحاجية وتحسينية.

فنظرة الاقتصاد الإسلامي للحاجات والأولويات لها أهمية بالغة في توجيه الإنتاج وترشيده، هذا التوجيه والترشيد يتطلب تكامل جهود الدولة ممثلة في القطاع العام مع جهود الأفراد بأسلوب متوازن يمكن من خلاله تحقيق الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة ويساهم في تحقيق عمارة الأرض.

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث أساسية هي كالآتي:

المبحث الأول: الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مفهومه، أهميته وعناصره

المبحث الثاني: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثره

المبحث الثالث: التنمية في الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مفهومه، أهميته وعناصره

أولى الإسلام عناية فائقة بالإنتاج بدءا بمفهومه ومرورا بتحديد أهدافه وعناصره وذلك وفقا لما يتلاءم وأحكامه، وسيتم في هذا المبحث معالجة نظرة الاقتصاد الإسلامي للإنتاج من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: أهمية الإنتاج وأهدافه في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

عرف الإنتاج في الاقتصاد الوضعي كما تطرقت الدراسة إليه سابقا بأنه خلق منفعة أو زيادتها، وهذا التعريف للإنتاج في الإسلام غير مقبول، ذلك أن الخلق في اللغة على وجهين أحدهما الإنشاء بمعنى ابتداع الشيء على مثال لم يسبق إليه وكل شيء خلقه الله فهو مبتدئه على غير مثال سبق إليه، والآخر التقدير[1]، فالخلق صفة يختص بها الله عز وجل وهو الذي أوجد الأشياء جميعا، ولفظ الخلق الوارد في التعريف السابق يراد به إنشاء المنفعة من العدم وهو بهذا المعنى لا يتفق مع الفكر الإسلامي لأن الخلق بهذا المعنى صفة يختص بها الله عز وجل[2]، ولهذا ينبغي عدم استخدام هذا المصطلح في تعريف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

وبناء على هذا عرف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بأنه "إيجاد منفعة أو زيادتها"[3]؛ هذه المنفعة يتم إيجادها عن طريق بذل الجهد البشري في الموارد المتاحة وجعلها في شكل سلع وخدمات قادرة على إشباع مختلف حاجات الأفراد التي تحقق منفعة معتبرة شرعا، وهذا ما يعبر عنه يوسف كمال[4] بقوله: "فالحقيقة أن الإنسان لم يخلق شيئا وإنما قام بعمل أضاف فيه للعمليات

---

[1] ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ج 14، باب الخاء، مادة خلق، ص 1244.

[2] محمد عبد الحليم عمر، المنهج الإسلامي في الإنتاج، ص 10، http://www.kantakji.com، تاريخ الزيارة: 2013/01/04 (13:28).

[3] بسام يوسف أحمد التل، القيم الإسلامية وأثرها في الإنتاجية في المؤسسات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ -1996م، ص 12.

[4] يوسف كمال بن محمد بن يوسف (1932م-2004م) : باحث في الاقتصاد الإسلامي، وله العديد من المؤلفات أهمها: أضواء على الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر، الإصلاح الاقتصادي في مصر رؤية إسلامية.

الزراعية والصناعية والتجارية منافع شكلية أو زمانية أو مكانية أو خدمية"[1]، فالله عز وجل هو خالق كل الموارد وواهبها والإنتاج الذي يقوم به الإنسان يتم في الموارد التي خلقها الله عز وجل وسخرها له.

ويعرف الإنتاج أيضا بأنه "بذل الجهد الإنساني لتحويل الموارد الاقتصادية لتكون صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية مباشرة"[2]، كما يعرف بأنه "جهد بشري يترتب عليه جعل المورد صالحا أو أكثر صلاحية لإشباع حاجة الإنسان"[3]، فهذين التعريفين يشيران إلى أن الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يتضمن بذل الجهد الإنساني في استغلال الموارد المتاحة بهدف تحويلها إلى سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات؛ هذه الأخيرة تتمثل في كل السلع والخدمات النافعة والمشروعة وفقا لضوابط الإسلام، كما يشير التعريفين إلى أهمية تدخل الإنسان في ما سخره الله عز وجل له من موارد بغض النظر عن طبيعة ونوع هذا التدخل يستوي في ذلك العمل الزراعي والعمل الصناعي وغيرها من الأعمال الأخرى.

وغير بعيد عن هذا التعريف تعريف الإنتاج بأنه "عملية تطوير الطبيعة إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجات الإنسان"[4]؛ فالله عز وجل سخر للإنسان الموارد الموجودة في الطبيعة لقوله عز وجل: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[5]، فكان على الإنسان استغلال هذه الموارد المتاحة واستخدامها في إنتاج وسائل لإشباع حاجاته الحقيقية.

ومن بين تعريفات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي أيضا أنه عبارة عن "تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا وتستهلك موارد وطاقة في إطار زمني معين قصد خلق منافع اجتماعية

---

[1] يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط 3، 1418هـ-1998م، ص 113.

[2] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[3] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[4] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 680.

[5] سورة الجاثية، آية 13.

سواء أكانت هذه المنافع مادية أم معنوية"[1]، ويتضح من هذا التعريف أن الإنتاج يقوم على تضافر العمل والموارد بهدف تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال إشباع حاجاتهم المادية منها والمعنوية على حد سواء، وذلك ضمن إطار زمني محدد.

ويعرف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بأنه استخدام القدرات التي أودعها الله عز وجل في الإنسان في معالجة الموارد المادية التي خلقها الله عز وجل في الأرض من أجل إيجاد منفعة معتبرة إسلاميا[2]؛ فالتعريف يشير إلى أن المنفعة التي يهدف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها هي المنفعة المعتبرة شرعا، وهو بهذا يختلف عنه في الاقتصاد الوضعي الذي يعتبر المنفعة دون قيد، ويبرز هذا الاختلاف في تميز المنفعة في الاقتصاد الإسلامي بعدة ميزات؛ هذه الميزات تتمثل في: المشروعية بأن تكون المنفعة المتوخاة من الإنتاج مباحة شرعا، وألا يكون فيها إضرار بالآخرين، كما أنها تتسع لتشمل المنافع الدنيوية والأخروية[3].

يتمثل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في مزاولة عمل يؤدي إلى إيجاد منفعة، هذه المنفعة تقيد بكونها منفعة مشروعة غير محرمة فمثلا "قيام الصانع بعصر العنب وتحويله خمرا لا يعد إيجادا لسلعة تشبع حاجة أو تحقق نفعا، وكذلك قيام التاجر بنقل الخمر من مكان إلى آخر لا يعتبر إيجادا لمنفعة مكانية وتخزينها لا يعد منفعة زمانية، لأن كل هذه المنافع المتصورة من هذه الأعمال غير معتبرة في الإسلام، ومن ثم فإيجادها سواء تمثلت في سلعة مادية أم خدمة لا يعتبر إنتاجا في مفهوم الإسلام"[4]؛ فنظرة الاقتصاد الإسلامي إلى العمل المنتج والعمل غير المنتج مرتبطة بمشروعية أو عدم مشروعية المنفعة الصادرة عن العمل، وأساس ذلك قوله عز وجل: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾[5]، فكل ما أحله الله عز وجل من الطيبات يعتبر إيجاده عملا

---

[1] محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمار، عمان، الأردن، ط 1، 1409هـ-1989م، ص 147.

[2] يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، منشور ضمن أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1412هـ- 1992م، ص 413.

[3] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ-2003م، ص 41.

[4] سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، ط 1، 1408هـ-1988م، ص390.

[5] سورة الأعراف، آية 157.

منتجا وكل ما حرمه من الخبائث يكون إيجاده عملا غير منتج، وبذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يعتبر أن العمل المنتج هو العمل الذي يحقق مصلحة أيا كانت سواء كانت مصلحة مادية مثل السلع أو معنوية مثل الخدمات، أما العمل غير المنتج فهو الذي يحقق مفسدة للفرد أو للمجتمع أو كليهما سواء كانت مفسدة مادية كالسلع المحرمة أو معنوية كالمنافع المحرمة، وبهذا يتضح أن إنتاجية العمل أو عدم إنتاجيته مستمدة بالدرجة الأولى من الحل والحرمة فما كان حلالا فهو منتج وما كان حراما فهو غير منتج[1].

ومن جهة أخرى فإن نظرة الاقتصاد الإسلامي للعمل المنتج واضحة وجلية، فهو يعتبر أن كل عمل يؤدي إلى إيجاد منفعة عمل منتج وهذه النظرة تتفق مع نظرة الفكر الاقتصادي الحديث، فالاقتصاد الإسلامي لم يقع فيما وقع فيه الاقتصاد الوضعي من متاهات في معنى الإنتاج وفي تحديد النشاطات المنتجة؛ حيث أنه بت في الأمر من البداية باعترافه بإنتاجية النشاطات الاقتصادية المختلفة و لم يستثن شيئا منها وربط بين منفعة النشاط الاقتصادي وإنتاجيته، والنتيجة العملية لهذا الشمول الذي تميز به مفهوم الإنتاج في الإسلام هي الاهتمام بجميع النشاطات الاقتصادية وعدم إهمال شيء منها بدعوى أنها نشاطات عقيمة كما كان الحال عليه في الاقتصاد الوضعي[2]؛ حيث كانت المدارس الاقتصادية تقصر مفهوم الإنتاج على بعض الأنشطة الاقتصادية دون بعض، فالمدرسة التجارية كانت تقصر النشاط المنتج على التجارة الخارجية، أما المدرسة الطبيعية فقد كانت ترى أن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة وما سواها من أنشطة اقتصادية كالتجارة والصناعة هي أنشطة غير منتجة، والمدرسة التقليدية كانت ترى أن النشاط المنتج هو الذي يؤدي إلى إيجاد السلع المادية فقط، إلى غاية المدرسة التقليدية الجديدة التي أقرت بأن الإنتاج يشمل كل نشاط يؤدي إلى إيجاد منفعة وبهذا أصبح كل نشاط اقتصادي يؤدي إلى إيجاد منفعة هو نشاط منتج سواء كانت منفعة مادية أو خدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن المنفعة التي يهدف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي إلى إيجادها قد تتمثل في صورة مادية مثل: المنتجات الزراعية والصناعية المختلفة، كما قد تتمثل في منفعة معنوية مثل: ما يقدمه التجار من منافع مكانية تتمثل في نقل السلع والخدمات من مكان إلى مكان، أو

---

[1] أحمد صالح الغامدي، الآراء الاقتصادية للمقريزي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1413هـ، ص ص 86-88.

[2] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 39-41.

منافع زمانية تتمثل في نقل السلع والخدمات من زمان إلى زمان، وهذه المنافع الزمانية إما أن تكون عمودية كنقل المواد الأولية من أعماق الأرض إلى سطحها أو أفقية كنقل السلع المنتجة إلى الأماكن القريبة من المستهلكين وإعدادها في متناول أيديهم فإن نقلها بهذا الشكل نوع من التطوير إلى شكل أفضل بالنسبة إلى حاجات الإنسان[1]، كما قد تتمثل المنافع في خدمات "يقدمها الإنسان ببدنه أو بفكره وعقله"[2].

المطلب الثاني: أهمية الإنتاج وأهدافه في الاقتصاد الإسلامي

يحتل الإنتاج أهمية كبرى باعتباره وسيلة إشباع الحاجات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتعد أهمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي "أهمية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد فهو من جهة أولى أداة الاستهلاك ومن تم البقاء والنمو، ومن جهة ثانية أداة للتكوين الروحي والتنمية الفكرية، ومن جهة ثالثة مقدمة ضرورية لطاعة الله وعبادته"[3].

أما من حيث كون الإنتاج أداة للاستهلاك فإن الاقتصاد الإسلامي ينظر إلى الإنتاج على أنه أساس الاستهلاك؛ فلا "إنتاج من دون استهلاك ولا استهلاك من دون إنتاج"[4]؛ فتحقيق استهلاك الحاجات سواء الضرورية منها أو الحاجية أو التحسينية يتوقف على الإنتاج، ولهذا كان هذا الأخير يهدف إلى توفير مختلف السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في مستوياتها الثلاث من خلال استغلال الموارد التي سخرها الله عز وجل في هذا الكون لقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[5]، هذه الموارد لا توجد في صورة جاهزة للاستهلاك النهائي بل لابد من عمل الإنسان فيها وجعلها صالحة للانتفاع بها.

أما من حيث كون الإنتاج أداة للتكوين الروحي والتنمية الفكرية فإن ذلك يتجلى في أن الاستهلاك ليس الغاية النهائية للإنسان، وإنما هو يمثل مرحلة لابد منها للوصول إلى غايات أهم، فبدون إنتاج لا يتأتى الاستهلاك وبدون استهلاك لن يستطيع الإنسان أن ينمي قدراته

---

[1] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 680-681.

[2] سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص 389.

[3] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[4] مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 3، 1420هـ-2000م، ص 78.

[5] سورة الملك، آية 15.

الفكرية ولن يستطيع أن يحافظ على تجانس وحدات بدنه فتضعف خلاياه عن النشاط ويشل عقله عن التفكير، أما من حيث التكوين الروحي فهذا أمر يجب أن يكون مسبوقا بتصور ذهني واضح لمسائل العقيدة الإسلامية، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان جسم الإنسان سليما معافً من ضروب العوائق التي تمنع الفكر والحركة، فالإنتاج إذن لا يشبع الحاجات البيولوجية للإنسان فحسب بل يشبع الحاجات الفكرية الروحية بطريق غير مباشر[1].

أما كون الإنتاج ضروريا لعبادة الله عز وجل فيكمن في أن الغاية من خلق الإنسان هي عبادة الله عز وجل ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2]؛ وتحقيق عبادة الله عز وجل تكون عن طريق عمارة الأرض والاستفادة من خيراتها لقوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[3]؛ فالإنتاج من أهم مقومات عمارة الأرض وتوفير سبل المعيشة الطيبة للناس لكي يستطيعوا عبادة الله عز وجل، وفي ذلك يقول عبد الحليم بن تيمية[4]: "فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته"[5]، وبهذا كان الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وسيلة لغاية أسمى من مجرد إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات ألا وهي عمارة الأرض وتحقيق الخلافة فيها.

أما عن أهداف الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي فإن محمد نجاة الله صديقي[6] يرى بأنها تتمثل في الآتي:[7]

- الاستجابة لحاجات المنتج الشخصية بشكل يتصف بالاعتدال؛

---

[1] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 167.

[2] سورة الذاريات، آية 56.

[3] سورة الملك، آية 15.

[4] أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية، (661هـ-728هـ): يلقب بشيخ الإسلام، من أشهر مؤلفاته السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية والحسبة.

[5] أحمد حيدر أحمد عبيدات، نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1421هـ-2000م، ص46.

[6] محمد نجاة الله صديقي (ولد سنة 1966م): باحث في الاقتصاد الإسلامي، وله العديد من المؤلفات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي باللغة الإنجليزية أهمها: Role of the State in the Economy، Banking Without Interest، Muslim Economic Thinking.

[7] محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط 1، 1399هـ-1979م، ص 56.

- الوفاء بالالتزامات العائلية؛
- تهيئة بعض الاحتياجات للضرورات الطارئة في المستقبل؛
- تهيئة الاحتياجات لحاجات ورثته وخلفائه؛
- الخدمة الاجتماعية والإنفاق في سبيل الله.

ويرى منذر قحف[1] أن الأهداف التي وضعها محمد نجاة الله صديقي للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي عبارة عن أهداف عامة تنطبق على كل وحدة اقتصادية، أي أنها تنطبق على المستهلك بقدر ما تنطبق على المنتج، ويقترح منذر قحف بدلا من هذه الأهداف هدفا واحدا وهو الوصول بالمنفعة الجماعية للمنشأة المنتجة إلى حدها الأقصى، والمنفعة الجماعية للمنشأة المنتجة تعرف بأنها مجموع منفعة المالك ومنفعة المستحدث معا[2].

ولا يمنع الإسلام أن يكون الإنتاج مربوطا بالربح وإنما يمنع أن يكون مربوطا بالربح وحده، وهذا راجع لكون دوافع الإنتاج في الإسلام متعددة، فإلى جانب دافع الربح يوجد دافع الإعمار وتحقيق عبادة الله عز وجل، بالإضافة إلى دافع مصلحة الجماعة وهذا هو مقتضى ما قاله الفقهاء من أن القيام بالمكاسب الثلاثة الزراعة والصناعة والتجارة من فروض الكفاية[3].

يمكن القول من خلال ما سبق بأن اعتبار الربح هدفا للإنتاج أمر فطري؛ ذلك أن الإنسان حين يزاول أي نشاط إنتاجي فإنه يهدف إلى تحقيق الربح من ورائه، وفي الاقتصاد الإسلامي يهدف المنتج إلى تعظيم الربح ليس من أجل تعظيم الربح في حد ذاته كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي وإنما من أجل بلوغ هدف أسمى وهو تحقيق العبادة لله عز وجل.

توجد مجموعة أخرى من الأهداف يسعى الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها، هذه الأهداف يمكن إجمالها في الآتي:

---

[1] محمد منذر قحف (ولد سنة 1944م): باحث في الاقتصاد الإسلامي، وله العديد من المؤلفات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي باللغتين العربية والإنجليزية،، أهمها: الاقتصاد الإسلامي، الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، ومفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي.

[2] محمد منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

[3] رفعت العوضي، مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي مع اقتراح بعض المقررات الدراسية، بحث منشور ضمن أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1412هـ- 1992م، ص ص 42-43.

- تحقيق عبادة الله عز وجل لقوله: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[1]؛ أي أنه طلب منكم عمارتها بما تحتاجون إليه وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية[2]، فالإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تحقيق عمارة الأرض وتهيئتها للانتفاع بها ليتمكن المسلمون من القيام بوظيفتهم في الحياة وهي تحقيق العبادة الله عز وجل، وبذلك القصد يحصل المنتج المسلم على الأجر والثواب بغض النظر عن النتائج المادية لنشاطه، فالمنتج المسلم يثاب على ممارسة الإنتاج سواء أقصد بذلك الحصول على الربح أم تحقيق كفايته أم المحافظة على المال وتنميته ما دام أنه يبتغي بذلك الاستعانة على طاعة الله عز وجل وتحقيق العبادة الكاملة له[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا يتوصل إلى عبادة الله عز وجل والقيام بالفروض إلا بالإنتاج، وهذا ما يشير إليه محمد بن الحسن الشيباني في قوله: "ولأنه لا يتوصل إلى أداء الصلاة إلا بالطهارة ولابد لذلك من كوز يستقي به الماء أو دلو ورشا يترح به الماء من البئر، وكذا لا يتوصل إلى أداء الصلاة إلا بستر العورة وإنما يكون ذلك بثوب ولا يحصل له إلا بالاكتساب عادة، وما لا يتأتى إقامة الفرض إلا به يكون فرضا في نفسه"[4].

- تحقيق الكفاية للفرد ولمن يعول: ذلك أن الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إشباع الحاجات المشروعة للمنتج ولمن تلزمه نفقتهم، وهذا ما يعبر عنه أبو بكر السرخسي[5] بقوله: "ثم الكسب على مراتب فمقدار مالا بد لكل أحد منه يعني ما يقيم به صلبه يفترض على كل أحد اكتسابه عينا (غنيا أو فقيرا) لأنه لا يتوصل إلى إقامة الفرائض إلا به، وما يتوصل به إلى إقامة الفرائض يكون فرضا...، وكذا إن كان له عيال من زوجة وأولاد صغار فإنه يفترض

---

[1] سورة هود، آية 61.

[2] أبي بكر أحمد الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1412هـ-1992م، ج 4، ص 378.

[3] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

[4] محمد بن الحسن الشيباني، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[5] أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسي الحنفي (توفي سنة 483هـ): له العديد من المؤلفات أهمها: المبسوط وأصول السرخسي.

عليه الكسب بقدر كفايتهم عينا...، فإن كان له أبوان كبيران معسران فإنه يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما لأن نفقتهما مستحقة عليه مع عسرته إذا كان متمكنا من الكسب"[1].

- تحقيق الكفاية الذاتية للأمة: وذلك من خلال توفير حاجات المجتمع الإسلامي وهذا ما يعبر عنه يوسف القرضاوي بقوله: أنه يجب أن يكون للأمة من الإمكانات والقدرات، والخبرات، والوسائل، ما يمكِّنها من الوفاء بحاجاتها المادية والمعنوية، ويسدُّ الثغرات المدنية والعسكرية، عن طريق ما يسمِّيه الفقهاء فروض الكفاية، هذه الأخيرة تشمل كلَّ علم أو عمل أو صناعة أو مهارة يقوم بها أمر الناس في دينهم أو دنياهم، فالواجب عليهم حينئذ تعلُّمها وإتقانها حتى لا يكون المسلمون عالة على غيرهم ولا يتحكَّم فيهم سواهم من الأمم الأخرى[2]، وهذا راجع لكون أنه "لا عزة لأمة من الأمم تلبس مما يصنع الآخرون وتأكل مما ينتجون عاجزة عن إنتاج احتياجاتها من الغذاء والكساء والدواء"[3].

- توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة من خلال توسيع قاعدة الإنتاج؛ فالمنتج المسلم الملتزم بآداب الإسلام يوازن بين مصالحه الخاصة من حيث تحقيق الربح وبين مصلحة المجتمع من حيث توظيف أكبر قدر ممكن من العمالة مما يساعد على تخفيف درجة البطالة[4].

- تحقيق التحرر من التبعية الاقتصادية: يعتبر الإنتاج أهم وسيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي؛ فالأمة التي يقوم الإنتاج فيها على توفير مختلف حاجات أفرادها تتحرر من التبعية الاقتصادية على عكس الأمة التي تعتمد على الغير في توفير احتياجاتها، وهذا ما عبر عنه عمر بن الخطاب[5] رضي الله عنه حينما اعتبر أن التخلي عن الإنتاج مقدمة للتبعية الاقتصادية، فقد روي أنه أخذ درته وانطلق إلى السوق ينظر إليها فلما رجع قال: رأيت العبيد والموالي جل أهلها وما بها من العرب إلا قليلا —وكأنه ساءه ذلك—، فقيل له: يا أمير المؤمنين قد أغنانا الله عنها بالفيء

---

[1] عصام بن عباس بن محمد علي نقلي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1، 1415هـ-1995م، ص 178.

[3] محمود عبد الكريم إرشيد، النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008م، ص 110.

[4] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

[5] عمر بن الخطاب بن نفيل ابن عبد العزى بن رباح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي العدوي، كنيته أبو حفص ولقبه الفاروق، ولد قبل البعثة النبوية بثلاثين سنة، وهو ثاني الخلفاء الراشدين، وكانت وفاته في 26 ذو الحجة 23هـ.

ونكره أن نركب الدناءة وتكفينا موالينا وغلماننا، فقال: والله لئن تركتموهم وإياها ليحتاجن رجالكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم"[1]، وواقع المسلمين اليوم يؤكد نظرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ حيث نجد انصراف كثير من المسلمين عن الإنتاج والاعتماد على السلع المستوردة من عند غير المسلمين.

المطلب الثالث: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

إن المراد بعناصر الإنتاج "المواد أو الوسائل التي تساهم في العملية الإنتاجية"[2]، وقد اختلف الباحثون في الاقتصاد الإسلامي في تصنيفها؛ حيث صنفت كتصنيفها في الاقتصاد الوضعي إلى: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم[3]، وصنفت كذلك إلى: الأرض والعمل ورأس المال[4]، وصنفت أيضا إلى العمل ورأس المال.

ومن بين تصنيفات عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي أيضا تصنيفها إلى ثلاثة عناصر: العمل ورأس المال والتقوى؛ حيث يشمل رأس المال عنصري الطبيعة ورأس المال، أما التقوى فيراد بها العمل الصالح الذي يبتغى به وجه الله وعائدها النماء وسعة الرزق في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة[5].

كما تصنف عناصر الإنتاج إلى مجموعتين: عناصر مستقلة وتشمل الأرض ورأس المال والعمل، وعناصر تابعة وتشمل المخاطرة والزمن على اعتبار أن للمخاطرة والزمن دورا في تحديد مقدار العائد كمخاطرة رب المال في المضاربة وكدور الزمن في زيادة مقدار العائد في بيع التقسيط[6].

---

[1] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

[2] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية، اليمامة، دمشق – بيروت، ط 1، 1427هـ-2006م، ص 286.

[3] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص ص 134-135.

[4] محمد منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[5] محمد رواس قلعه جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 6، 1426هـ-2005م، ص ص 63-64.

[6] انظر: رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط 2، 1430هـ-2009م، ص ص 86-110.

يتضح أن تصنيف عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يتطلب وجود معايير يمكن الاستناد إليها في اعتبار الشيء عنصر من عناصر الإنتاج؛ والمعيار الذي يستند إليه في تحديدها هو "توقف الإنتاج على هذا الشيء، وعدم إمكانية قيامه دون إسهامه"[1]؛ أي أن كل عنصر يساهم في الإنتاج ويتوقف هذا الأخير على وجوده يعتبر عنصرا من عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

وبناء على هذا فإن عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي هي: العمل، رأس المال والطبيعة، وبيانها كالآتي:

1. العمل

يعرف العمل بأنه الجهد العضلي أو الذهني الذي يبذله الإنسان لإيجاد منفعة اقتصادية أو زيادة الموجود منها وتنميته[2]، وغير بعيد عنه التعريف الذي يقتضي أن العمل هو "الجهد العضلي أو الذهني الذي يبذله الإنسان لإيجاد المنافع أو زيادتها"[3]؛ فالتعريفان يشيران إلى أن العمل يتمثل في كل مجهود يبذله الإنسان سواء كان بدنيا أو ذهنيا، هذا المجهود يكون في شكل مقصود ومنظم بهدف استغلال الموارد المتاحة وإيجاد المنافع المعتبرة شرعا منها.

ويشمل العمل الذي يبذله الإنسان العمل اليدوي كعمل الفلاح والصانع كما يشمل العمل العقلي كعمل المعلم والمحامي والطبيب، بالإضافة إلى أنه يشمل "عمل المنظم وهو الذي يوجه العملية الإنتاجية ويوائم بين الموارد الإنتاجية المختلفة بما يحقق سير الإنتاج وتنميته وما يتضمنه ذلك من تحمل للمخاطر"[4]، وتبرز وظيفة المنظم في المزج بين عناصر الإنتاج المتاحة بالنسب والطرق التي يراها كفيلة بتحقيق أفضل ما يمكن من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة[5].

والعمل في الإسلام حق وواجب على كل قادر عليه حتى يعف نفسه ويستغني عن مذلة السؤال لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ

---

[1] صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، اليمامة، دمشق – بيروت، ط 1، 1420هـ-2000م، ص 122.

[2] محمد راكان الدغمي، في الإسلام الغذاء لكل فم، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، 1993م، ص 61.

[3] عوف محمود الكفراوي، أصول الاقتصاد الإسلامي، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، ط 1، 2003م، ج 1، ص 123.

[4] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[5] محمد مكي سعدو الجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1409هـ-1989م، ص 138.

يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»[1]، بالإضافة إلى أن العمل يعتبر عبادة لله عز وجل لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «العِبَادَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ تِسْعَةٌ مِنْهَا فِي طَلَبِ الحَلَالِ»[2]، وطلب الحلال يتمثل في العمل الذي يزاوله الفرد، ويشترط الفقهاء كي يكون العمل عبادة شرطين: "أولهما: أن يكون العمل صالحاً يوافق شرع الله عز وجل، وثانيهما: أن يكون العمل خالصاً لوجه الله"[3].

فالعمل هو أساس الإنتاج، والإنسان لا يستطيع أن يحصل على حاجاته المختلفة التي تحفظ نفسه دون ممارسة العمل في الموارد المتاحة، ولهذا أوجب الإسلام العمل على كل قادر عليه ودعا إليه وحث عليه، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4].

ومما تجدر الإشارة إليه أن إتقان العمل يساهم في رفع الإنتاجية، ولكي يتمكن العامل من إتقان عمله يجب أن يكون مؤهلا للقيام به وعالما بقواعده وهذا ما يشير إليه أبو حامد الغزالي في قوله: "اعلم أن تحصيل علم هذا الباب واجب على كل مسلم مكتسب لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم، وإنما هو طلب العلم المحتاج إليه والمكتسب يحتاج إلى علم الكسب"[5]، والعلم المطلوب هنا إما أن يكون شرعيا للتمييز بين الحل والحرمة والإباحة والكراهة وإما أن يكون فنيا. ويستدعي إتقان العمل إتباع أحدث الأساليب العلمية في الإنتاج والتي تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته إذ ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته[6] هذا من

---

[1] أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، د ط، 1419هـ-1998م، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، رقم 2072، ص 391.

[2] أبو عبد الله الوصابي الحبشي، البركة في فضل السعي والحركة، مطبعة الفجالة الجديدة، د م ن، د ط، د ت ن، ص 29.

[3] حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، د م ن، ط 1، 1429هـ-2008م، ص 72.

[4] سورة الجمعة، آية 10.

[5] أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، تحقيق محمد بن عبد الملك الزغبي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط 1، 1432هـ-2011م، ج 2، ص 108.

[6] محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص ص 111-112.

جهة، ومن جهة أخرى فإن استشعار مراقبة الله عز وجل من شأنها أن تساهم في المحافظة على إتقان العمل.

2. رأس المال

يعرف رأس المال في الاقتصاد الإسلامي بأنه "كل ثروة متقومة شرعا قد ساهم الجهد البشري في إنتاجها بقصد التنمية"[1]؛ فالتعريف يبين أن رأس المال هو الثروة الناتجة في الماضي والتي لا تصلح مباشرة لإشباع الحاجات وإنما يجب أن تستخدم في عمليات الإنتاج حتى تكون صالحة لتحقيق الإشباع المباشر لهذه الحاجات، ويقسم رأس المال إلى رأس مال عيني ورأس مال نقدي؛ فأما رأس المال العيني فهو يشمل الأصول المادية التي تستخدم في الإنتاج كالمباني والآلات، أما رأس المال النقدي فيتمثل في الأموال النقدية أو السائلة والتي تستخدم في تمويل الإنتاج.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسلام حث على تشغيل رأس المال النقدي بكل الطرق والأساليب المباحة، ونهى عن كنزه وعدم استخدامه في الإنتاج لقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2]، فتشغيل رأس المال النقدي يحقق أهم مقصد من المقاصد الشرعية في المال وهو الرواج، والمراد برواج الأموال انتقالها بين أفراد الأمة عن طريق توظيفها واستثمارها في مختلف المجالات التي تحتاج إليها الأمة وبما يتلاءم وتوفير الحاجات الضرورية فالحاجية فالتحسينية.

3. الطبيعة

تعد الطبيعة من عوامل الإنتاج المهمة، والمرد بها "كل الموارد التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، وهي تشمل الأرض وما عليها وما يحيط بها وما في باطنها من موارد مختلفة باعتبار أن الأرض هي أهم الموارد الطبيعية"[3]، هذه الموارد سخرها الله عز وجل للإنسان للانتفاع بها لقوله

---

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط 1، 1413هـ-1993م، ص 158.

[2] سورة التوبة، آية 34.

[3] عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 83.

عز وجل: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وليس للإنسان أي دخل في إيجادها.

وتشمل الموارد الطبيعية الغلاف الغازي بعناصره المختلفة، والغلاف اليابس كالتربة وصخور الأرض ومعادنها، والغلاف المائي، والغطاء النباتي الطبيعي في صوره المختلفة، وبمعنى آخر هي الموارد الزراعية والنباتية في صورة الغابات والحشائش والموارد البحرية والموارد التعدينية المتمثلة في صخور الأرض ومعادنها المختلفة[2].

إن هذه الموارد هبة من الله عز وجل سخرها للإنسان ليقوم باستغلالها وتحقيق عمارة الأرض، فالله عز وجل هو المالك الحقيقي لكل هذه الموارد لقوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾[3]، وهذه الموارد كافية لإشباع الحاجات الحقيقية للإنسان لقوله عز وجل: ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾[4]، وقوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾[5]، وقوله: ﴿وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾[6]؛ فهذه الآيات تبين أن الموارد المسخرة كثيرة وهي كافية لتلبية حاجات البشر جميعا، وبهذا فإن المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي لا ترجع إلى ندرة الموارد كما يصور ذلك الاقتصاد الوضعي، وإنما تعود إلى ظلم الإنسان وكفره بالنعم، فظلمه يتجسد في سوء التوزيع، وكفره بالنعم يتجسد في عدم استغلال الموارد الطبيعية التي سخرها الله عز وجل لخدمته ومنفعته وتقاعسه عن العمل والإنتاج، وهذا ما يعبر عنه فرانسيس مورلاييه وجوزيف كوليتز في كتابهما صناعة الجوع خرافة الندرة في

---

[1] سورة الجاثية، آية 13.

[2] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في اقتصاد إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[3] سورة المائدة، آية 17.

[4] سورة إبراهيم، آية 34.

[5] سورة الحجر، آية 21.

[6] سورة فصلت، آية 10.

قولهما أن: "الموارد موجودة لكنها دائما تعاني من قلة الاستخدام أو من سوء الاستخدام مما يخلق الجوع للكثيرين والتخمة للقلة"[1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] فرانسيس مورلاييه وجوزيف كوليتز، صناعة الجوع خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1403هـ-1983م، ص 19.

المبحث الثاني: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثره

للحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي دور إيجابي في ترشيد الإنتاج وتوجيهه نحو توفير كل السلع والخدمات اللازمة ليحيا كل فرد من أفراد الأمة حياة طيبة، ومراعاة الإنتاج للأولويات يقتضي تضافر دور الأفراد والدولة حتى يمكن تخصيص الموارد المتاحة بشكل فعال، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول: دور الحاجات والأولويات الترشيدي للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: أهم الآثار الترشيدية لضابط أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: مسؤولية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: دور الحاجات والأولويات الترشيدي للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

يتجه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير الحاجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من الحاجات الحاجية والتحسينية وبغض النظر عن وجود طلب فعال على هذه الحاجات الضرورية من عدمه[1]؛ وبالتالي فهو يتجه لتوفير الحاجات وفقا لأولويتها في تحقيق مقاصد الشريعة بحيث تعطى الأولوية لإنتاج الحاجات الضرورية أولا ثم الحاجات الحاجية فالحاجات التحسينية، وهذا من أهم ما يتميز به الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي عنه في الاقتصاد الوضعي؛ حيث نلحظ أن الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي يتجه إلى توفير الحاجات التي يرى جهاز التخطيط المركزي أنها أولى بالإشباع، وفي الاقتصاد الرأسمالي يتجه الإنتاج لتوفير الحاجات التي يدعمها الطلب الفعال ذلك أن "إشباع الحاجات لا يكون إلا للحاجات المدعومة بقوة شرائية مما يؤدي إلى انحراف هيكل الإنتاج نحو الكماليات"[2]؛ فالإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي باتجاهه لتوفير الحاجات التي تقترن بالقدرة الشرائية لا يهتم بمدى إلحاح هذه الحاجة وأهميتها للإنسان مما ينتج عنه إشباع الحاجات الكمالية وترك الحاجات الضرورية دون إشباع لعدم توفرها على هذه القدرة.

ففي الاقتصاد الإسلامي يتجه الإنتاج لتوفير الحاجات الضرورية قبل غيرها من الحاجات الحاجية والتحسينية سواء دعمت هذه الحاجات بالقدرة الشرائية أم لم تدعم بها، مما يترتب عليه

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 82.

[2] كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 17، ع 3، 2002م، ص 105.

إنتاج السلع والخدمات اللازمة لسد حاجة جماهير الناس لا لسد حاجة فئة معينة تتمتع بالقدرة الشرائية، وذلك راجع لأن إستراتيجية حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي لا تعترف بالطلب الفعال موجها للإنتاج وإنما تعترف بحاجة البشر هدفا يتجه الإنتاج نحو سدها، وبهذا فإن توفير حد الكفاية لا يقتصر على من يملك تلك القدرة، وإنما يعمد الإسلام إلى تحقيقه لجميع الأفراد سواء أكانت بيدهم القدرة الشرائية أم لم تكن[1].

يحرص الاقتصاد الإسلامي على تخصيص القدر الكافي من الموارد لإنتاج الحاجات الضرورية أولا، ثم بعد توفيرها توجه الموارد إلى إنتاج الحاجات الحاجية ثم التحسينية، وإذا لم يتوفر ما يحتاج إليه المجتمع من الحاجات الضرورية وهي التي لا تقوم الحياة إلا بها فإنه لا يجوز أن تنتج الحاجات الحاجية أو التحسينية[2]، وفي هذا يرى يوسف القرضاوي بأنه لا يجوز للمجتمع أن يزرع الفواكه الغالية الثمن التي لا تهم غير الأثرياء والمترفين في حين يهمل زراعة القمح أو الذرة أو الأرز التي هي القوت اليومي لأفراد المجتمع، ولا يجوز إقامة مساكن الاصطياف للأثرياء على الشواطئ وترك بناء المساكن الضرورية للفقراء، كما لا يجوز الاهتمام بصناعة العطور وأدوات الزينة والمكياج في حين لا تتجه الهمة إلى صناعة أدوات الزراعة أو الري أو السيارات أو صناعة الدواء الضروري للصحة أو السلاح الضروري للدفاع[3].

إلا أنه وبسبب غياب ضابط الحاجات والأولويات في الإنتاج في العالم العربي والإسلامي أدى ذلك إلى أن تنفق الملايين على شراء اللعب للتسلية في الوقت الذي لا تجد الجماهير حاجتها من السلع الضرورية، كما أدى غياب هذا الضابط إلى أن تنفق آلاف الملايين في العالم العربي في إنتاج سلع مثل السجائر فضلا عن غيرها من السلع قطعية التحريم، مما يترتب عليه ضياع جزء كبير من موارد المجتمع كان يمكن توجيهها لإنتاج الحاجات الضرورية والحاجية التي تلزم كل فرد من أفراد الأمة[4].

إن الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي يتجه إلى توفير الحاجات حسب أولويتها؛ حيث يتم توجيهه إلى توفير الحاجات الضرورية قبل غيرها من الحاجات الحاجية والتحسينية، وذلك كالآتي:

---

[1] يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 391.

[2] منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 1422هـ-2002م، ص 212.

[3] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق قي الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[4] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 284-285.

1. توجيه الإنتاج لتوفير الحاجات الضرورية

يتم توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بالدرجة الأولى إلى توفير الحاجات الضرورية اللازمة لحفظ الكليات الخمس لجميع أفراد الأمة قبل التوجه إلى إنتاج غيرها من الحاجات بغض النظر عن وجود طلب فعال على هذه الحاجات من عدمه.

وتوجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات الضرورية أولا يحقق مصلحة حقيقية راجحة للأمة من خلال توفير السلع والخدمات بالقدر الذي يسمح لكل فرد من أفرادها بأداء الواجبات الدينية والدنيوية[1]، وهذا ما يعبر عنه عبد الحميد الغزالي بقوله: إن المنهج الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم، وذلك راجع لكون هذا المنهج يهدف إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي[2].

2. توجيه الإنتاج لتوفير الحاجات الحاجية

بعد توجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات الضرورية واستيفائها لكل فرد من أفراد الأمة فإنه يوجه إلى توفير الحاجات الحاجية، وذلك من خلال توجيه الموارد المتاحة لإنتاج كل السلع والخدمات التي تيسر الحياة الإنسانية وترفع الحرج والمشقة عن الناس واللازمة لحفظ الكليات الخمس.

3. توجيه الإنتاج لتوفير الحاجات التحسينية

توجه الموارد المتاحة بعد إنتاج الحاجات الضرورية والحاجات الحاجية نحو إنتاج الحاجات التحسينية والتي تشمل كل السلع والخدمات التي تجمل الحياة الإنسانية والتي تلزم للحفاظ على الكليات الخمس.

فالإنتاج في الاقتصاد الإسلامي ملزم بتوفير السلع والخدمات التي تحقق كل مستوى من هذه المستويات الثلاث للحاجات حسب درجتها في الأهمية، وعندما يوجه الإنتاج إلى توفير هذه المستويات الثلاث يكون قد وصل إلى ذروته؛ بحيث أن كل إنتاج بعد توفير الحاجات التحسينية يعتبر من باب الإسراف والترف المنهي عنه في الإسلام.

---

[1] ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] عبد الحميد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

يتقيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في التزامه بضابط الحاجات والأولويات بمجموعة أخرى من الضوابط، وحتى تؤدي هذه الضوابط دورها يجب الاهتمام بها جميعا، ذلك أن النظرة الجزئية لكل ضابط مجردا عن بقية الضوابط لا يعطي صورة واضحة عن السياسة الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي كما أن مراعاة أحد هذه الضوابط لا يعني إهمال البقية بل ينبغي المواءمة بينها جميعا بأفضل طريقة تحقق أهداف الإنتاج[1]، هذه الضوابط هي كالآتي:

1. **الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:**

يلتزم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بمراعاة أحكام الحلال والحرام من واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام، "ودائرة الحلال في الاقتصاد الإسلامي هي الدائرة الأوسع والأرحب فالأصل في الأمور الإباحة، أما دائرة الحرام فهي الدائرة الضيقة، ولذا لم ينص الإسلام على نوع كل كسب مشروع، إنما نص على المحرم منه وحصره في أمور بينها الكتاب والسنة، وجاء هذا التحريم دفعا لضرر أو درءا لظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة"[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب "الإبقاء على فكرة الحلال والحرام مهيمنة على الإنتاج أو الالتزام بقيمة الحلال والحرام قبل وبعد الإنتاج"[3]؛ ذلك أن العملية الإنتاجية في الإسلام متكاملة ذاتيا من حيث المضمون والشكل فكما يجب أن يقع الشيء المنتج في دائرة الحلال يجب أن يكون الإطار الذي ينظم الإنتاج منسجما مع دائرة الحلال وأن تكون وسيلة استخدام عناصر الإنتاج منسجمة مع دائرة الحلال[4]، وذلك راجع لكون أن المنتج المسلم بقدر ما يسعى إلى توفير الإباحة لمنتجاته بقدر ما يهتم بالوسائل والأساليب والظروف التي يتم فيها الإنتاج، فإذا كان الغرض شريفا فلابد أن تكون الوسيلة المؤدية لتحقيقه نظيفة فلا غش ولا خداع ولا غبن ولا تزوير في محتوى المنتج ولا في تداوله، وكذلك لا ظلم ولا ضرر بمنتج آخر ولا بمورد ولا بمستهلك ولا بعامل أجير فإن كل ذلك يتنافى مع قيم المسلم وأخلاقياته[5].

---

[1] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] مناع خليل قطان، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، د م ن، ط 1، 1400هـ-1980م، ص 139.

[3] محمود عبد الكريم إرشيد، النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[4] محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، د م ن، ط 1، 1400هـ-1980م، ص ص 44-45.

[5] محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

يترتب على التزام الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بقاعدة الحلال والحرام خلو المجتمع الإسلامي من المنتجات الحرام التي لا يحل استهلاكها حتى لو كان إنتاجها لغايات التصدير لغير المسلمين والحصول على العملة الصعبة مثل: زراعة العنب بغاية تصنيع الخمور، وبهذا يسهم الإسلام في تطهير التجارة الدولية من المنتجات الضارة والمحرمة شرعا[1].

2. الالتزام بأساليب التمويل الإسلامية:

يقتضي الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي أن يكون رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية حلالا بعيدا عن كل صور التمويل الحرام كالتمويل الربوي، كما أن الإسلام وضع ضوابط للتمويل يجب على المنتج مراعاتها والالتزام بها أثناء ممارسته للإنتاج.

ويتميز الاقتصاد الإسلامي بتعدد صيغ التمويل وهذا ما يساعد على جلب المدخرات صغيرة كانت أم كبيرة إلى حيز الاستثمار والإنتاج بدلا من الاكتناز أو الإسراف في الاستهلاك بشكل يساعد على التوسع في الإنتاج وتحقيق التنمية[2].

3. الابتعاد عن الإسراف والتقتير:

يقتضي الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي الابتعاد عن الإسراف والتقتير؛ حيث أن تجنب الإسراف من جهة وإرادة الإحسان من جهة أخرى يضمنان إتمام العملية الإنتاجية على أفضل نحو ممكن سواء من جهة الكمية المنتجة والنوعية المحققة أو التكلفة المبذولة[3].

ولمؤسسة الحسبة دور هام في بُعْد الإنتاج عن الإسراف والتقتير وذلك من خلال إلزام المنتجين بالتقيد بالمواصفات أثناء العملية الإنتاجية والحد من السلوك التقتيري في ما يتعلق بالوزن والنظافة، كما تلزم أصحاب المؤسسات الإنتاجية برفع نسب استخدام الطاقة الإنتاجية لزيادة الكميات المنتجة من السلع والخدمات المطلوبة وبالتالي التخفيض من حدة السلوكات الاحتكارية[4].

---

[1] بسام يوسف أحمد التل، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

[2] حسان محمد عرار، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1432هـ، ص 112.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 422.

4. **الجودة والإتقان:**

يحظى إتقان المنتجات باهتمام المنتجين في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، إلا أن المنتجون في الاقتصاد الوضعي يسعون من وراء إتقان منتجاتهم إلى تحقيق أهداف مادية بحتة كتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأقل تكلفة أو القدرة على المنافسة والصمود أمام السلع المماثلة، ولذلك قد يتخلى المنتج عن الإتقان إذا لم توجد تلك الدوافع كأن يكون محتكرا لإنتاج سلعة معينة لا يخشى منافسة في إنتاجها فيلجأ إلى الغش وإظهار السلعة الرديئة في شكل سلعة جيدة ليحقق أعلى ربح ممكن، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن الإتقان لا يرتبط بأهداف مادية وإنما هو مطلب إسلامي في كل مجالات الحياة فالأصل أن يسعى المسلم دائما إلى إتقان جميع أعماله وإجادة كافة المنتجات[1].

5. **الالتزام بالمحافظة على البيئة:**

يتجنب الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي كل ما يؤدي إلى تلويث البيئة، وإذا اقتضت الضرورة يلزم المنتجون باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الآثار الناتجة عن تلوث البيئة، وأساس هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»[2]، فهذا الحديث يشير إلى ضرورة منع إحداث أي ضرر سواء بالإنسان أو بالبيئة.

والملاحظ اليوم أنه وبسبب عدم التزام الإنتاج بالمحافظة على البيئة ساهمت كثير من الصناعات في تلويث البيئة بسمومها سواء في الجو أو في الأنهار أو البحار، ومما يأسف له أن كثيرا من هذه الصناعات كان ترفيا كماليا يمكن الاستغناء عنه ومع ذلك وعملا بالحرية الاقتصادية سمح لبعض المفسدين بإفساد البيئة، و لم يفطن العالم لخطورة إفساد البيئة وتلوثها إلا بعد فوات الأوان خاصة بعد ظهور فجوات في طبقة الأوزون والتي تسمح بظهور كثير من الإشعاعات الضارة بالحياة الإنسانية إلى الأرض[3].

---

[1] جرية بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-73.

[2] أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت ن، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، رقم 2340، ص 253، وهو حديث صحيح.

[3] كمال الحطاب، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 4، 1997م، ص 71.

المطلب الثاني: أهم الآثار الترشيدية لضابط أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

يتميز الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بأنه يهدف إلى توفير الحاجات في مستوياتها الثلاث: الضرورية والحاجية والتحسينية واللازمة للحفاظ على الكليات الخمس: الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ومراعاة هذا الترتيب يساهم في تحقيق التخصيص الكفء والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك توزيعها بشكل فعال على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بشكل يكفل الوصول إلى مستوى الإنتاج الأمثل في المجتمع الإسلامي.

ويمكن إجمال الآثار الناتجة عن الالتزام بضابط الحاجات والأولويات في الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في الآتي:

1. التخصيص الأمثل للموارد:

يضمن توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير الحاجات الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية التخصيص الأمثل لمختلف الموارد المتاحة باستخدامه لها في إشباع الحاجات الحقيقية للإنسان، وذلك راجع لكون أن نظرة النظام الاقتصادي المتبع لمفهوم الحاجات وترتيبه لها هي التي تحدد مدى قدرته على استخدام المتاح له من الموارد في إشباع حاجات الأفراد[1]، والاقتصاد الإسلامي يهتم بتوفير الحاجات الضرورية لجميع أفراد الأمة واللازمة لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ويوجه الموارد المتاحة لإنتاجها قبل غيرها من الحاجات.

ويتميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على جهاز السوق في تخصيص الموارد وتنظيم الإنتاج وعن الاقتصاد الاشتراكي الذي يعتمد في ذلك على جهاز التخطيط المركزي بأن الموارد في الاقتصاد الإسلامي تتجه لإنتاج السلع والخدمات المباحة شرعا وفقا لأولويتها، وبذلك يكون للموارد المتاحة مقدرة أكبر على إشباع الحاجات الحقيقية للإنسان وذلك لتوجهها لإنتاج الحاجات الضرورية اللازمة لإقامة الحياة قبل غيرها من الحاجات الأخرى، وابتعادها عن إنتاج الحاجات التي تلحق ضررا بالأفراد أو يؤدي إنتاجها إلى إهدار للموارد كإنتاج السجائر مثلا...، وينتج عن عدم التزام الإنتاج بضابط الحاجات والأولويات تخصيص غير سليم للموارد المتاحة كأن توجه إلى إنتاج الكماليات لاقترانها بالقدرة الشرائية كما هو الحال في

[1] عبد الله عبد العزيز عابد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الاقتصاد الرأسمالي أو إنتاج الحاجات التي يحددها جهاز التخطيط المركزي وفقا لأهواء القائمين عليه الأمر الذي يؤثر على إنتاج الحاجات الضرورية التي يحتاجها الأفراد.

فكل مورد إنتاجي عندما يستخدم في إشباع حاجة ضرورية يكون كبير الفائدة للمجتمع وعندما يستخدم في إشباع حاجة حاجية يكون أقل نفعا وفائدة من الاستخدام السابق، وبهذا فإن توجيه الموارد المتاحة نحو توفير الحاجات الضرورية لأفراد الأمة له فائدة كبيرة[1]، ذلك أن الإسلام يوجب على المجتمع أن يوجه الموارد إلى إنتاج كل السلع والخدمات التي بها قوام الحياة أولا فلا يجوز أن تزرع الفواكه الغالية الثمن في حين يحتاج الناس إلى ما يسد رمقهم من القمح والأرز والذرة وما أشبه ذلك، ولا يجوز أيضا أن تبني ناطحات السحاب لتجارة السلع الكمالية المستوردة ومباني الترف والمجون مثل: السينما والمسرح ومصايف سياحية على الشواطئ لأثرياء القوم في حين يحتاج كثير من الناس أن يحموا أجسادهم من الحر والبرد بالبيوت المتواضعة، وكذلك لا يجوز تضييع الموارد في تعمير النوادي وتشييد الملاعب وهناك ملايين الأطفال يعانون من سوء التغذية ونقص الصحة[2].

حث القرآن الكريم على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وذلك في قوله عز وجل: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾[3]؛ هذه الآية تتضمن توجيها لإنفاق الجهد والبراعة والمال فيما هو ضروري ونافع لا في الترف والزينة بغرض إظهار البراعة والمهارة[4]، كما نعى القرآن الكريم تشييد القصور والصرف على الحاجات الكمالية بينما الحاجات الضرورية غير متوفرة وذلك في قوله عز وجل: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾[5]؛ فمن الآيتين يتضح أن الموارد المتاحة يجب أن تستغل في توفير الحاجات وفقا لأولويتها في إشباع حاجات أفراد الأمة لا أن تبدد في قضاء حاجات أدنى مرتبة.

---

[1] صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية، مرجع سبق ذكره، ص 284.

[2] منظور أحمد الأزهري، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[3] سورة الشعراء، آية 128.

[4] سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة – بيروت، ط 2، 1423هـ-2003م، مج 5، ج 19، ص 2609.

[5] سورة الحج، آية 45.

2. الاستخدام الرشيد للموارد:

يؤدي توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير الحاجات الحقيقية لأفراد الأمة إلى صيانة موارد المجتمع من الهدر الناتج عن إنتاج سلع تشبع حاجات وهمية كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، ويجنب تبديد هذه الموارد في ما لا يحقق منفعة معتبرة شرعا، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا عَجَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ يَا رَبِّ إِنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ»[1]؛ فهذا الحديث يدل على أن المورد الإنتاجي مهما كان ضئيلا فإنه ينبغي استخدامه فيما ينفع ويفيد وبالأسلوب الذي يحقق أعلى إنتاجية إتقانا للعمل عبادة لله تعالى[2]، ذلك أن مفتاح تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية هو الاستخدام الرشيد والمسئول وغير الاستغلالي للموارد[3].

ويؤدي توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي لتوفير الحاجات الضرورية فالحاجية فالتحسينية إلى تحقيق أمثل استغلال للموارد واستخدامها أحسن استخدام بحيث يحقق كفاءة توزيعها بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويرى محمد عبد المنعم عفر أن ذلك يؤدي أيضا إلى كفاءة توزيع الموارد المتاحة بين مختلف الوحدات العاملة في كل نشاط وداخل كل وحدة بما يناسب تحقيق أهداف الإنتاج وإشباع حاجات كل فرد من أفراد الأمة عند حدوده القصوى الممكنة[4]، كما أن التزام الإنتاج بقاعدة الأولويات يساهم في تحقيق "الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يكفل تحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع معا وبأقل التكاليف والجهود الممكنة وبما يمكن من التوافق مع الاحتياجات المتطورة والظروف المختلفة"[5]، وبشكل يضمن مراعاة حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

---

[1] أبو عبد الرحمن بن علي النسائي، سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت ن، كتاب الضحايا، باب من قتل عصفورا بغير حقها، رقم 4446، ص 464، وهو حديث ضعيف.

[2] يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 413.

[3] جوليه، نظام للدعم الدولي لتلبية الحاجات الأساسية، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 1990م، ص 376.

[4] محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[5] محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

3. تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة وتنويع الإنتاج:

يساهم التزام الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بضابط الحاجات والأولويات في إيجاد تنوع في القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق اقتصاد قوي ومعتمد على نفسه، وهذا ما يشير إليه يوسف القرضاوي في قوله: بأن من اللازم لكي تكتفي الأمة اكتفاءً ذاتيا أن يتم التنسيق بين جوانب الإنتاج المختلفة بحيث لا يطغى فرع على فرع، ولا يهمل جانب على حساب جانب آخر[1]، فيتم توجيه الإنتاج إلى هذه القطاعات وإلى كل فرع منها حسب أهمية القطاع والفرع في تحقيق حاجات أفراد الأمة.

ويساعد توجيه الإنتاج نحو الحاجات الضرورية ثم الحاجية فالتحسينية على تحقيق درجة من التوازن في القطاعات الإنتاجية ويعكس درجة جيدة من النمو الاقتصادي ويحافظ على الموارد الاقتصادية ويوجهها إلى هذه القطاعات توجيها رشيدا، كما أنه يساهم في سلامة الأمة من الاختلال الذي قد يصيب القطاعات الإنتاجية بسبب انحراف الإنتاج إلى الحاجات الكمالية مع حاجتها إلى الحاجات الضرورية وعدم اكتفائها منها أو بسبب التركيز على نشاط معين وإهمال الأنشطة الأخرى أو غير ذلك من السلوك المنحرف المؤدي إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي[2]، وهذا ما يعبر عنه بأنه "إذا كان من قضايا العقل والدين أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وكانت عزة الجماعة الإسلامية —وهي أول ما يوجبه الإسلام على أهله– متوقفة على العمد الثلاث: الزراعة والصناعة والتجارة، كانت هذه العمد واجبة وكان تنسيقها على الوجه الذي يحقق خير الأمة واجبا"[3].

إن اهتمام الإنتاج بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ينتج عنه تنوع في الإنتاج وتعدده وفق حاجات الأمة المتنوعة ومطالبها المتعددة علمية وعملية، زراعية وصناعية، فنية ومهنية، مدنية وعسكرية[4]، ذلك أن "الإسلام حينما طلب تحصيل الأموال بالزراعة والصناعة والتجارة نظر إلى أن حاجة المجتمع المادية تتوقف عليها كلها فإنه كما يحتاج إلى الزراعة في الحصول على المواد الغذائية التي تنبتها الأرض يحتاج إلى الصناعات المختلفة في شؤونه المتعددة في ملابسه ومساكنه،

---

[1] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في اقتصاد إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

[2] عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، مرجع سبق ذكره، ص 375.

[3] حسان محمود عرار، مرجع سبق ذكره، ص 345.

[4] يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في اقتصاد إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

في آلات الزراعة وتنظيم الطرق، في حفر الأنهار ومد السكك الحديدية، في حفظ الكيان والدولة وما إلى ذلك مما لا سبيل إليه إلا بالصناعات، ومن هنا قرر علماء الإسلام أن كل ما لا يستغني عنه في قوام أمور الدنيا فتعلمه ووجوده من شروط الكفاية، وأن الإثم لا يرتفع عنها إلا إذا قامت طائفة بنوع معين من هذه الأنواع، وليس من ريب في أن أساس هذه الفرضية هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامي الذي يوجبه الإسلام على أهله وهو مبدأ استقلال الجماعة في تحقيق ما تحتاج إليه من الضروريات والحاجات فيما بينها وبيد أبنائها ومن أن لا تمد يدها إلى غيرها من الأمم"[1].

المطلب الثالث: مسؤولية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي

تتكامل في الاقتصاد الإسلامي جهود الدولة مع جهود الأفراد في توجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات التي تحافظ على الكليات الخمس في مستوياتها الثلاث، بحيث يتناسب دور كل منهما مع قدراته وإمكانياته، على خلاف الاقتصاد الرأسمالي الذي يلقي بعبء الإنتاج على الأفراد بمنحهم الحرية الكاملة في توجيه الإنتاج في إطار جهاز السوق، وكذا الاقتصاد الاشتراكي الذي يقصر الإنتاج على القطاع العام وفقا لتوجيهات جهاز التخطيط المركزي.

ويقر الإسلام الملكيتين العامة والخاصة كلاهما في آن واحد وكلاهما أصل وليس استثناء وكلاهما مقيد بالصالح العام، وهذا التحديد لنوعية الملكية هو الذي يساهم في تحديد المسئول عن الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتؤدي الملكية العامة في الاقتصاد الإسلامي دورا لا يمكن للملكية الخاصة أن تضطلع به وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقها الملكية الخاصة، فتنظيم الإسلام للملكية على أساس من ملكية عامة وأخرى خاصة يحقق مزجا بين أداتين متساندتين تكمل إحداهما الأخرى وتساعدها على أداء المهمة الموكولة إليها بحيث أن غياب أحدهما فضلا عن فقدان دورها مخل بالدور الذي تؤديه الأخرى[2].

يتجه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير الحاجات وفقا لأولويتها عن طريق تكامل دور جهاز الثمن مع تدخل الدولة لضمان عدم انحراف الإنتاج؛ فجهاز الثمن يقوم بدوره في

---

[1] علي علي عبد (رب) الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي، د م ن، ط 2، 1980م، ص ص 42-43.

[2] إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1416هـ-1996م، ص 129.

الإنتاج من خلال تخصيصه للموارد المتاحة في مختلف فروع الإنتاج بغرض إشباع الحاجات الحقيقية للأفراد، وإذا ترتب على قيامه بدوره انحراف الإنتاج عن أهدافه كما لو حصل إهمال في إنتاج الحاجات الضرورية فإن الدولة تتدخل لمنع ذلك[1]؛ حيث تقوم الدولة باتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي تحفز المنتجين على التوجه للمجالات التي تشبع الحاجات الضرورية كالتدابير والسياسات التي تجعل الربحية منخفضة في النشاطات التي تنتج حاجات أقل أهمية في الفترة الزمنية الحالية، وهذا الأسلوب يضمن انتقال المجتمع من وضع إلى وضع في إطار من التوعية الرشيدة وفي ظل المناقشة والحركة التامة في دائرة الضوابط الشرعية بحيث يستفاد من المزايا المختلفة لنظام السوق ويتجنب انحرافاته الخطيرة بالتوجيهات الرشيدة للدولة في إطار تطبيق إستراتجيتها المبنية على التحديد العلمي والموضوعي والشرعي للحاجات بالاستناد على مصادر الإسلام والتجربة التاريخية الرائدة للأمة الإسلامية والأمم المحيطة بها وعلى ضوء حجم الموارد المتاحة والإمكانيات[2].

إن مسألة توجيه الإنتاج في القطاع الخاص نحو الحاجات الضرورية قبل توجيهه نحو غيرها من الحاجات الحاجية والتحسينية تتم عن طريق إما التوجيه الاختياري بحيث يتم توجيه الإنتاج في القطاع الخاص تلقائيا نحو الحاجات الضرورية، وهذا يعتمد على درجة وعي المنتج ونضجه في إدراك مصالح مجتمعه وإدراكه بأن ما يقوم به هو من فروض الكفاية، ذلك أن إنتاج الحاجات الضرورية واجب على عموم الأمة لكن إن قام به بعض أفراد الأمة سقط التكليف عن الآخرين، بالإضافة إلى إدراك أن توجيه الإنتاج نحو الحاجات غير الضرورية في حين أن المجتمع في حاجة ماسة إلى توجيه الموارد المتاحة لتوفير الحاجات الضرورية غاش للأمة[3]، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَا»[4]، وإما عن طريق توجيه الدولة للإنتاج في القطاع الخاص.

والدور الذي تضطلع به الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليس دورا قائما على التدخل المباشر ومنع الحرية الاقتصادية كما هو الحال في الاقتصاد الاشتراكي، وإنما هو دور إشرافي

---

[1] عبد المجيد محمد الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213.

[3] عبد الحفيظ بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

[4] أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، 1419هـ-1998م، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا، رقم 101، ص 67.

ورقابي وتوجيهي وتشجيعي يستهدف تحقيق أغراض محددة كتحقيق التوازن والتوزيع العادل وتوجيه الأمثل للموارد[1]، كما أنه غير قائم على إلغاء دور الدولة وإطلاق العنان للحرية الاقتصادية كما هو الحال عليه في الاقتصاد الرأسمالي، ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو تأكيد بول ساموبلسون على ضرورة تدخل الدولة وعدم بقائها محايدة في قوله بأن: المنافسة الكاملة وسياسة عدم التدخل يمكن أن تؤدي إلى مقعدين يتضورون من الجوع وإلى أطفال يعانون سوء التغذية يشبون لينجبوا أطفالا يعانون سوء التغذية....، ومضى يقول لم يكن لآدم سميث الحق في التأكيد على وجود يد خفية تعمل بنجاح على توجيه الأفراد الذين يسعون سعيا أنانيا لتحقيق مصالحهم الخاصة بحيث يعملون على خدمة (المصلحة العامة)، و لم يبرهن آدم سميث على أي شيء من هذا القبيل لا هو ولا غيره من الاقتصاديين منذ 1776[2].

ويكمن الدور الإشرافي التوجيهي للدولة في ضمانها لإنتاج الحد الأدنى من الحاجات الضرورية والحد الأعلى منها والذي لا يجوز تجاوزه؛ حيث أن الإنتاج في القطاع الخاص والذي يسير وفقا لإرادة أصحابه دون توجيه مركزي من قبل السلطة الشرعية يؤدي إلى تسيب الإنتاج وتعرضه للإسراف والإفراط من جانب وللتفريط بالحد الأدنى من جانب آخر فلابد لضمان سير الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بين الحدين من إشراف وتوجيه الدولة[3]؛ ويمكنها أن تتدخل لضمان ذلك الحد من خلال إقناع الأفراد عن طريق مجموعة من الوسائل يمكن إجمالها في: الإقناع الأدبي، والاستفادة من أدوات السياسة المالية، والسياسة النقدية، والقرارات الإدارية[4].

وتساهم الدولة في الاقتصاد الإسلامي في الإنتاج من خلال توفير الهياكل الأساسية والمرافق العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكنها أن تقوم بالمشروعات التي يحجم القطاع الخاص عن الدخول فيها إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها أو لارتفاع درجة مخاطرها أو لتدني العائد المتوقع منها أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبيا أو لبعض أو كل هذه الأسباب، هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة صحية محيطة

---

[1] علي محي الدين القره داغي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 2، 1430هـ-2009م، ص 119.

[2] محمد عمر شابرا، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 692-694.

[4] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

بالعملية الإنتاجية جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه[1].

ويمكن للدولة إجبار القطاع الخاص على ممارسة بعض الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في تحقيق الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع وهذا ما يبينه عبد الحليم بن تيمية في قوله بأنه إذا "كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم"[2]، ويضيف "ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة ناس مثل حاجة الناس إلى الفلاحة والنساجة والبناية فإن الناس لابد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هو دور القطاع التكافلي في توجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات الضرورية لأفراد الأمة؛ حيث أنه في الحالات التي يحجم فيها الأفراد عن القيام بتوجيه جزء من استثماراتهم إلى الفروع التي تشجع الحاجات الضرورية المادية أو الروحية فإن هناك فرصا أخرى لتغطيتها عن طريق الاستثمار الخيري ابتغاء الأجر الأخروي والربح غير العادي، وقد كان هذا النوع من الاستثمار ممثلا في مؤسسة كبرى لها دور ريادي في الحضارة الإسلامية وهي المؤسسة الإسلامية للأوقاف التي تعبر عن سمو النزعة الإنسانية في المجتمع الإسلامي سموا انعكس بالنفع والخير والرحمة على كافة فئات المجتمع وشرائحه، هذه المؤسسة ساهمت في إشباع حاجات كثيرة في المجتمع في المجال الصحي والتعليمي، ولها دور فعال يتكامل مع القطاع الخاص في استيفاء حاجات كثيرة[4].

---

[1] عبد الحميد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[2] محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر، د م ن، د ط، د ت ن، ص 136.

[3] المرجع نفسه، ص 137.

[4] صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 213.

المبحث الثالث: التنمية في الاقتصاد الإسلامي

تهدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة من خلال توفير الحاجات التي تكفل هذه الحياة الطيبة؛ وذلك لن يتأتى إلا من خلال الاهتمام بالإنتاج وتوجيهه نحو توفير الحاجات وفقا لأولويتها وإرفاقه بنظام توزيع عادل، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب أساسية هي كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثالث: دور الإنتاج في تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي

سبق الإسلام كل فكر متقدم في معالجة قضية التنمية وإن لم يكن مصطلح التنمية موجودا بلفظه، حيث وجدت العديد من الألفاظ المترادفة والتي تتضمن معنى التنمية كالعمارة.

ورد لفظ العمارة في قوله عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[1]، ويفسر أبو عبد الله القرطبي[2] قوله عز وجل: "واستعمركم فيها" بقوله: أي جعلكم عُمارها وسكانها وأمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار، كما أنها تدل على أن الله عز وجل ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها، والاستعمار هو طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب[3]، أما أبو بكر الجصاص[4] فإنه يفسرها بقوله: "واستعمركم فيها" يعني أمركم بعمارتها بما تحتاجون إليه وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية[5].

---

[1] سورة هود، آية 61.

[2] محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح المكنى بأبي عبد الله (توفي 671هـ): له العديد من المصنفات أهمها: الجامع لأحكام القرآن، التذكار في فضل الأذكار.

[3] أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1427هـ-2006م، ج 11 ص 149.

[4] أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص (305هـ-370هـ): له الكثير من المصنفات أهمها: أحكام القرآن وشرح مختصر الكرخي ومختصر الطحاوي.

[5] أبو بكر أحمد الجصاص، مصدر سبق ذكره، ج 4، ص 378.

وقد استعمل علي بن أبي طالب[1] لفظ العمارة للدلالة على معنى أعمق للتنمية الاقتصادية في خطابه إلى واليه بمصر، والذي جاء فيه قوله: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج من غير عمارة أخرب البلاد"[2].

فالإسلام سبق إلى مفهوم التنمية وقال بوجوبها؛ ذلك أن لفظ العمارة يحمل في مضمونه التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع "في مختلف مجالات الحياة الإنسانية وإن تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد والذي لا يخرج في خطوطه العامة عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة"[3]، فمفهوم العمارة أكثر شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية المتداول في الاقتصاد الوضعي؛ حيث أنها لا تقتصر على الجانب المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الوضعي، وإنما تعمل على تحسين كل جوانب حياة الإنسان والارتقاء به ليكون خليفة الله في الأرض، وذلك راجع لأنه فوق الرخاء المادي للمجتمع هدف أعلى وهو أن يكون قائما بمهام الخلافة التي تعني عبادة الله تعالى عن طريق عمارة الأرض، ومن ثم يكون هدف التنمية في الإسلام بناء المجتمع القائم بأمانة الخلافة عن الله تعالى والذي يمثل الأمة الوسط التي تقيم معالم الحق فيقيم بها الله الحجة على الناس كافة[4].

ويتحفظ عبد الرحمن يسري أحمد[5] على كون التنمية الاقتصادية هي عمارة الأرض؛ حيث يرى بأن معنى عمارة الأرض هو سُكْناها واستغلال مواردها لإشباع حاجات سكانها وهو بهذا لا يحمل بالضرورة مضمون التنمية، لأن عمارة الأرض يمكن أن تتم عند مستوى إشباع الحاجات الضرورية فقط للسكان كما يمكن أن تتم عند مستويات أعلى، ويرى بأن التوسع في عمارة الأرض هو الذي يحمل مضمون التنمية، ويستدل بقوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي

---

[1] أبو الحسن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي (23 ق هـ-40هـ): ابن عم الرسول عليه الصلاة والسلام وصهره، وهو رابع الخلفاء الراشدين وأحد المبشرين بالجنة.

[2] محمد بن صالح حمدي، نظرية الاستخلاف في الأموال في الاقتصاد الإسلامي، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ط 1، 1425هـ-2004م، ص 215.

[3] شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، د م ن، ط 1، 1979م، ص 85.

[4] يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 397.

[5] عبد الرحمن يسرى أحمد (ولد سنة 1940م): باحث في الاقتصاد الإسلامي، له العديد من المؤلفات أهمها: دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي.

الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[1]، فهذه الآية تشير إلى أن الأمم الأكثر عمرانا والأكثر استغلالا للأرض كانت أشد قوة من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية...، وبالتالي فإن مفهوم التنمية عنده يتمثل في التوسع في عمارة الأرض وليس مجرد عمارة الأرض[2].

والحكمة من تحقيق العمارة هي عبادة الله عز وجل وإقامة سلطانه على الأرض بتطبيق أحكامه التي شرعها لعباده، وبهذا يكون الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الإسلام هو تحقيق المجتمع الذي يطبق أحكام الله ولا يرضى عنها بديلا، هذا الهدف الرئيسي للتنمية ينتج عنه أهداف أخرى تصاحبه وتعضده، فتحقيق عبادة الله تعالى بإقامة أحكامه على هذه الأرض التي قدر للإنسان أن يحيا على ظهرها وهو هدف غير مادي لكنه مهيمن على كل ما يصاحبه أو ينتج عنه من أهداف أخرى، ولا يمكن وضع أهداف وغايات تعارض أو تختلف مع أحكام الله، كما أنه من غير الممكن أن يتخذ من الوسائل المحققة للعمارة إلا ما كان بحسب هذه الأحكام مشروعا[3].

ومن بين التعريفات المعاصرة للتنمية في الاقتصاد الإسلامي تعريفها بأنها: "نشاط موجه إلى الهدف ومحقق للفضيلة ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره وإلى بناء قوة الأمة لكي تقوم بدورها في العالم دور خليفة الله في الأرض ودور الأمة الوسط"[4]، فهذا التعريف يشير إلى أن الإنسان هو نواة العملية التنموية، هذه العملية تتضمن مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية...

---

[1] سورة الروم، آية 9.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، د ط، 2003-2004م، ص ص 162-163.

[3] عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402-1403هـ، 1982-1983م، ص 282.

[4] مصعب بن عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1390-1415هـ)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1419-1420هـ، 1998-1999م، ص 8.

وتعرف أيضا بأنها: "عملية نمو مستمر في الإنتاج مصحوبة بعدالة التوزيع تهدف إلى تنمية الإنسان وتقدمه في المجالين المادي والروحي"[1]، فهذا التعريف يشير إلى أن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستغلالها في إنتاج الحاجات اللازمة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق عدالة في التوزيع من خلال نظام توزيع متميز في الاقتصاد الإسلامي يضمن لكل فرد من أفراد الأمة حد الكفاية، إضافة إلى كونها عملية شاملة تتضمن النواحي المادية والروحية على حد سواء.

أما التنمية في الاقتصاد الوضعي فتعرف بأنها "عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني مما يؤدي إلى زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل"[2]؛ فالتنمية في الاقتصاد الوضعي تهتم بالجوانب المادية في حياة الإنسان فقط كزيادة الدخل الحقيقي للدولة عن طريق استغلال الموارد وتطوير الفن الإنتاجي، والتنمية في الاقتصاد الإسلامي تتفق معها في الاقتصاد الوضعي في هذه النقاط إلا أنها تتميز عنها في أن نظرة الاقتصاد الإسلامي للتنمية متميزة في أهدافها بحيث لا تقتصر على الجانب المادي فقط وإنما تهتم بالإضافة إلى الجانب المادي بالجانب الروحي، ويضيف محمد عبد المنعم عفر أن سياسات واستراتيجيات التنمية المتعارف عليها في الاقتصاد الوضعي تفقد النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية وأنها نشاط متعدد الأبعاد يجمع بين دور الدولة والأفراد ويشمل مجالات التنمية المختلفة الخلقية والروحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والإدارية، إذ أن جل هذه السياسات هو تكثيف استخدام رأس المال وإتاحة الفرصة للتنمية المادية فقط والعناية بأساليبها وآثارها على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد وأنه لا يقف وراء أي منها فلسفة واضحة لتنمية الإنسان والعناية به وتوفير كل السبل المؤدية لتكوين شخصيته السليمة ومشاركته الفعالة في حياة إنسانية كريمة تعبر الحياة الدنيا بعزة لتصل إلى الحياة الآخرة آمنة سالمة مطمئنة[3].

يتميز المفهوم الإسلامي للتنمية بالشمول فهو يتضمن الجوانب الروحية والمادية في آن واحد، مما يجعل التنمية نشاطا هادفا، متجها إلى الخلق، ومنصبا على البلوغ بالرفاه البشري حدَّه

---

[1] أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 1417هـ-1997م، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

[3] محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الأمثل، وتحقيق سعادة الإنسان وتقدم المجتمع في كل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والرفاه الذي يبحث عنه الإسلام يمتد إلى الحياة الآخرة، وهذا البعد مفقود في المفهوم المعاصر للتنمية[1].

المطلب الثاني: خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي

تتميز التنمية في الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الخصائص، هذه الخصائص تتمثل في الآتي:

1. الشمولية

المقصود بمبدأ شمول التنمية في الاقتصاد الإسلامي أنها تنمية لا تغفل الجوانب الروحية وتعتمد الجوانب المادية فقط كما هو الحال عليه في الاقتصاد الوضعي، وإنما هي تنمية تتميز بشمولها للجوانب الروحية والمادية على حد سواء، وهذا ما يعبر عنه إبراهيم العسل بقوله: أن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عمل روحي طالما كان مشروعا وكان القصد من ورائه وجه الله عز وجل[2]، إضافة إلى كونها شاملة لمختلف المجالات ذلك أنها "تتناول الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، المادية والمعنوية بحيث لا تقتصر على جانب واحد"[3].

وترمي التنمية الاقتصادية في الإسلام إلى تحقيق أهداف مادية لضمان الرفاهية المادية للمجتمع وتوفير مصادر القوة المادية للشعوب مما يجعلها تستغني عن غيرها في متطلبات معاشها وتوفير الحد الأدنى من المستلزمات المادية والتي لا تستقيم حياة الناس بدونها، ولهذا كان الهدف الأول للتنمية الاقتصادية في الإسلام تحقيق الرخاء الاقتصادي وتوفير المتطلبات المادية للإنسان لأن ذلك يعد في نظر الإسلام ضرورة لعبادة الله عز وجل وطاعته[4].

---

[1] خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ترجمة رفيق يونس المصري، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج2، ع 2، 1405هـ-1985م، ص ص 66-67.

[2] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[4] محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص 100.

ويقتضي مبدأ شمول التنمية في الاقتصاد الإسلامي ضمان كافة الحاجات التي تلزمها حياة الإنسان سواء منها الضرورية أو الحاجية أو التحسينية واللازمة للحفاظ على الكليات الخمس؛ حيث أنها لا تقتصر مثلا على إشباع الحاجات الضرورية المتعلقة بحفظ الدين أو النفس دون الحاجات اللازمة لحفظ العقل أو النسل أو المال، كما أنها لا تضمن الحاجات الضرورية فقط وإنما تهدف إلى ضمان الحاجات الحاجية والتحسينية كذلك.

2. التوازن

تهدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي من جهة إلى تحقيق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية والجوانب الروحية الأخلاقية، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بحيث لا تهتم بتنمية قطاع على حساب قطاع آخر وذلك راجع "لكثرة العلاقات والتشابكات بين القطاعات"[1]، وهذا ما يعبر عنه محمد عبد المنعم عفر بقوله: أن نمط التنمية في المجتمع الإسلامي يتصف بالتوازن بين مختلف القطاعات والصناعات وأساليب الإنتاج اللازمة لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وفقا لترتيبها في سلم الأولويات الذي تتصدره الحاجات الضرورية تليها الحاجية ثم التحسينية، وذلك دون اقتصار على بعض القطاعات أو المجالات كما هو الحال في أنماط التنمية السائدة في الاقتصاد الوضعي، ودون الاقتصار في تحقيقها على الدولة أو الأفراد بل يتعاون الجميع في سبيل ذلك[2].

ويقتضي مبدأ توازن التنمية في الاقتصاد الإسلامي أيضا أن تتوازن جميع متطلبات التنمية، فلا تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون الصحية أو الثقافية أو غيرها من المجالات الأخرى، كما لا ينفرد بالتنمية القطاع الصناعي دون الزراعي، أو أن تقدم الحاجات التحسينية على الضرورية أو الحاجية، أو أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى، إلا أنه ومن بين أهم الأخطاء التي وقعت اليوم فيها مختلف الدول العربية والإسلامية هي تقليد تجارب التنمية في الاقتصاد الوضعي دون وعي غافلة بذلك أو جاهلة منهج الاقتصاد الإسلامي في التنمية والذي يقضي بضرورة التوازن[3].

---

[1] محمد بن سعيد ناحي الغامدي، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1412هـ-1992م، ج 1، ص ص 61-62.

[2] محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[3] محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ويقتضي كذلك مبدأ توازن التنمية في الاقتصاد الإسلامي مراعاة التوازن بين مصلحة الأجيال الحاضرة ومصلحة الأجيال المستقبلية؛ فالإسلام "يوازن بين حاجات الحاضر وحاجات المستقبل"[1]؛ بحيث توزع المنافع المتحققة وتقسم التكاليف المترتبة عنها على مستوى الامتداد الزمني المجتمعي حتى لا يحظى جيل على حساب بقية الأجيال، أو فئات عمرية على حساب فئات أخرى[2].

3. الواقعية:

المراد بالواقعية دراسة المشكلة بجميع جوانبها ومختلف أبعادها، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، وتقابلها المثالية التي تسعى إلى معالجة المشكلة بتصورات تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع، وواقعية التنمية في الإسلام هي مثالية، والمثالية هي واقعية، ذلك أن الإسلام وهو من عند الله العالم الخبير لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة وإمكانية تطبيقها، ولقد وصل المجتمع الإسلامي بفضل هذه الواقعية في بعض مراحله التاريخية إلى المستوى المثالي من الكفاية الحياتية وبلغ أعلى درجات الأخوة والتكافل والمحبة[3].

4. العدالة:

ترتكز التنمية في الاقتصاد الإسلامي على مبدأ تحقيق العدالة والمساواة والتكافل الاجتماعي، فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من أفراد الأمة حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية، كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر...، مما يعني أنه لا وجود في المجتمع المسلم لجائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم[4].

---

[1] يوسف كمال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 379.

[3] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

[4] السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012م، ص 8.

5. الكفاية:

لا يعرف الاقتصاد الإسلامي التناقض الموجود في الاقتصاد الرأسمالي بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة واللانهائية والمتجددة باستمرار مصداقا لقوله عز وجل: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[1]؛ وبالتالي فإن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لا تكمن في قلة الموارد، وإنما تكمن في انحراف سلوك الإنسان وفساد نظامه سواء من ناحية ضعف الإنتاج أو من حيث سوء التوزيع، ولذا حرص الإسلام على ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع بغرض توفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد الأمة والقضاء على الفقر.

6. الإنسانية:

إن جوهر التنمية في الاقتصاد الإسلامي هو تنمية الإنسان ذاته لا تنمية الموارد المتاحة لإشباع حاجاته، فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل نواة المجتمع والذي ينظر إلى التقدم المادي من منطلق الخلافة في الأرض، وهي تنمية تعنى بتنمية الإنسان وتنمية بيئته بمختلف جوانبها، على العكس من مفهوم الاقتصاد الوضعي للتنمية والذي يركز في التنمية على الجانب المادي.

ويرتكز الإسلام في تحقيقه للتنمية على تنمية الإنسان؛ فلكي تتحقق على أرض الواقع لابد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة أي من الإنسان وتنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان أي من أجل الإنسان[2]؛ فالإنسان هو هدف التنمية في الاقتصاد الإسلامي وغايتها كما أنه هو عنصرها الأساسي والذي بدونه لن تتحقق التنمية مهما توفر من موارد، فالإنسان "القوة الفاعلة والدافعة إلى حركة النشاط الاقتصادي والقادرة على الإقلاع به في نمو متسارع"[3].

---

[1] سورة إبراهيم، الآيتين 33-34.

[2] عبد الحميد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سبق ذكره، ص 150.

وتشمل عملية التنمية في الاقتصاد الإسلامي تنمية الإنسان ومحيطه؛ بحيث تنطلق عملية التغيير من الإنسان باعتباره العامل الفعال في تحقيقها، هذا التغيير يجب أن يتضمن الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تتحقق بها خطة التنمية ونقطة تلاق تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز[1]، وذلك يرجع لكون دور الإنسان في تحقيق التنمية حاسم وبدونه لن تتحقق مهما توفرت الموارد المادية وبوجوده الفعال يمكن أن تتحول أكثر المناطق فقرا في الموارد إلى أكثرها تقدما وازدهار، ومن هنا فإن المجتمعات تكون متقدمة أو متخلفة للعديد من الأسباب لكن رأس هذه الأسباب هو الإنسان ودوره الفعال ومكانته ومنزلته في المجتمع وهل هو غاية أم وسيلة[2].

ولكي يقوم الإنسان بمهام التنمية فإنه بحاجة إلى إعداد وفق منهج الإسلام الذي يرتكز على ترسيخ الإيمان بالله عز وجل، وغرس القيم الإسلامية في نفس الإنسان، والاهتمام به جسدا وروحا، ورفع كفاءته، وتشجيعه على اتخاذ المواقف الإيجابية والطموحات الصائبة، وحفزه على البحث وطلب المعارف النافعة، وتدريبه على المهارات المطلوبة للنشاطات المختلفة، وغير ذلك في ظل بيئة إسلامية تساعد الإنسان على القيام بوظيفته في الحياة وتدفعه نحو المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية واستغلال ما سخر الله عز وجل له من موارد أحسن استغلال[3].

المطلب الثالث: دور الإنتاج في تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي

يعد توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير الحاجات الضرورية فالحاجية فالتحسينية من أهم ضمانات تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي؛ ذلك أن منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم والتي تساهم في توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي[4].

والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ليست سببا لإشباع الحاجات الضرورية للقاعدة العريضة لأفراد الأمة بل هي نتيجة لهذا الإشباع؛ فهي لا تهدف إلى مجرد تحسين مستوى دخل أفراد المجتمع

---

[1] مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] المرجع نفسه، ص 68.

[3] جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، مرجع سبق ذكره، ص 383.

[4] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

أو توفير حد الكفاف لهم كما هو الحال عليه في الاقتصاد الوضعي، وإنما تهدف أساسا إلى تحقيق الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة عن طريق توفير حد الكفاية لهم والذي يخرجهم من دائرة الفقر إلى حد الغنى، وهذا المستوى لا يمكن بلوغه إلا من خلال الحرص على ترشيد عملية الإنتاج كما وكيفا أهدافا ووسائل وربطها بالحاجات الحقيقية وإتباعها بعدالة التوزيع؛ فالتنمية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على دعامتين أساسيتين "الإنتاج الجيد الحلال والتوزيع العادل الذي يحقق صرف المنتجات في الأهداف التي خلقت من أجلها"[1].

إن الباعث على الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح مما يؤدي إلى انحراف الإنتاج عن توفير الحاجات الضرورية اللازمة للأفراد إلى توفير الحاجات الكمالية التي يطلبها الأغنياء وأصحاب القدرة الشرائية، وذلك راجع لكون ما يمكن للفرد أن يحصل عليه من إنتاج في ظل الاقتصاد الرأسمالي يتوقف على قدرته الشرائية ولما كانت استجابة الإنتاج في نظام سيادة مبادئ جهاز السوق والحرية الاقتصادية ضئيلة لحاجات أولئك الذين تعوزهم القدرة الشرائية فإن توزيع الموارد لن يحقق حاجات كافة أفراد المجتمع كما افترض التصور المثالي لمبدأ الحرية الاقتصادية وإنما سيكون مجرد انعكاس للتوزيع السائد للدخل[2]، وفي الاقتصاد الاشتراكي فإن الباعث على الإنتاج هو سد حاجات أفراد المجتمع وفقا لإرادة القائمين على الحكم لا تبعا لحاجات الأفراد مما يهدد حرية الفرد ويجعل منه أداة لا غاية، ويتميز الاقتصاد الإسلامي عن سابقيه بكونه يهدف إلى تحقيق حد الكفاية لكل فرد من أفراد الأمة[3].

يحرص الإسلام على استغلال كل الموارد المتاحة سواء منها المادية أو البشرية حتى يتمكن من تنمية الإنتاج كما ونوعا، وتنمية الإنتاج وتحقيق أقصى استفادة من الموارد هي النقطة التي تتفق عليها كل المذاهب الاقتصادية؛ حيث أن "كل هذه المذاهب تجمع على أهمية هذا الهدف وضرورة تحقيقه بجميع الأساليب والطرق التي تنسجم مع الإطار العام للمذهب كما أنها ترفض ما لا يتفق مع إطارها المذهبي"[4]، فالاقتصاد الرأسمالي يهدف إلى تنمية الإنتاج دون النظر إلى توزيع هذا الإنتاج ودوره في تحقيق الرفاهية لكل فئات المجتمع ويسلك في سبيل ذلك كل السبل المؤدية

---

[1] شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] مستعين علي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[4] محمد باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص 649.

إلى تحقيق هذا الهدف دون اعتبار لآثارها الأخرى على المجتمع، أما الاقتصاد الإسلامي فإنه يهدف إلى تنمية الإنتاج كهدف وسيط لتحقيق رفاهية أفراد الأمة وعدالة التوزيع بين أفرادها كحق أساسي، أما الاقتصاد الاشتراكي فإنه يؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع إلا أنه يرى أن نظام التوزيع يتبع دائما شكل الإنتاج، أما في الاقتصاد الإسلامي فإن قواعد التوزيع ثابتة ولا تتغير بتغير الزمان أو المكان أو أسلوب وطريقة الإنتاج.

ويحرص أيضا الاقتصاد الإسلامي على إشباع الحاجات الحقيقية لكل فرد من أفراد الأمة سواء دعمت هذه الحاجات بالقدرة الشرائية أم لم تدعم، فهو يكفل للأفراد الذين لا يملكون تلك القدرة إشباع حاجاتهم عن طريق سياسة إعادة توزيع الدخل والثروة، وهذا ما يشير إليه مالك بن نبي[1] في قوله: "إننا عندما نحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج نحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته؛ والحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان: الحاجة التي يغطيها مال، والحاجة التي تغطيها إرادة حضارية مثل: الإرادة التي فرضت الزكاة للفقير وللمسكين وابن السبيل الذين ليس لهم مال يغطون به حاجاتهم اليومية"[2]، ويضيف: "ويتقرر على أساس كيفية تلبية الحاجة كل أسلوب الاقتصاد؛ إما طبقا لطبيعة المال الذي يقتضي نظما خاصة بتوزيع محدود يحده الإمكان المالي أو طبقا لإرادة حضارية تفرض شبكة توزيع شاملة تشمل السكان كلهم منذ اللحظة الأولى"[3]؛ فسياسة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي تضمن الحاجات الأساسية للأفراد سواء توفرت لديهم قدرة شرائية أم من لم تتوفر، ومما تجدر الإشارة إليه أن تدعيم القدرة الشرائية للفقراء يساهم في زيادة الطلب على هذه الحاجات وبالتالي يساهم في تنشيط الإنتاج وتوجيهه نحو توفيرها بالكم والكيف المناسبين.

إن التنمية في الاقتصاد الإسلامي لا تستهدف زيادة الإنتاج فقط وإنما تهتم إلى جانب اهتمامها بزيادة الإنتاج بعدالة التوزيع، بحيث يتحقق لكل فرد من أفراد الأمة المستوى اللائق للحياة وهو ما يعبر عنه بحد الكفاية، ومما تجدر الإشارة إليه أن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو سبيل للاحتكار يبغضه الإسلام، وعدالة التوزيع دون إنتاج هو باب للفقر يرفضه الإسلام أيضا،

---

[1] مالك بن نبي (1905م-1973م): من أعلام الفكر الإسلامي العربي، له العديد من المؤلفات أهمها: المسلم في عالم الاقتصاد، شروط النهضة.

[2] مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] المرجع نفسه، ص 79.

فالإسلام يضمن حد الكفاية لكل فرد حسب حاجته إلا في ظروف استثنائية كمجاعة أو حرب حيث يلتزم الجميع بحد الكفاف، وهذا الضمان لحد الكفاية هو حق شرعه الله لعباده يعلو فوق الحقوق ثم يكون بعد ذلك لكل نصيبه تبعا لعمله وجهده[1].

والتنمية في الاقتصاد الإسلامي لا تكون سببا في توفير الحاجات الأساسية في المدى الطويل وإنما هي نتيجة لتحقيق إشباع هذه الحاجات؛ أي أن التنمية تتحقق بعد القضاء على الفقر وتوفير الحاجات الأساسية[2]، وذلك راجع لكون المنهج الإسلامي للتنمية يؤمن بأنه إذا أريد تقدم اقتصادي مستمر فيجب أن يقطف ثماره جميع الأفراد في المجتمع وإلا تولدت داخل النظام أدوات تقضي عليه ومن هذه الأدوات الظلم الاجتماعي ومنها الترف ومنها الاضطرابات والقلاقل[3].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

[1] إبراهيم العسل، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] عبد المحمود محمد عبد الرحمن، الحاجات الأساسية ومستوى الدخل في الدول الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج 13، 1421هـ-2001م، ص 5.

[3] شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 288.

خلاصة الفصل الثالث

عالج هذا الفصل وفي ثلاث مباحث أساسية دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يحث على استغلال كل الموارد المتاحة في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الحقيقة لأفراد الأمة وفقا لأولويتها؛ بحيث يقدم إنتاج الحاجات الضرورية على الحاجات الحاجية، ويقدم إنتاج الحاجات الحاجية على الحاجات التحسينية، ولضمان توجيه الإنتاج نحو هذه الحاجات فإن ذلك يقتضي التكامل بين دور كل من الأفراد والدولة إضافة إلى دور القطاع التكافلي في ضمان بعض الحاجات الضرورية.

ويكفل توجيه الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي نحو توفير هذه الحاجات استغلال الموارد الاقتصادية بأمثل وأكفا أسلوب ممكن، وبحيث تغطى كل القطاعات والنشاطات التي تساهم في تحقيق الحاجات اللازمة لحفظ الكليات الخمس، ومن جهة أخرى فإن توجيه الإنتاج نحو توفير هذه الحاجات وفقا لأهميتها في تحقيق مقاصد الشريعة يساهم في توفير الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة ويساهم في تحقيق التنمية، إلا أنه ليس العامل الوحيد في تحقيقها فكما أنه يساهم في تحقيقها كذلك تساهم آليات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي في تحقيقها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوعا من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الاقتصادية، وهو موضوع: الحاجات والأولويات كضابط للإنتاج –دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي–، وتطرقت هذه الدراسة إلى الحاجات في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي؛ وذلك من خلال تحليل مفهومها وخصائصها بالإضافة إلى بيان تصنيف هذه الحاجات وفقا لأولويتها، وتبين من خلال هذه الدراسة أن الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تتميز عنها في الاقتصاد الوضعي من حيث مفهومها وخصائصها وتصنيفها وفقا لأولويتها إلى حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية.

كما عالجت هذه الدراسة دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي؛ وتبين من خلالها أن نظرة الاقتصاد الوضعي للحاجات تساهم في توجيه الإنتاج في الاتجاه غير الصحيح؛ حيث أن الحاجات التي تساهم في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي هي فقط الحاجات التي يمتلك أصحابها قدرة شرائية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي على توفير الحاجات الضرورية لكل أفراد المجتمع، وكذلك تؤدي نظرة الاقتصاد الاشتراكي إلى الحاجات واعتماده في تصنيفها على جهاز التخطيط المركزي إلى انحراف الإنتاج أيضا عن توفير الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع.

وتطرقت الدراسة بعدها إلى دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وتوجيهه نحو توفير الحاجات وفقا لأولويتها؛ وتبين أن النظرة المتكاملة للحاجات وتصنيفها وفقا لأولويتها إلى حاجات ضرورية وحاجية وتحسينية لها دور إيجابي وفعال في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وتحقيق الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها النتائج الآتية:

1. إن الفرق الجوهري والأساسي بين الحاجات في الاقتصاد الإسلامي ونظيرتها في الاقتصاد الوضعي يكمن في أن الحاجات في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في المتطلبات التي تحفظ الإنسان بكامل قواه، وبهذا فهي تعكس الحاجات الحقيقية التي تحقق مصلحة معتبرة والتي تتحدد على أساس موافقتها لأحكام الإسلام، على العكس منها في الاقتصاد الوضعي والذي يعتبر الحاجات ممثلة في الرغبات الإنسانية، وبهذا

فهي غير خاضعة لأي قانون أو أخلاق، وهذا الاختلاف في مفهوم الحاجات بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2. إن الحاجات المعتبرة في الاقتصاد الإسلامي هي الحاجات التي تحقق مصلحة بجلب منفعة أو دفع مفسدة، هذه المصلحة تتوجه للحفاظ على الكليات الخمس والمتمثلة في: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، حفظ المال.
3. تتميز الحاجات في الاقتصاد الإسلامي بأنها تجمع بين الحاجات المادية والحاجات الروحية، وبين الحاجات الدنيوية والحاجات الأخروية، وبين الحاجات الفردية والحاجات الجماعية، على عكس الاقتصاد الوضعي الذي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات المادية فقط، وهذه النتيجة تؤكد اختلاف نظرة الاقتصاد الإسلامي للحاجات عنها في الاقتصاد الوضعي وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
4. تتحدد الأولويات في الاقتصاد الوضعي إما عن طريق جهاز الثمن كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي وبالتالي فإن الحاجة تتحدد أهميتها فقط إذا اقترنت بالقدرة الشرائية، أو عن طريق جهاز التخطيط المركزي في الاقتصاد الاشتراكي وبالتالي فإن أهميتها تتحدد على أساس أهواء القائمين على هذا الجهاز، هذا التشويه في تحديد الأولويات في الاقتصاد الوضعي يؤثر سلبا على ترشيد الإنتاج وتخصيص الموارد.
5. إن الفكر الإسلامي يزخر بالعديد من المساهمات في مجال تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات، ولعل أبرز هذه المساهمات هي مساهمة مقاصد الشريعة في تقسيم الحاجات إلى ثلاث مراتب أساسية؛ أول هذه المراتب هي الحاجات الضرورية وتشمل كل السلع والخدمات التي لا يمكن أن تقوم الحياة بدونها ومن ثم فهي لازمة للحفاظ على الحياة، وثاني هذه المراتب هي الحاجات الحاجية وتتمثل في كل السلع والخدمات التي تساهم في رفع الحرج ودفع المشقة، أما المرتبة الأخيرة فهي الحاجات التحسينية وتشمل كل السلع والخدمات التي تساهم في تجميل الحياة وتحسينها، وكل مرتبة من هذه المراتب جارية في حفظ الكليات الخمس: الدين، النفس، العقل، النسل، المال، وهذا التصنيف للحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي يميزها عنها في الاقتصاد الوضعي.

6. إن هذا التدرج الهرمي للحاجات في الاقتصاد الإسلامي يساهم في ترشيد الإنتاج وتوجيهه نحو توفير الحاجات الضرورية اللازمة لحياة أفراد الأمة والتي يتم بها حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال قبل التوجه لإنتاج الحاجات الحاجية أو الحاجات التحسينية، وهذا ما يساهم في تحقيق أكفأ وأمثل استغلال للموارد المتاحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في تغطية كل القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي تساهم في توفير الحاجات اللازمة للحفاظ على الكليات الخمس، وإذا ما قارنا هذه النتيجة بالنتيجة الرابعة يتضح بأن للحاجات والأولويات دور فعال في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالاقتصاد الوضعي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
7. إن التزام الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي بضابط الحاجات والأولويات يتطلب تضافر جهود كل من الأفراد والدولة؛ من خلال توجيه كل الاستثمارات في مجال الإنتاج سواء منها الخاصة أو العامة إلى توفير الحاجات وفقا لأولويتها، كما يمكن للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي التدخل لمعالجة الاختلالات التي قد تنتج في القطاع الخاص أو لتوفير بعض الحاجات التي لا يمكن للأفراد توفيرها، بالإضافة إلى دور القطاع التكافلي في الاقتصاد الإسلامي الذي يساهم هو الآخر في توفير بعض هذه الحاجات من خلال توجيه موارده إلى الإنتاج وفقا لضابط الحاجات والأولويات.
8. إن التنمية في الاقتصاد الإسلامي تنمية شاملة تنبع أساسا من تنمية الإنسان ليكون العنصر الفعال في تحقيقها؛ ولتحقيق هذا الهدف يجب توفير كل الحاجات التي تلزم الإنسان، وذلك لن يتأتى إلا من خلال تضافر آليتين أساسيتين؛ أولهما توجيه الإنتاج نحو توفير الحاجات وفقا لأولويتها، وثانيهما آليات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، فهاتين الآليتين بتكاملهما يساهمان في تحقيق الحياة الطيبة لكل فرد من أفراد الأمة.

توصيات الدراسة:

في الأخير وبناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نقترح ضرورة الاهتمام أكثر بالإنتاج وتوجيهه وفقا لضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي؛ بحيث يوجه لإنتاج الحاجات الضرورية واللازمة للحفاظ على الكليات الخمس قبل التوجه نحو إنتاج غيرها من

الحاجات الحاجية والتحسينية، ومن هنا نشير إلى ضرورة مراجعة أنماط الإنتاج السائدة في الأمة العربية الإسلامية ومحاولة تكييفها وفقا لضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقا للبحث في المواضيع الآتية:

1. الحاجات في الاقتصاد الإسلامي وآثارها على النشاط الاقتصادي.
2. ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.
3. سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المصادر والمراجع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: المصادر

أ. القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ب. تفسير القرآن الكريم:

1. أبو بكر أحمد الجصاص، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1412هـ-1992م.

2. سيد قطب، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة – بيروت، ط 2، 1423هـ-2003م.

3. أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1427هـ-2006م.

ت. كتب السنة:

4. أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، 1419هـ-1998م.

5. أبو عبد الرحمن بن علي النسائي، سنن النسائي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت ن.

6. أبو عبد الله ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت ن.

7. أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، د ط، 1419هـ-1998م.

ث. مصادر أخرى:

8. أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات، دار ابن عفان، د د ن، د م ن، د ط، د ت ن.

9. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، تحقيق محمد بن عبد الملك الزغبي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط 1، 1432هـ-2011م.

10. أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق حمزة بن زهير حافظ، د د ن، د م ن، د ط ، د ت ن.

11. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1429هـ -2008م.

12. أبو عبد الله الوصابي الحبشي، البركة في فضل السعي والحركة، مطبعة الفجالة الجديدة، د م ن، د ط، د ت ن.
13. أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 2009م.
14. أبو المعالي الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق مصطفى حلمي وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، د ط، 1979م.
15. محمد بن الحسن الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406هـ-1986م.

ثانيا: المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

16. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1416هـ-1996م.
17. إبراهيم طلعت، النظام الاقتصادي ومواجهة المشكلة الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1430هـ-2009م.
18. أحمد النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، د د ن، د م ن، د ط، د.
19. أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ-2010م.
20. إسماعيل إبراهيم البدوي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، الكويت، ط1، 1423هـ-2002م.
21. أشرف حافظ، الرأسمالية وأزمة الفكر العربي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط 1، 1431هـ - 2010م.
22. بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، د م ن، د ط، د ت ن.
23. جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1998م.

24. جريبة بن أحمد بن سنيان الحارثي، الفقه الاقتصادي لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1424هـ-2003م.
25. حسان محمد عرار، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1432هـ.
26. حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، د م ن، ط 1، 1429هـ-2008م.
27. حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1411هـ-1991م.
28. حسين غانم، المدخل لدراسة التاريخ الاقتصادي والحضاري رؤية إسلامية، دار الوفاء، المنصورة، ط 1، 1410هـ-1990م.
29. خالد بن عبد الرحمن المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د ط، 2002م.
30. رضا صاحب أبو أحمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م.
31. رفيق يونس المصري، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط 2، 1430هـ-2009م.
32. زكريا أحمد نصر، تطور النظام الاقتصادي مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1965م.
33. سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء، المنصورة، ط 1، 1408هـ-1988م.
34. شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي، د م ن، ط 1، 1979م.
35. شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، د م ن، د ط، 1414هـ-1993م.
36. صالح حميد العلي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، اليمامة، دمشق – بيروت، ط 1، 1420هـ-2000م.

37. صالح حميد العلي، معالم الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية، اليمامة، دمشق – بيروت، ط 1، 1427هـ-2006م.
38. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2006م.
39. عادل أحمد حشيش وسوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، د ط، 2001م.
40. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي دراسة تحليلية مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، د ط، 2003م.
41. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت ن.
42. عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1409هـ-1989م.
43. عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط2، 1420هـ-2000م.
44. عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، د ط، 2003-2004م.
45. عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط 1، 2005م.
46. عبد السلام عيادة علي الكربولي، فقه الأولويات في ظلال مقاصد الشريعة الإسلامية، دار طيبة، دمشق، سوريا، ط 1، 1429هـ-2008م.
47. عبد العزيز فهمي هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت ن.
48. عبد الله بن محمد معصر، السلوك الاستهلاكي في الإسلام، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 1431هـ-2010م.
49. علي علي عبد (رب) الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي، د م ن، ط 2، 1980م.

50. علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 2، 1431هـ - 2010م.
51. علي محي الدين القره داغي، المقدمة في المال والاقتصاد والملكية والعقد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 2، 1430هـ-2009م.
52. عمر بن فيحان المرزوقي وعبد الله بن محمد السعيدي وعبد الله بن إبراهيم الناصر وأحمد بن سعد الحربي ومحمد بن سعد المقرن، النظام الاقتصادي في الإسلام، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1427هـ-2006م.
53. عوف محمود الكفراوي، أصول الاقتصاد الإسلامي، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، ط 1، 2003م.
54. فرانسيس مورلاييه وجوزيف كوليتر، صناعة الجوع خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان، عالم المعرفة، الكويت، د ط، 1403هـ-1983م.
55. فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2005م.
56. كارل ماركس، رأس المال، ترجمة رشيد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، 1366هـ - 1947م.
57. مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 3، 1420هـ-2000م.
58. محمد البشير فرحان مرعي، الحاجات البشرية مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط 1، 1422هـ - 2001م.
59. محمد المبارك، آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر، د م ن، د ط، د ت ن.
60. محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، د ط، 1401هـ-1981م.
61. محمد بن صالح حمدي، نظرية الاستخلاف في الأموال في الاقتصاد الإسلامي، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، ط 1، 1425هـ-2004م.

62. محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة عرض وتحليل ونقد، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1407هـ-1987م.
63. محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمار، عمان، الأردن، ط 1، 1409هـ-1989م.
64. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مطبعة التوني، الإسكندرية، د ط، 1993م.
65. محمد راكان الدغمي، في الإسلام الغذاء لكل فم، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، 1993م.
66. محمد رواس قلعه جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط 6، 1426هـ- 2005م.
67. محمد سعيد رمضان البوطي، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ط6، 1429هـ -2008م.
68. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ط 1، 1401هـ-1981م.
69. محمد عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، 1415هـ.
70. محمد عبد المنعم عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي، سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط 1، 1411هـ-1991م.
71. محمد عبد المنعم عفر، النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، قبرص، ط1، 1408هـ-1988م.
72. محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، ط1، 1416هـ-1996م.
73. محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط 1، 1399هـ-1979م.
74. محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، الأردن، ط 1، 1433هـ-2012م.

75. محمود عبد الكريم إرشيد، النشاط الاقتصادي الإسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008م.
76. منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 1422هـ-2002م.
77. نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الاقتصاد الإسلامي النظام والنظرية، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، ط 1، 2011م.
78. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط 1، 1413هـ-1993م.
79. نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 1421هـ-2001م.
80. هشام بن سعيد أزهر، مقاصد الشريعة الإسلامية عند إمام الحرمين وآثارها في التصرفات المالية، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1431هـ-2010م.
81. يوسف إبراهيم يوسف، إستراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، د م ن، د ط، 1401هـ-1981م.
82. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1، 1415هـ-1995م.
83. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1393هـ-1973م.
84. يوسف كمال محمد، فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط 3، 1418ه-1998م.

- الرسائل الجامعية:

85. إبراهيم محمد أحمد البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1994م.
86. أحمد أسعد محمود إبراهيم، السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن أبي طالب، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة، 1417هـ-1997م.
87. أحمد حيدر أحمد عبيدات، نظرية السعر في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1421هـ-2000م.

88. أحمد سليمان محمود خصاونة، الفكر الاقتصادي عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1418هـ-1997م.

89. أحمد صالح الغامدي، الآراء الاقتصادية للمقريزي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1413هـ.

90. أحمد عثمان عبد القادر، حد الكفاية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1408- 1409هـ.

91. بسام يوسف أحمد التل، القيم الإسلامية وأثرها في الإنتاجية في المؤسسات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ -1996م.

92. جميلة قارش، البعد المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1429-1430هـ، 2008-2009م.

93. حسين حسين، دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1417هـ-1996م.

94. عبد الحفيظ بن ساسي، ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1428-1429هـ، 2007-2008م.

95. عبد العزيز محمد الحمد، الاستهلاك في الإسلام، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402-1403هـ، 1981 – 1982م.

96. عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد اللطيف العبد اللطيف، الآراء الاقتصادية لإمام الحرمين الجويني دراسة تحليلية تقويمية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ - 1996م.

97. عبد اللطيف عبد الله يوسف الوابل، تحليل سلوك المنتج في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1416هـ-1996م.

98. عبد الله فراج الشريف، مقومات التنمية الاقتصادية في ظل أحكام الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1402-1403هـ، 1982-1983م.

99. عبد المجيد محمد الجلال، الإنتاج في الإسلام، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1403-1404هـ، 1983-1984م.

100. عصام بن عباس بن محمد علي نقلي، معالم الفكر الاقتصادي في القرن الخامس الهجري دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1421هـ-2001م.

101. قاسم محمد الأحمد الغادي، الإنسان والإنتاج في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وفي النظريات الإدارية المعاصرة دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية والفنون، 1413هـ-1992م.

102. محمد بشير بن إبراهيم البنجابي، التحليل الاقتصادي الرياضي لسلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1410هـ - 1990م.

103. محمد بن سعيد ناحي الغامدي، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1412هـ-1992م.

104. محمد فرحي، محاولة لتحديد إطار الدراسة في الاقتصاد القيمي دراسة في المنهج، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1993-1994م.

105. محمد مكي سعدو الجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1409هـ-1989م.

106. محمود محمد أحمد أبو عابد، أثر الدافعية على إنتاجية العمل في ضوء التصور الإسلامي من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية والفكر الإداري الحديث، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية التربية، 1403هـ-1983م.
107. مستعين علي عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1403-1404هـ، 1983-1994م.
108. مصعب بن عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، القطاع الخاص ومشاركته في التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1390-1415هـ)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1419-1420هـ، 1998-1999م.
109. ميلود بن مسعودة، معايير الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 1428-1429هـ، 2007-2008م.

- المعاجم:

110. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، د ط، د ت ن.

- البحوث والدراسات:

111. جوليه، نظام للدعم الدولي لتلبية الحاجات الأساسية، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 1990م.
112. رفعت العوضي، مرتكزات لتدريس الاقتصاد الإسلامي مع اقتراح بعض المقررات الدراسية، بحث منشور ضمن أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1412هـ- 1992م.
113. السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012م.
114. سمير غبور، التعريف القضايا وجهات النظر، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، 1990م.

115. صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، د م ن، ط2، 1422هـ-2001م.

116. عبد القادر زيتوني، نظام الأولويات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 03-04 ديسمبر 2012م.

117. عبد الله عبد العزيز عابد، مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث المؤتمر الثاني للاقتصاد الإسلامي، دار القلم، جدة، ط 1، 1985م.

118. محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، د م ن، ط 1، 1400هـ-1980م.

119. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية من دالة المصلحة الاجتماعية، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، 1400هـ-1980م.

120. محمد فتحي السيد قاسم، نظريات التحفيز بين الفكر الإداري والفكر الإسلامي دراسة سلوكية مقارنة، بحث منشور ضمن مجموعة أبحاث الإدارة في الإسلام، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1422هـ-2001م.

121. مناع خليل قطان، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، د م ن، ط 1، 1400هـ-1980م.

122. يوسف إبراهيم يوسف، المنهج الإسلامي في التنمية، منشور ضمن أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 1، 1412هـ-1992م.

- المقالات والدوريات:

123. جلال أحمد أمين، خرافات الحاجات الإنسانية غير المحدودة، مجلة العربي، مجلد 1، عدد 280، 1982م.

124. خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ترجمة رفيق يونس المصري، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مج2، ع 2، 1405هـ-1985م.
125. عبد المحمود محمد عبد الرحمن، الحاجات الأساسية ومستوى الدخل في الدول الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مج 13، 1421هـ-2001م.
126. كمال الحطاب، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 4، 1997م.
127. كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 17، ع 3، 2002م.
128. محمد علي سميران، مبدأ الإيثار في المنهج الإسلامي ونظرية تكبير المنفعة في الاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد 53، 1424هـ - 2003م.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

129. Israel M. Kirzner; Market theory and the price system; Van Nostrand Company; 1963.
130. Karl E. Case and Ray C. Fair and Sharon M. Oster ; Principles of econonmics ; Prentice hall ; 10th ed ; Boston ; 2012
131.Taqiuddin an-Nabhani; The economic system of Islam; Al-khalifah publications; London; 4 edition; 1421–2000.

ثالثا: الانترنت

132.http://www.kantakji.com.

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات القرآنية

الرقم التسلسلي	نص الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
01	﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾	البقرة	35	ب
02	﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	البقرة	60	57
03	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾	البقرة	172	56
04	﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾	آل عمران	14	49

05	﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾	النساء	28	57
06	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	المائدة	17	108
07	﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا﴾	الأعراف	26	57
08	﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾	الأعراف	31	57
09	﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾	الأعراف	157	46 52 97
10	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	التوبة	34	107
11	﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾	هود	61	101 125
12	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن	إبراهيم	34-33	132

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ			
13	﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾	إبراهيم	34	108
14	﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾	الحجر	21	108
15	﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾	طه	117	ب
16	﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾	طه	119-118	ب
17	﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾	الأنبياء	8	56
18	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾	الأنبياء	30	57
19	﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾	الحج	45	118
20	﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾	الشعراء	128	118
21	﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ	الروم	9	127

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

	﴿وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾			
22	﴿وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ﴾	غافر	80	3
23	﴿وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾	فصلت	10	108
24	﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾	الجاثية	13	95 108
25	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	الذاريات	56	53 99
26	﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾	الجمعة	10	106
27	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾	الملك	15	99

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم التسلسلي	نص الحديث	رقم الصفحة
01	«مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»	105
02	«العِبَادَةُ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ تِسْعَةٌ مِنْهَا فِي طَلَبِ الحَلَالِ»	105
03	«لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»	116
04	«مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا عَبَثًا عَجَّ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ يَقُولُ يَا رَبِّ إِنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي عَبَثًا وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ»	118
05	«مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»	122

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم الحاجات لماسلو	25
02	هرم الحاجات عند سيد الهواري	64
03	هرم الصياغة الرياضية للأولويات في الاقتصاد الإسلامي	90

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
أبو بكر الجصاص	125
أبو بكر السرخسي	102
آدم سميث	123-48-34-32-29
آرثر شوبنهاور	8
أبراهام ماسلو	25-24
ألفرد مارشال	32
ألكسي كارليل	47
إريك فروم	47
أبو إسحاق الشاطبي	62-61-60
إسماعيل صبري عبد الله	26
بول ساموبلسون	123-18
جوزيف شومبتر	32
جون بابتست ساي	29
جون ستيوارت مل	32
محمد بن الحسن الشيباني	101-57-56
جيريمي بنثام	6
أبو حامد الغزالي	106-61-55
أبو الحسن الماوردي	49
دافيد ريكاردو	32
سمير غبور	26
سيد الهواري	64-63
عادل أحمد حشيش	8

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد الحليم بن تيمية	124-99
عبد الحميد الغزالي	112-73
عبد الرحمن بن خلدون	59
عبد الرحمن يسرى أحمد	127
عبد الستار إبراهيم الهيتي	4
أبو عبد الله القرطبي	125
أبو علي الحسين بن سينا	58
علي بن أبي طالب	126
علي بن حزم الأندلسي	70
عمر بن الخطاب	103
أبو الفضل جعفر الدمشقي	59-58
كارل ماركس	34-29-4
كلايتون الدرفير	25
مالك بن نبي	136
محمد عبد المنعم عفر	119-68-65
محمد منذر قحف	100
محمد نجاة الله صديقي	100
أبو المعالي الجويني	61
يحيى بن شرف النووي	70
يوسف القرضاوي	119-111-102-70
يوسف كمال	95

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة	أ–ز
الفصل الأول: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي	**1–41**
المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الوضعي	**3–13**
المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الوضعي	3
المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الوضعي	7
المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الوضعي	11
المبحث الثاني:المشكلة الاقتصادية وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي	**14–27**
المطلب الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي	14
المطلب الثاني: آلية تصنيف الأولويات في الاقتصاد الوضعي	17
المطلب الثالث: الحاجات ذات الأولوية في الاقتصاد الوضعي	21
المبحث الثالث: الإنتاج في الاقتصاد الوضعي ودور الحاجات والأولويات في ترشيده	**28–40**
المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الوضعي	28
المطلب الثاني: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الوضعي	32
المطلب الثالث: دور الحاجات والأولويات في توجيه الإنتاج في الاقتصاد الوضعي	37
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني: الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي	**42–91**
المبحث الأول: ماهية الحاجات في الاقتصاد الإسلامي	**44–55**
المطلب الأول: مفهوم الحاجات في الاقتصاد الإسلامي	44
المطلب الثاني: خصائص الحاجات في الاقتصاد الإسلامي	48
المطلب الثالث: تقسيمات الحاجات في الاقتصاد الإسلامي	52
المبحث الثاني: الأسس النظرية لتصنيف الحاجات في الاقتصاد الإسلامي	**56–72**
المطلب الأول: تصنيف الحاجات عند بعض العلماء المسلمين	56
المطلب الثاني: تصنيف الحاجات في ضوء مقاصد الشريعة	60
المطلب الثالث: تصنيف الحاجات في فقه الزكاة	70

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث: الأولويات في الاقتصاد الإسلامي **90-73**
المطلب الأول: الحاجات الضرورية 73
المطلب الثاني: الحاجات الحاجية 79
المطلب الثالث: الحاجات التحسينية 84
خلاصة الفصل الثاني **91**
الفصل الثالث: دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي **138-92**
المبحث الأول:الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي مفهومه، أهميته وعناصره **109-94**
المطلب الأول: مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 94
المطلب الثاني: أهمية الإنتاج وأهدافه في الاقتصاد الإسلامي 98
المطلب الثالث: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 103
المبحث الثاني: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وأثره **124-110**
المطلب الأول: دور الحاجات والأولويات الترشيدي للإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 110
المطلب الثاني: أهم الآثار الترشيدية لضابط أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 116
المطلب الثالث: مسؤولية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي 121
المبحث الثالث: التنمية في الاقتصاد الإسلامي **137-125**
المطلب الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي 125
المطلب الثاني: خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي 129
المطلب الثالث: دور الإنتاج في تحقيق التنمية في الاقتصاد الإسلامي 134
خلاصة الفصل الثالث **138**
الخاتمة **143-139**
المصادر والمراجع **156-144**
الفهارس **157**
فهرس الآيات القرآنية **158**
فهرس الأحاديث النبوية **162**

فهرس الأشكال 163
فهرس الأعلام 164
فهرس الموضوعات 166
الملخص

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع "الحاجات والأولويات كضابط للإنتاج -دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي-"، وذلك بهدف بيان مساهمة ضابط الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنتاج مقارنة بمثيله في الاقتصاد الوضعي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: دور الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثاني: الحاجات والأولويات في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث: دور ضابط الحاجات والأولويات في ترشيد الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تحديد الحاجات وتصنيف الأولويات في الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاث مراتب: حاجات ضرورية وحاجات حاجية وحاجات تحسينية يساهم في ترشيد الإنتاج وتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، على العكس منه في الاقتصاد الوضعي حيث يتجه الإنتاج إلى إشباع الحاجات التي تقترن بالقدرة المالية كما في الاقتصاد الرأسمالي، أو الحاجات التي تقرها الدولة كما في الاقتصاد الاشتراكي.

الكلمات المفتاحية:

الحاجات، الأولويات، الإنتاج، ترشيد الإنتاج، الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الوضعي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Summary:

The present study is concerning "needs and priorites as regulation –acomparative study between islamic economy and positive economy", its aim is showings the contribution of the regulator of needs and priority in the Islamic economy within the rationalization of the production comparing with its analog in the positive economy.

The study was divided into three chapters as follows:

The first chapter: the role of needs and priorites in the rationalization of the production in positive economy

The second chapter: needs and priorites in the islamic economy

The third chapter: the role of the regulator of needs and priorites in the rationalization of the production in the islamic economy

Mainly, the study has obtained a set of results: the determination on needs and the classifying on priorities in the islamic economy passes through three degrees: obligatory needs, necessary needs and ameliorator needs that contribute in the rationalization of the production and the allocation of resources with efficiency; at the contrary of the positive economy since the production is directed into the satisfaction of needs related to the financial capacity such in capitalist economy or needs that approve the state such in the communist economy.

Key words: needs, priorites, the production, the rationalization of the production, the islamic economy, the positive economy.

Résumé:

La présente étude a pour objet “les besoins et les priorités comme régulateur de production –étude comparative entre l’économie islamique et l’économie positive” ayant pour but de démontrer la contribution du régulateur des besoins et des priorités dans l’économie islamique dans la rationalisation de la production en comparaison avec son analogue dans l’économie positive.

L’étude a été divisée en trois chapitres comme suit:

Le premier chapitre: le rôle des besoins et des priorités dans la rationalisation de la production dans l’économie positive

Le second chapitre: les besoins et les priorités dans l’économie islamique

Le troisième chapitre: le rôle du régulation des besoins et des priorités dans la rationalisation de la production dans l’économie islamique

L’étude a obtenu un ensemble de résultats; principalement la détermination des besoins et la classification des priorités dans l’économie islamique passe par trois degrés: des besoins obligatoires, des besoins nécessaires et les besoins améliorateurs contribuant dans la rationalisation de la production et l’allocation des ressources en toute efficacité contrairement à l’économie positive étant donné que la production se dirige vers la satisfaction des besoins liés à la capacité financière comme dans l’économie capitaliste ou bien les besoins qu’approuve l’état comme dans l’économie communiste.

Les mots clés: les besoins, les priorités, la production, la rationalisation de la production, l’économie islamique, l’économie positive.